مجلة التجارة العراقية

مجلة فصلية معتمدة وحاصلة على رقم ايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢٣٥٠ لسنة ٢٠١٩

مجلة متخصصة في التجارة والاقتصاد والاستثمار، تصدر عن وزارة التجارة دائرة تطوير القطاع الخاص - قسم الدراسات والنشر

العدد الحادي والثلاثين /اذار/٢٠٢٣

اقرأ في هذا العدد

التجارة: زيارة رئيس الوزراء نقطة تحول كبيرة في عمل الوزارة

السوداني يوجه بأتمتة البطاقة التموينية

دائرة تطوير القطاع الخاص: الاعداد لمؤتمر وطني لتدارك تداعيات مشاكل السوق المحلية

دولة رئيس الوزراء يتفقد مخازن الوزارة ويطلق حملة تجهيز عوائل الرعاية الاجتماعية

مجلة التجارة العراقية

رئيس مجلس الادارة

اثير داود الغريري - وزير التجارة

رئيس التحرير

محمد حنون كريم - مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

هيئة التحرير

هادي محمد علوان
صلاح عبد الهادي مذخور
عامر جاسم
انتصار فاضل
رنا نبيل سلمان
غادة مصطفى عطا
حلا نبيل سلمان
علي غضبان حميدي

كتاب الاعمدة

الدكتور طه جزاع
حمزة مصطفى
جواد الحطاب
هادي جلو

studies@mot.gov.iq

تصميم وطباعة
مطبعة الشركة العامة للأسواق المركزية

القطاع الخاص العراقي..
تحديات ودعم حكومي كبير

اثيـــر الغريري - وزير التجارة

يشكل القطاع الخاص أولوية كبيرة في عمل الحكومة العراقية برئاسة المهندس محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء ، وفقا لما تضمنه البرنامج الحكومي من أولويات أبرزها دعم القطاع الخاص، كونه يشكل أهمية قصوى في عملية بناء اقتصاد العراق سواء في تنفيذ مشاريع البنى التحتية أم تطوير الصناعة والتجارة والزراعة أم مساهمته بشكل كبير بتوفير فرص العمل للمواطنين.

أولويات البرنامج الحكومي تضمنت دعم كبير للقطاع الخاص، أيمانا» بالدور المحوري لهذا القطاع الحيوي في تأسيس نواة اقتصادية تأخذ في نظر الاعتبار الشراكات التي يقيمها مع الشركات العالمية لمشاريع مشتركة تسهم في تطوير البنى التحتية وتنمية قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة ومشاريع تنموية أخرى لها القدرة على إصلاح مافسده الدهر لسنوات طويلة مضت .

لانكشف سرا» عندما نقول ان خطواتنا المستقبلية في وزارة التجارة قائمة على دعم القطاع الخاص من خلال أهداف تم إعداداها بشكل جيد وهي قائمة على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشغيل الشباب المهندسين في مشاريع تتعلق باختصاصاتهم الهندسية من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فضلا» عن تفعيل منصة الكترونية بأسم بورصة العراق لأول مرة لبيان أسعار المواد الغذائية والانشائية بهدف وضع صورة حقيقية عن اسعار السوق واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التذبذب أو الارتفاع الذي يحصل نتيجة الاحتكار أو المضاربات بالجهة الأخرى نعمل من خلال نقطة التجارة الدولية لدعم المنتج الوطني من خلال بيان الحاجة الفعلية للقطاع العام من منتجات القطاع الخاص لنكون بذلك حلقة وصل بين القطاعين الخاص والعام لدعم المنتج الوطني .

نعمل في وزارة التجارة وفي ضوء توجيهات دولة الرئيس إلى دعم القطاع الخاص للمشاركة في الخط التجاري وبيع المواد الغذائية إلى المواطنين في منافذ وزارة التجارة بأسعار مخفضة للحيلولة لمنع الحاق الضرر بالعوائل ذات المدخولات الضعيفة وفرض حالة من الاستقرار في السوق المحلية وقد كانت مشاركة القطاع الخاص طوعية ومهمة جدا» في هذه المهمة بعد بيع كميات كبيرة من بيض المائدة والدجاج والحليب والطحين اسهمت بمعالجة ازمة ارتفاع الاسعار وفرضت حالة من الاستقرار في السوق المحلية.

اليوم أمام القطاع الخاص العراقي ومنظماته فرصة حقيقية ليأخذ دوره الريادي في بناء الاقتصاد العراقي وعليه ان يستغل مساحة الاهتمام الكبير الذي يوليه السيد رئيس الوزراء بعد ان خصص جزء كبير من وقته للحوار والمناقشة جامعا» ذوي الاختصاص من القطاعات المختلفة والقطاع الخاص العراقي، لمعالجة الأمراض التي تواجه الاقتصاد العراقي من خلال قرارات سريعة وعاجلة تضع في نظر الاعتبار الحلول بعيدا» عن لغة المخاطبات السابقة وهي فرصة لن تتكرر ابدا».

حراك اقتصادي لتفكيك الازمات

محمد حنون كريم
مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

ازمة ارتفاع سعر الدولار ورغم ما احدثته من اهتمام شعبي ورسمي بسبب تأثر الطبقات الهشة وحالة القلق التي انتابت الجميع بسبب الهلع الذي اوجده الاعلام وبعض المتصدين للظهور في عدد من القنوات الفضائية من دون معرفة بإجراءات الحكومة ونظرتها المستقبلية لواقع الدينار العراقي فضلا» عن مصادقة مجلس الوزراء على توصيات مهمة اعدها البنك المركزي العراقي لتخفيض قيمة الدولار امام الدينار العراقي الى مستويات جيدة وتوزيعه في منافذ المصارف والمطارات بشكل مستمر .

اقول رب ضارة نافعة فقد تحولت ازمة الارتفاع الوقتي في سعر الدولار الى حراك اقتصادي كبير قاده بنجاح رئيس الوزراء حيث ادار اجتماعات متواصلة ومتتالية للعاملين في القطاعين العام والخاص لإيجاد افضل السبل والخروج بتوصيات مهمة تحرك الساكن وتدفع بنتائج ايجابية تعالج الكثير من مشاكل القطاع الخاص وتدفع بالاقتصاد العراقي نحو خطوات كبيرة بعد ان عانى هذا القطاع مشاكل جمة سببها البيروقراطية الحادة التي تحكم القطاع العام وطريقة تعامله مع ضرورات المرحلة التي تتطلب قرارات استثنائية لدعم القطاع الخاص الصناعي والتجاري ليأخذ دوره في عملية التنمية المستدامة وتطوير مرافق الحياة .

احدثت مشكلة ارتفاع سعر الدولار ازمة حقيقية ليس بسبب تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية بل بطريقة التعامل معها اعلاميا» وشعبيا» لدرجة ان الخوف والقلق سيطر على افكار بعض من لا يريدون معرفة الحقيقة لأسباب بعضها ينطلق من وجهة نظر سياسية لكن اجد ان هذه الازمة اوجدت حراك كبير في الاوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية واصبح الجميع يفكر بصوت عال لتفكيك كل الازمات الاقتصادية التي اصبحت تناقش بين اعلى مسؤول في الهرم الوظيفي في الخدمة العامة للدولة وهو رئيس الوزراء وبين منظمات القطاع الخاص والعاملين في مؤسسات الحكومة بشكل مباشر فيسأل الرئيس عن مشاكل المعنيين في القطاع الخاص ويطلب اجابة من المعنيين في مؤسسات الدولة واذا اقتضى الحال للمعالجة السريعة اصدار قرار لمجلس الوزراء يناقش في نفس الاسبوع حيث يتم تجاوز حلقات الروتين والوصول الى الاهداف بأسرع القرارات .

اخيرا» الحراك الاقتصادي الذي اداره دولة رئيس الوزراء منذ اليوم الاول لعمل الحكومة واستمرار هذا الحراك دون تردد او عوده للوراء بدأت نتائجه تلوح في الافق خاصة في اختزال الوقت والجهد واتخاذ قرارات عاجلة وسريعة تلمسها المعنيين في القطاع الخاص وهي خطوة اولى في الاتجاه الصحيح وخطوة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة .

التجارة:

شراء كميات كبيرة من الحنطة الاسترالية لحساب البطاقه التموينية

اعلام التجارة

أعلن وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري عن شراء كميات كبيرة من الحنطة الاسترالية لحساب مفردات البطاقة التموينية للاستحقاقات القادمة . وقال الوزير الغريري انه تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني بضرورة المحافظة على اسعار الطحين في السوق استطعنا اليوم أن نؤمن شراء كمية جديدة من الحنطة الاسترالية لحساب البطاقة التموينية لتعزيز خزين البلاد من الحنطة.

الغريري أكد أن وزارة التجارة تعمل جاهدة على تأمين المزيد من الكميات المستوردة ليتم من خلالها تعزيز الخزين الوطني ودعم الأمن الغذائي بالحنطة التي تعد من اهم المواد الاستراتيجية للغذاء.

في حوار مع مجلة التجارة العراقية

زهرة شيبان حمادي
مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية

زهرة شيبان حمادي:
باشرنا بتفعيل نشاط الشركة في تكثيف ابرام العقود بعمولة التصريف (الشراء المحلي)

تسعى وزارة التجارة لتحقيق اهدافها التي نص عليها قانون وزارة التجارة رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ والتي تتعلق برسم السياسة الداخلية والخارجية بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة والمساهمة في تطوير القطاع الخاص وتوفير البيئة الملائمة له من خلال تحويل شركات القطاع العام الى القطاع الخاص في ضوء التوجه الجديد بالانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر وكذلك دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية كما لا يخفى ايضا ان المشرع العراقي لم يترك تحقيق تلك هذه الاهداف من غير الاشارة الى الوسائل التي يجب ان تعتمدها الوزارة في تحقيق تلك الاهداف ومن هذه الوسائل تفعيل الأنشطة الاقتصادية بالية العقود التسويقية مع القطاع الخاص و العام والمختلط من اجل زياده الموارد وتوريد السلع والمواد المختلفة وتقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع وتحقيق الموازنة السريعة للمواد المتداولة في السوق المحلية.

ومن اجل تسليط الضوء أكثر على طبيعة ومهام عمل الشركة العامة للأسواق المركزية كان لنا هذا اللقاء مع الست زهرة شيبان حمادي مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية.

س١/ في البداية نود ان نرحب بحضرتك لتكوني ضيفا عزيزا على قراء مجلة التجارة العراقية ونود ان نستهل حوارنا معك بالسؤال عن المهام التي تقوم بها شركتكم؟

ج/ ان المهام التي تقوم بها الشركة العامة للأسواق المركزية هي مهام تجارية الغاية منها تحقيق التوازن الاقتصادي ودعم المستهلك العراقي ونشاطها واسع جداً يدخل في كافة مجالات السلع الاستهلاكية ولايخفى على المجتمع العراقي الدور الذي لعبته هذه الشركة في تلبية احتياجات الاسرة العراقية ومن مناشيء عالمية رصينة في الفترات السابقة والان هي في خطوات مدروسة من اجل إعادة النشاط المذكور.

س٢/ هل من الممكن الاطلاع على الاجراءات المتخذة من قبلكم للنهوض بواقع حال الشركة وفروعها في المحافظات والانجازات المتحققة منذ تسنمكم لمهام عملكم ولحد الان ؟

ج/ بالتأكيد يوجد الكثير من الإجراءات التي تم اتخاذها في الشركة منذ تسلمنا للمنصب حيث تم ابتداءاً تفعيل نشاط الشركة وذلك بتكثيف ابرام العقود بعمولة التصريف أي عقود (الشراء المحلي) والمتضمن تلبية احتياجات دوائر الدولة وتجهيزها بالسلع والبضائع المطلوبة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إعادة نشاطها الخاص بافتتاح السوق الحرة حيث تم البدء بذلك في موقع الشركة وكذلك

في المنافذ الحدودية حيث تم افتتاح السوق الحرة في منفذ طربيل وكان لذلك التأثير الواضح لهذين الاجراءاين في تعظيم إيرادات الشركة اما ما يخص مواقع واملاك الشركة المحالة للاستثمار فقد بادرت الشركة من خلال مجلس الإدارة بإصدار قرارات من شأنها الإسراع في ذلك من خلال المتابعات الميدانية للموافقات التي تخص جهات أخرى خارج مؤسسات الوزارة.

س٣/ كيف تصفون دور الاستثمار بإعادة تأهيل البنى التحتية للأسواق المركزية وما هي ابرز التحديات التي تواجه عملكم وهل تعتقدون ان اعاده تأهيل وافتتاح هذه الاسواق سيدعم الصناعة المحلية على الاقل كما كان سابقا.

ج/ فيما يخص اتباع أسلوب الاستثمار المنصوص عليه في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل النافذ ومن خلال التجربة العملية في إدارة الشركة حقيقية ان القانون المذكور هو تشريع جيد ولكن الخلل هو في تطبيقه وتفسيره من قبل دوائر الدولة المعنية به والذي اثر سلباً في تأخير البدء بهذه المشاريع الاستثمارية لذلك تم الرجوع الى تطبيق عقود المشاركة في بعض الاحالات بعد ان قامت الشركة باعداد رؤيا اقتصادية وألية للمشاركة ونسب ترجيح وعرضت على مجلس إدارة الشركة.واستحصال الموافقات الأصولية بذلك والأمور تسير على خطى جيدة ولله الحمد .

س٤/ في ظل المطالبات بتوفير فرص العمل هل سيوفر اعادة العمل وتأهيل الاسواق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل برأيكم؟

ج/ نعم سيكون التأثير واضح وفاعل جداً في تشغيل الايدي العاملة واستقطاب الشباب العاطل وفي دراسة تم اعدادها توقعاتنا على مستوى سوق واحد في حالة استكماله سوف يستوعب بما لايقل عن (٥) الاف فرصة عمل او اكثر من ذلك .

س٥/ هل لديكم كلمة اخيرة؟

ج/ ابتداءاً الشكر والتقدير للسيد الوزير المحترم على دعمه للشركة العامة للأسواق المركزية وكذلك الشكر موصول لدائرة تطوير القطاع الخاص ولكادر الخاص بالمجلة ونطلب من هذا المنبر دعم شركات الوزارة.

في نهاية اللقاء نود ان نعرب عن امتناننا وشكرنا لسعة صدركم متمنين لكم النجاح والموفقية

بحضور وزيري التجارة والكهرباء

معرض بغداد الدولي يشهد انطلاق فعاليات معرض ومؤتمر طاقة العراق (IEE) الثامن

انطلاق «فعاليات معرض ومؤتمر طاقة العراق(IEE) الثامن على ارض معرض بغداد الدولي وبحضور وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري ووزير الكهرباء زياد علي فاضل وعدد من الشخصيات الرسمية والذي اقيمه للفترة من ٢٩ الى ٣١كانون الثاني ٢٠٢٣ .

وقال وزير التجارة الغريري «في كلمته في حفل الافتتاح ان المنهاج الوزاري لكل وزارة هو العزم على وضع بصمة حقيقية من خلال جهود الجنود المجهولين العاملين في جميع الوزارات ومن ضمنها وزارة الكهرباء .

من جانبه «اكد وزير الكهرباء المهندس زياد علي فاضل في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح ان إقامة هذا المعرض يمثل أهمية بالغة في تسليط الضوء على مدى تقدم واستقرار قطاع الكهرباء في العراق ومواجهة التحديات التي تواجه وزارة الكهرباء في عملها كونه من القطاعات التي تتأثر بشكل كبير بأزمات الاقتصاد العالمية فضلاً عن التحديات المناخية التي يواجهها هذا القطاع.

واشار بيان لوزارة التجارة «ان المعرض نظم برعاية وزارة الكهرباء وبدعم ومشاركة وزارة النفط وبالتعاون مع شركة مجد الاعمال لتنظيم المعارض و المؤتمرات الدولية وبمشاركة واسعة من الوزارات العراقية ذات العلاقة بشؤون الطاقة الكهربائية والشركات الاستثمارية العراقية والعربية والاجنبية من اجل فتح افاق التعاون المشترك مع وزارة الكهرباء .

هذا وشاركت « في المعرض جميع تشكيلات وزارة الكهرباء، و١٢ تشكيلاً من وزارة النفط، و١٥ شركة من وزارة الصناعة والمعادن، فضلا عن عشرات الشركات الوطنية والعربية والاجنبية المتخصصة في مجال الطاقة، والاستثمار، وفي مقدمتها شركات، جنرال الكتريك الامريكية، وسيمنز الالمانية، و(ABB) السويدية، وماس القابضة العراقية.

البيضة والدولار

حمزة مصطفى

ليس من واجب المواطن الدخول في تفاصيل النظريات الاقتصادية سواء كانت إشتراكية أم رأسمالية على الرغم من أن هذه النظريات حين تتحول الى ممارسات سياسية تدخل على الفور في صلب إهتماماته اليومية. نظامنا الاقتصادي قبل عام ٢٠٠٣ كان يوصف بأنه قطاع عام إشتراكي الدولة فيه مسؤولة عن كل شي يخص المواطن من «الخيط الى المخيط» مثلما يقول المثل. بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ يفترض إننا إنتقلنا الى نظام السوق والقطاع الخاص. الآن وبعد عشرين عاما من هذا التغيير وجد المواطن نفسه أمام معادلة فلسفية بيزنطية جديدة وهي هل «البيضة من الدجاجة أم الدجاجة من البيضة» مثلما هو المثل الشهير الذي نردده منذ قرون, ام «البيضة من الدولار أم الدولار من البيضة؟».

ولعل السؤال هنا ما علاقة هذه المقاربة؟ بمعنى لماذا إنتقل السؤال من البيضة والدجاجة الى الدولار؟ الإجابة بسيطة لأن المواطن وجد نفسه أن الدولار يتحكم في كل شي حتى في شراء طبقة بيض. ولولا الجهود التي بذلتها الحكومة في محاولة السيطرة على الأسعار وماقامت به أجهزة وزارة التجارة في ضخ المزيد من المواد الغذائية الى الأسواق لتحول سؤال البيضة والدولار الى جزء من مباحثاتنا مع البنك الفيدرالي الأميركي. ما نريد قوله هنا ان عدم وضوح هوية الدولة بين الإشتراكية والرأسمالية أو بين القطاع العام والقطاع الخاص من شأنه أن يخلق أزمات يمكن أن تمتد الى قوت المواطن اليومي وبالذات الى مائدة الإفطار التي يتسيدها عادة البيض مسلوقا أم مخفوقا. وبالتالي فإنه مالم نسحم طبيعة نظامنا الاقتصادي فإن هويتنا سوف تبقى ضائعة بين أن نتبنى إقتصاد السوق شكلا بينما يدار كل شيء طبقا للقطاع العام أو نتبنى القطاع العام والنظرية الإشتراكية وهو مايتقاطع مع هوية الدولة اليوم.

رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً خُصص لبحث واقع قطاع إنتاج الدواجن في البلاد

بين السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أهمية تنويع الاقتصاد الوطني عبر هذا المنفذ الإنتاجي، فضلاً عن أولوية تأمين الأمن الغذائي للمواطنين، كما جاء في محور الاقتصاد ضمن البرنامج الحكومي. ووجّهنا بوضع تقديرات دقيقة في ما يتعلق بالطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، على المستوى الوطني، ومراجعة القرارات المتعلقة بإدارة شؤون هذه الثروة وتنميتها، وإزالة أهم العقبات التي تعترض سبل توسعة هذا القطّاع الاقتصادي الحيوي. كما وجّهنا بتشكيل لجنة من وزارتي الزراعة والتجارة وممثلين عن الجمعية العراقية لرعاية منتجي الدواجن وجهات أخرى، تتولى وضع آليات واضحة لحماية المنتج المحلي، من مختلف أصناف منتجات الدواجن، وشدّدنا في ذات الوقت على أهمية حماية المستهلك والعمل على عدم تضرّره من ارتفاع الأسعار وضمان جودة المواد الغذائية التي يحتاجها.

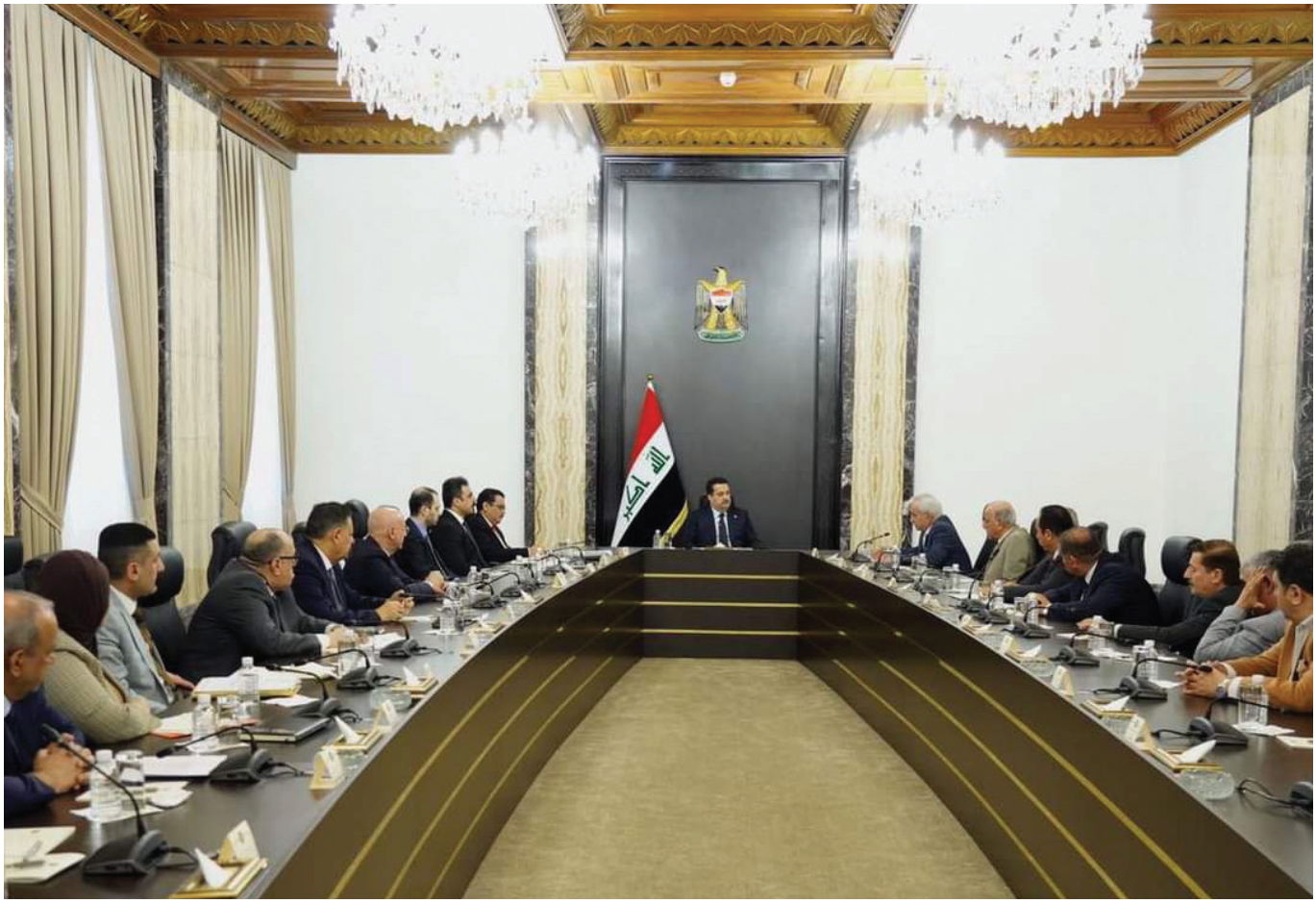

تنفيذا لتوجيه دولة رئيس الوزراء

وزير التجارة يعلن ضخ كميات كبيرة من بيض المائدة والحليب والطحين بأسعار مخفضة

بغداد- إعلام التجارة

أعلن وزير التجارة اثير الغريري، ان الوزارة ستضخ كميات كبيرة من بيض المائدة والطحين والحليب بأسعار مخفضة تقل عن أسعار السوق المحلية.

وقال الوزير الغريري في بيان نقله الناطق الرسمي لوزارة التجارة، بأنه»تنفيذا لتوجيهات دولة رئيس الوزراء، فان منافذ وزارة التجارة ستقوم بضخ كميات كبيرة من بيض المائدة والبيع بأسعار مخفضة عن السوق المحلية، فضلا عن ضخ كميات كبيرة من مادة الطحين الابيض بسعر ٣٧ ألف دينار للكيس وهو ما يقل عن الاسعار السائدة الآن ، كذلك تقرر قيام منافذ الوزارة خلال الاسابيع المقبلة ببيع مادة لحوم الدجاج بسعر لا يتجاوز الثلاثة آلاف دينار للكيلو الواحد وبيع الحليب (للتر واحد) بسعر ألف دينار فقط».

وأشار إلى، أن»خلية الأزمة المشكلة في وزارة التجارة ناقشت عدة قرارات منها ضخ كميات كبيرة من الأسماك واللحوم والاجبان خلال الاسابيع المقبلة وبما يتلاءم مع حاجة السوق المحلية/ كذلك استمرار منافذ الوزارة ببيع بيض المائدة والحليب والطحين والدجاج بكميات تفوق ماتم بيعه خلال الأيام الماضية بعد تزايد الطلب عن هذه المواد في منافذ الوزارة التي استمرت بعمليات التجهيز بعد زيارة السيد رئيس الوزراء الى مخازن الوزارة واطلاقه حملة تجهيز عوائل الرعاية الاجتماعية بخمسة مواد اضافية».

وكان دولة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، قد خول الملاك المتقدم في وزارة التجارة صلاحية تحرك شركاتها على مديات مختلفة، لغرض دعم المواطن والقضاء على الاحتكار بما يحفظ الامن الغذائي العراقي.

بحضور وزير التجارة

دائرة تطوير القطاع الخاص توقع مذكرة تفاهم مع شركة التقدم للتدريب وتنظيم المؤتمرات (MOU)

بغداد- إعلام التجارة

وقعت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، مذكرة تفاهم مع شركة تقدم للتدريب وتنظيم المؤتمرات (MOU).

وذكرت الدائرة في بيان، أنها»وقعت مذكرة تفاهم مع شركة تقدم للتدريب وتنظيم المؤتمرات (MOU) وبحضور وزير التجارة الاستاذ اثير داود الغريري».

وأكد الوزير الغريري في كلمة خلال حضوره حفل التوقيع، أن»الوزارة تقدم الدعم لتطوير القطاع الخاص لعقد شراكات حقيقية للدخول في مشاريع لتنمية اقتصاد البلاد»، معتبرا أن»القطاع الخاص هو الشريك للقطاع العام لتنمية واستيعاب قدرات الشباب من خلال تبني ودعم مشاريعهم المتوسطة والصغيرة والهادفه التي تعزز قدرات هؤلاء الشباب تماشيا مع التوجهات الحكومية وضمن برنامجها الحكومي «.

ووجه الوزير، بـ»ضرورة التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهات القطاعية الأخرى التي تهتم بعمل القطاع الخاص لتطوير قدرات الشباب لتنفيذ مشاريع واعدة «.

واثنى وزير التجارة، على»عمل دائرة التطوير القطاع الخاص وتوجهها لرفد وتطوير العاملين بالقطاعين العام والخاص».

من جانبه، أكد مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة محمد حنون كريم، أن»الدائرة تبنت منهاج جديد وبرنامج عمل في عام ٢٠٢٣، ليكون نقطة تحول في تفعيل عملها الذي سينعكس ايجابيا على تطوير قدرات القطاع الخاص والعاملين في الوزارة والتي تأتي تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء»، مشيرا إلى أن»توقيع هذه المذكرة سيسهم في رسم منهاج علمي للشباب والقطاع الخاص».

وأضاف، أن»دائرة تطوير القطاع الخاص في طور تنفيذ برنامج البورصة على الموقع الإلكتروني من خلال نقطة تجارة الهدف منها الوصول إلى اسعار المواد السلعية والمنتج المحلي، فضلا عن كونه بوابة لمعرفة المواد الغذائية والسلعية وأسعارها لتكون نافذة السوق المفتوح للعرض والطلب ومايحتاجه القطاع الخاص وفرصة لمعرفة جميع تفاصيل تلك المواد وكمياتها وتداولها بين المحافظات العراقية وكذلك في باقي بلدان العالم.

الاعداد إلى مؤتمر وطني لتدارك تداعيات ارتفاع سعر الدولار

دائرة القطاع الخاص تقيم المؤتمر الوطني عن الدور التكاملي مع القطاع الخاص لمواجهة الأزمات

بغداد - إعلام دائرة تطوير الخاص

أعلنت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، تشكيل لجنة مشتركة من الكفاءات العراقية للإعداد إلى مؤتمر وطني لتدارك تداعيات ارتفاع سعر الدولار.

وذكرت الدائرة في بيان نقلا عن مديرها العام الحقوقي محمد حنون، أنه»اقيم في ديوان وزارة التجارة اجتماعا مشتركا للاعداد للمؤتمر الوطني الذي تقيمه دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة بمشاركة كفاءات عراقية تمثل الجامعات العراقية والمنظمات القطاعية المعنية بعمل القطاع الخاص «.

وأضاف حنون، أن»الاجتماع ناقش وجهات نظر مختلفة، بهدف الاستعداد الأمثل لإقامة مؤتمر وطني معني بإعداد ورقة عمل اقتصادية هدفها وضع الحلول المناسبة لما يعانية البلد من تداعيات جراء ارتفاع سعر الدولار «، مشيرا إلى أن»البرنامج الحكومي يتضمن دعم القطاع الخاص ليأخذ دوره الريادي في البناء والاعمار وتنفيذ السياسة التجارية والاقتصادية التي تعدها مؤسسات الحكومة».

وأكد، على»الدور الذي تلعبه وزارة التجارة في المرحلة الراهنة في ضوء توجيهات دولة رئيس الوزراء لمساعدة المواطنين في تخفيض اسعار المواد الغذائية وبقية المواد التي تدخل في حاجة الشعب العراقي حيث عملت الوزارة في اكثر من اتجاه لتأمين تدفق المواد الغذائية باسعار مخفضة»، مشدداً على ان»المؤتمر سيكون نقلة نوعية في اداء وزارة التجارة وفرصة مهمة جدا للتلاقح مع الخبرات الاكاديمية والاستفادة منها في درء مخاطر الازمة الحالية من خلال افكار تضع الامور في نصابها الصحيح «.

وتابع، ان»المؤتمر خطوة في الاتجاه الصحيح، للاستماع الى وجهات نظر واوراق عمل تهدف الى تجاوز الازمة والانطلاق الى الامام من خلال خطوات واثقة واجراءات سليمة»، لافتا الى أن»اهم المحاور التي يتناقش في المؤتمر هي اثر انخفاض سعر صرف الدينار في ارتفاع اسعار السلع الاساسية في السوق المحلية والمحور الثاني الامن الغذائي ضرورة اساسية للمجتمع العراقي، اما المحور الثالث فهو الدور المرجح لوزارة التجارة في تحقيق استقرار اسعار السلع الاساسية في السوق المحلية، اما المحور الرابع فيتضمن اهمية تنويع مفردات السلة الغذائية لتامين متطلبات ذوي الدخول المحدودة من السلع الاساسية وهناك محاور اخرى سيتم مناقشتها».

التجارة : وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية يبحث مع إدارة المعارض العراقية أهم النشاطات الاقتصادية المتعلقة بعمل الشركة

المسعودي: معرض بغداد الدولي ماضٍ بتفعيل جميع الاجراءات اللازمة لتسهيل اقامة المعارض المتخصصة في العراق

بغداد - اعلام التجارة

بحث وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية غسان فرحان حميد مع إدارة الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية في وزراة التجارة خلال اجتماع عُقد صباح اليوم الاثنين في مقر الشركة أهم النشاطات الاقتصادية المتعلقة بعملها.

وقال الوكيل الاقتصادي بأنه جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالوضع الاقتصادي والتجاري والاستثماري الخاص بالشركة، فضلاً عن التأكيد على ضرورة العمل من اجل تحقيق المزيد من الاهداف التي يمكن من خلالها النهوض بمستوى الاداء العام للشركة .

مؤكداً أن الدورة المقبلة لمعرض بغداد الدولي ستكون متميزة في جميع النواحي سواء كانت الإدارية أم التنظيمية، لأنها سوف تكون الحدث الاقتصادي الاهم على مستوى العراق.

ومن جانبه أكد مدير عام الشركة العامة للمعارض العراقية المهندس عادل المسعودي بأن معرض بغداد الدولي ماضٍ بتفعيل جميع الاجراءات اللازمة لتسهيل اقامة المعارض المتخصصة في العراق، لأنها تعد بمثابة بوابة لاستقطاب الدول والشركات الرصينة المتخصصة وفي مختلف المجالات. مشيراً إلى ان شركة المعارض العراقية تسعى كذلك جاهدةً لدعم جميع الانشطة المتعلقة بمواضيع الاستيراد والتصدير وتبسيط جميع الاجراءات المتعلقة بمعاملات المواطنين .

خلال لقائه روابط منتجي بيض المائدة والدواجن والأسماك واللحوم

وزير التجارة: الوزارة مستمرة بعمليات ضخ كميات كبيرة من المواد الغذائية للأسواق المحلية ومهمتنا دعم وتنمية القطاع الخاص العراقي

بغداد- إعلام التجارة

أكد وزير التجارة أثير الغريري، أن وزارة التجارة مستمرة بعمليات ضخ كميات كبيرة من بيض المائدة والدواجن والأسماك واللحوم الى منافذها في بغداد والمحافظات في خطوة حكومية لاستقرار اسعار السوق المحلية والحد من ارتفاعها .

وذكرت الوزارة في بيان نقلا عن الناطق الرسمي، أن»الوزير الغريري التقى روابط منتجي الأسماك واللحوم والاجبان والبيض والدواجن وأكد أن الوزارة واستنادا إلى توجيهات دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بدأت بالدخول بالخط التجاري لتأمين حاجة السوق المحلية من المواد الغذائية، فضلا عن المساهمة في انخفاض أسعار في الاسواق المحلية وخلق حالة من التوازن السعري».

وأضاف، أن»زيارة رئيس الوزارة إلى وزارة التجارة كانت نقطة تحول كبيرة في اداء هذه الوزارة، لغرض دعم اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية من خلال ضخ كميات كبيرة من المواد الاسياسية الداخلة في حاجة المواطن العراقي».

وأشار إلى، أن»الحكومة تعمل على دعم القطاع الخاص العراقي وهي ليست بديلة عنه في توفير حاجات ابناء شعبنا، لكن عندما تجد ان هناك ضرورة لدخول في الاسواق المحلية ودعم العوائل الفقيرة والهشة فانها لن تتردد في ان تكون حامية للمواطن العراقي لمنع الحاق الضرر فيه».

ولفت إلى، ان « وزارة التجارة عمدت في الايام الماضية إلى ضخ كميات كبيرة من بيض المادة والدجاج والطحين والحليب في الاسواق المحلية باسعار مخفضة»، مبينا ان « القطاع الخاص العراقي كان الضهير بذلك الذي وفر كميات كبيرة باسعار مخفضة داعما لجهد الحكومي بذلك».

وشدد على، ان « الحكومة تعمل على دعم القطاع الخاص العراقي من خلال الاستماع الى مشاكل منتجي الثروة الحيوانية وبيض المائدة الدواجن والاسماك واللحوم ,ومن خلال الاستماع إلى مشاكلهم ومعالجتها بشكل يتيح لها المساهمة في استقرار اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية».

واكد، انه كلف القطاع الخاص بوزارة التجارة على اللقاء مع الروابط ومنتجي اللحوم والدواجن بغية اعداد دراسة مفصلة لغرض معالجة المشاكل التي تواجه منتجي هذا النوع من المنتجات الغذائية والمساهمة في معالجة المشاكل والمساهمة في تطوير وتنمية هذا القطاع الحيوب الذي له علاقه بحاجات الناس «، مشددا على ان»الفترة المقبلة ستشهد احتواء مزيد من الروابط والمنظمات المنتجة للمواد الغذائية على محتلف انواعها وان حلول كثيرة ستضع لغرض معالجة المشاكل».

واستمع الغريري إلى مشاكل روابط منتجي بيض المائدة واللحوم والاسماع واكد انه»يتم معاجلة جميع المشاكل من خلال دراسة واقعية لكل مشكلة ومعالجتها بشكل جذري «، لافتا إلى أن»مهمة وزارة التجارة هو دعم قطاع الخاص وان الوزارة ليست بديلة عنه في توفير ما يحتاجه المواطن العراقي في السوق المحلي ولكن تواجدنا جاء في ظروف محلية تطلب ان تدخل الدولة بقوة في ميدان الاسواق المحلية وضخ كميات كبيرة من المواد الغذائية».

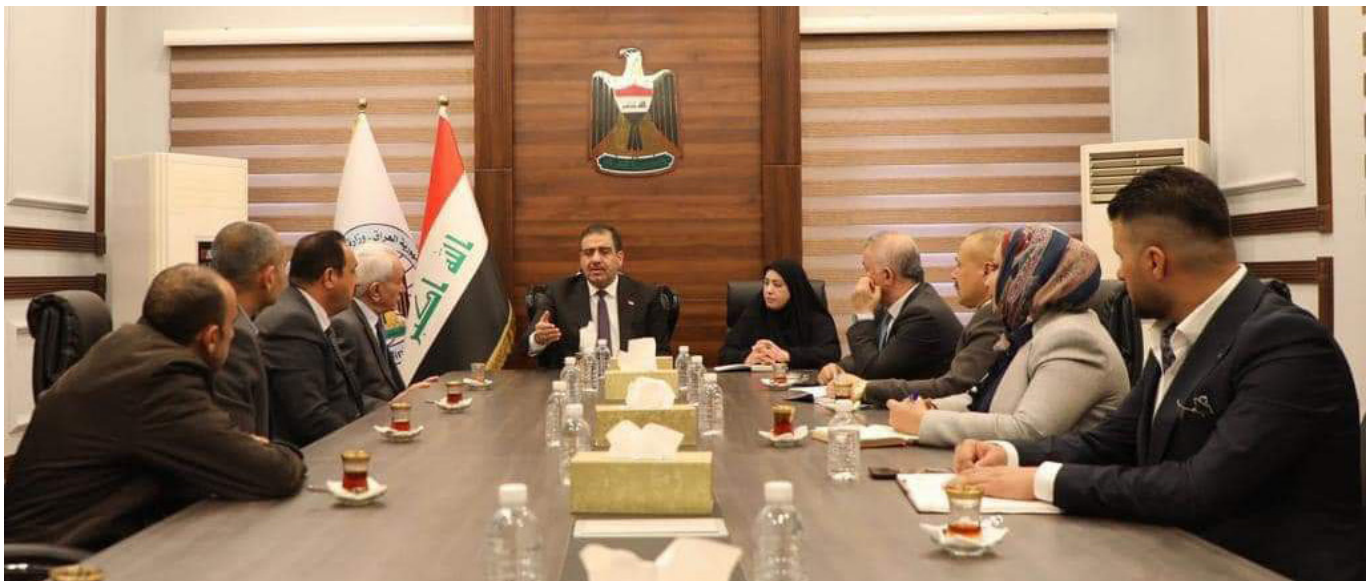

انطلاق معرض «أوتو العراق» الدولي الأول للسيارات في بغداد

برعاية وزير التجارة (أثير الغريري) افتتح الوكيل الأداري لوزارة التجارة (ستار الجابري)اليوم فعاليات معرض «أوتو العراق الدولي» للسيارات الأول والذي تنظمه الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية بالتعاون مع شركة أرض الوطن لتنظيم المعارض والخدمات العامة على أرض معرض بغداد الدولي ، أكدت ذلك مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية الحقوقية(زهرة الكيلاني) حيث تم مشاركة شركتنا في عرض قطع الغيار المختلفة الخاصة بالسيارات بالاضافة الى العدد المتنوعة وزيوت السيارات ويستضيف المعرض في دورته الأولى أكثر من ٣٥ شركة تعرض أهم الماركات العالمية للسيارات مثل (تويوتا ، رانج روفر ، جاغوار ، سازوكي) وغيرها من الماركات التجارية.

إضافة إلى أحدث التكنولوجيا المتعلقة بالسيارات ، واكسسوارات إلكترونية، وزيوت محركات وقطع الغيار الخاصة بها فضلاً عن عرض السيارات الأختصاصية الخاصة بالشرطة وشرطة المرور والسيارات الهجينة والكلاسيكية والفارهة والسيارات المصفحة إضافة الى عرض الدراجات النارية على مختلف أنواعها .

للاطلاع على أنواع السيارات الجديدة والعروض والتسهيلات التي تقدمها الشركات للمواطنين في هذا المجال ، كما ويعد نقطة جذب في غاية الأهمية للشركات العارضة والشركات المحلية والدولية والموردين والعملاء وعامة الناس.

هذا ويفتح المعرض أبوابه لآلاف الزوار الراغبين في مشاهدة أفخم وأحدث أنواع السيارات لهذا العام ، في الفترة ما بين ١٨- ٢١ كانون الثاني لعام ٢٠٢٣.

الوكيل الاداري يلتقي مدير مكتب الارتباط الالماني للصناعة والتجارة في العراق

التقى وكيل وزارة التجارة للشؤون الادارية ستار الجابري مدير مكتب الارتباط الالماني للصناعة والتجارة في العراق السيد سونتكا هيرن . وذكر بيان الوزارة نقلا عن مكتبها الاعلامي ان اللقاء تناول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والمانيا وتشجيع الشركات الالمانية للدخول في شراكات مع القطاعات العراقية في المشاريع الاستثمارية والاقتصادية فضلا عن المشاركة في دورة معرض بغداد الدولي واليات اصدار اجازات التصدير في العراق.

وزير التجارة يشرف ميدانياً على أتمتة البطاقة التموينية في محافظة النجف الأشرف

بغداد- إعلام التجارة

اعلن وزير التجارة اثير الغريري، المباشرة فعلياً بأتمتة البطاقة التموينية والخطوة الأولى كانت في محافظة النجف الأشرف.

وقال الوزير الغريري خلال زيارته إلى محافظة النجف الأشرف واللقاء بمحافظها ماجد الوائلي بحسب بيان نقلا عن الناطق الرسمي، إن وجوده اليوم بالمحافظة هو للإشراف بشكل ميداني على أتمته البطاقة التموينية وكخطوة أولى تم إطلاقها في النجف وتليها محافظات عراقية اخرى».

وأضاف، أنه»أتمتة ١٨٪بمجموع ٧٠ الف عائلة من المشمولين بالبطاقة التموينية في محافظة النجف ومن المؤمل استكمال باقي البطاقات الاخرى في المحافظة وبالتالي التوجه الى جميع المحافظات».

وشدد على، ان «أتمتة البطاقة التموينية تأتي في إطار البرنامج الحكومي الذي اعلن عنها السيد رئيس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني وهي خطوة مهمة في مساعدة المواطنين على التسجيل من خلال هواتفهم الخاصة دون مراجعة المراكز التموينية ، فضلا عن معرفة المواد المجهزة الى المواطنين والتأكد من نوعياتها وصلاحياتها اعتمادا على تطبيق سيكون في هواتف المواطنين».

ولفت إلى، أن «خدمة الأتمتة ستكون مهمة لخدمة المواطنين في إمكانية معرفة نوعيات المواد المجهزة وكمياتها ونوعياتها، فضلا عن أنها تحدد التكرارات والحالات الوهمية وتوقف كل المخالفات التي حصلت في اعداد المشمولين في البطاقة التموينية».

وأشار إلى، أن»كل ما يتعلق بانجاح المشروع متوفر الآن لدى وزارة التجارة وبدأنا الان في النجف في خطوة استباقية تليها محافظات عراقية اخرى».

واكد ان»الوزارة تحتاج الى دعم الحكومات المحلية ودعم مفوضية الانتخابات لغرض مشاركتها في الحملة التي ستشمل جميع محافظات البلاد والهدف منها اتمتة البطاقة التموينية وتحويلها الى بطاقة الكترونية وهو مشروع كانت وزارة التجارة قد تاخرت فيه لمدة ٥ اعوام، بسبب عدم وجود بنى تحتية ونتيجة عدم وجود موازنة لهذا المشروع الذي يتم الآن عن طريق الاعتماد على الملاكات البشرية لهذه الوزارة»

جمهورية العراق
ديوان محافظة النجف الاشرف

جمهورية العراق
ديوان محافظة النجف الاشرف

جمهورية العراق
ديوان محافظة النجف الاشرف

تضمنت مواضيع لتطوير وتنمية القطاع الخاص

دائرة القطاع الخاص تنظم ندوة عن كيفية بناء «ثقافة المصدر والتصدير»

بغداد- إعلام دائرة القطاع الخاص

نظمت دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة، ندوة عن كيفية بناء ثقافة المصدر وثقافة التصدير بإطار منهاجها بتطوير قابلية القطاع الخاص العراقي.

وقال مدير عام الدائرة الحقوقي محمد حنون في بيان، إن»الدائرة نظمت على قاعة اتحاد الصناعات العراقي وهو جزء من المنهاج التدريبي الذي اعدته دائرة تطوير القطاع الخاص لتطوير قابلية القطاع الخاص العراقي وحاضر فيها خبراء يمثلون الشركة العامة للمعارض التجارية العراقية وصندوق دعم التصدير التابع لوزارة التجارة وساهم في حفل الافتتاح الندوة عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقية والخبير لدائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة».

وأضاف، أن»الندوة التي انتظم بها ٤٠ شخصا يمثلون دوائر منظمات القطاع الخاص العراقي اقيمت بالتنسيق مع والتعاون مع اتحاد الصناعات العراقي وشملت ملاحظات مهمة عن ثقافة المصدر وثقافة التصدير، مما يسهم في تنمية الصادرات العراقية التي تسعى الحكومة العراقية إلى تطويرها خلال الفترة المقبلة من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الدولة لموضوع التصدير».

وأكد، أن»منهاج إدارة تطوير القطاع الخاص وتدريبه تتضمن عدة مواضيع لها علاقة بتطوير وتنمية قابلية القطاع الخاص العراقي فضلا عن معالجة المشاكل التي تعترض هذا القطاع بما يسهم فيكون له الدور المحوري في ادارة العملية الاقتصادية والتجارية في البلاد في ضوء الامكانيات التي يمتلكها هذا القطاع والتي اصبحت الان كبيرة، نتيجة للاحتكاك مع الخبرات الاجنبية والتنسيق مع القطاع الخاص فضلا عن المعارض والمؤتمرات الذي يحضر بها القطاع الخاص في جميع دول العالم.

وأضاف، أن»المنهاج التدريبي لعام ٢٠٢٣ يشهد عدة مواضيع لها علاقة بالقطاع الخاص، فضلا عن مجموعة دراسات ومؤتمرات الهدف منها هو حل مشاكل القطاع الخاص العراقي ليؤدي دور اكبر في بناء البنى التحتية وتأهيل الخبرات للحصول على مشاريع مشتركة مع القطاع الدولي» .

وزير التجارة يبحث مع نظيره الكوري في اللجنة المشتركة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

«استعراض الجانب الكوري المشاريع التي اقيمت في العراق والامكانات الكورية في مجال صناعة السيارات والتكنولوجيا والالكترونيات والبنى التحتية والطرق والجسور»

يبحث مع نظيره الكوري في اللجنة المشتركة والوفد المرافق له تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

اعلام التجارة

بحث وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري مع وزير الارض والبنى التحتية الكوري ورئيس الجانب الكوري في اللجنة المشتركة السيد وون هي ريونك والوفد المرافق له ، تعزيز آفاق التعاون المشترك بين البلدين الصديقين , زيادة التبادل التجاري وإمكانية إقامة المعارض الدولية وتفعيل اللجنة المشتركة .

واكد الوزير الغريري خلال اللقاء ان لدى الحكومة العراقية وضمن منهاجها الحكومي رؤية في تطوير وتنمية العلاقات مع جميع دول العالم ومنها كوريا الجنوبية، بما يسهم في تنمية الاقتصاد العراقي».

واشار الغريري الى أهمية دخول الشركات الكورية للاستثمار في العراق واقامة شراكات حقيقية مع القطاع الخاص، خاصة وان العراق يمتلك سوق اقتصادي كبير قادر على استيعاب واستقطاب كبرى الشركات العالمية .

داعيا الجانب الكوري الى المشاركة الفاعلة بدورات معرض بغداد الدولي لعرض منتجاتهم للسوق العراقي والتي تحظى بمقبولية لدى المواطن العراقي وخصوصا السيارات الكورية والتي بالامكان التعامل بهذا الجانب مع الشركة العامة للسيارات والمكائن .

من جانبه «قدم الوزير الكوري عددا من الرؤى الاقتصادية والتجارية»، مؤكدا «رغبة بلاده في زيادة الاستثمارات في العراق، خاصة انها اثبتت نجاحها في المشاريع التي تعمل بها» ، هذا وناقش الجانبان خلال اللقاء موعد عقد اجتماعات اللجنة العراقية الكورية المشتركة المؤمل عقدها في النصف الاول من العام الحالي بعد موافقة الجانب العراقي ، والتي يترأسها وزير التجارة عن الجانب العراقي فضلا الات . ومن الجدير بالذكر ان الجانب العراقي سوف يقوم باستكمال ورقة العمل المتضمنة المقترحات والمواضيع التي يرغب عرضها ومناقشتها مع نظرائهم من الجانب الكوري خلال عقد اجتماعات اللجنة العراقية الكورية المشتركة . هذا وحضر اللقاء مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ومدير عام تطوير القطاع الخاص وممثل عن وزارة الخارجية.

وزير التجارة يبحث مع السفير المصري آليات توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة حجم الميزان التجاري بين البلدين

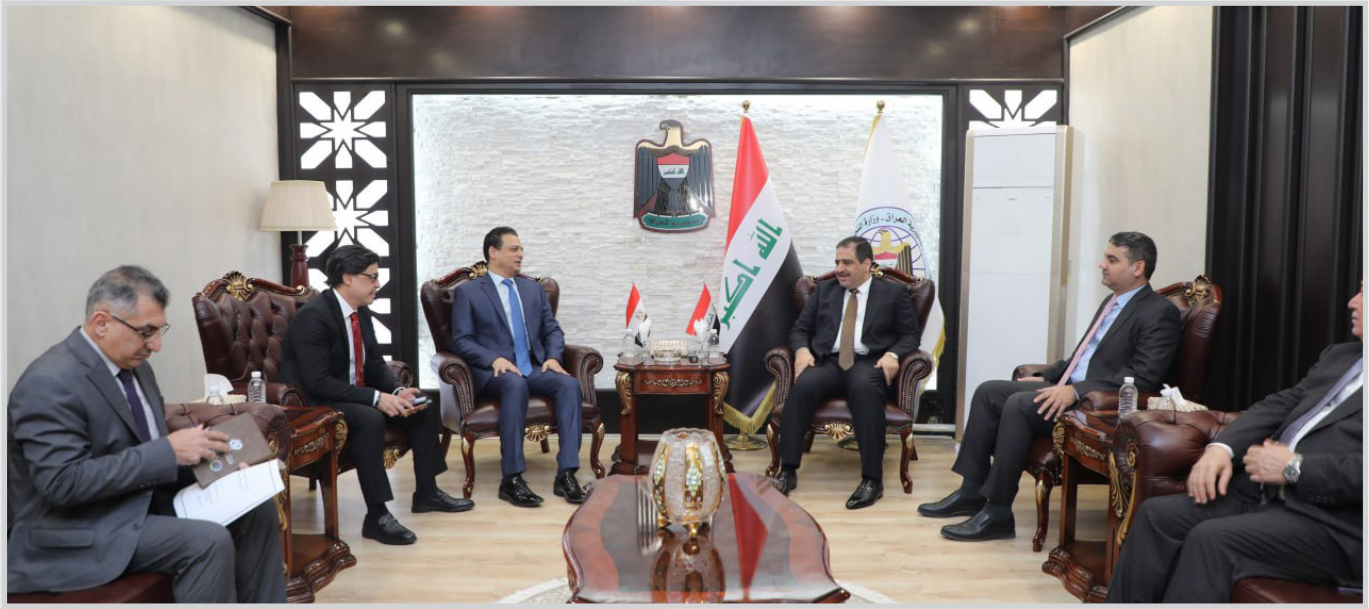

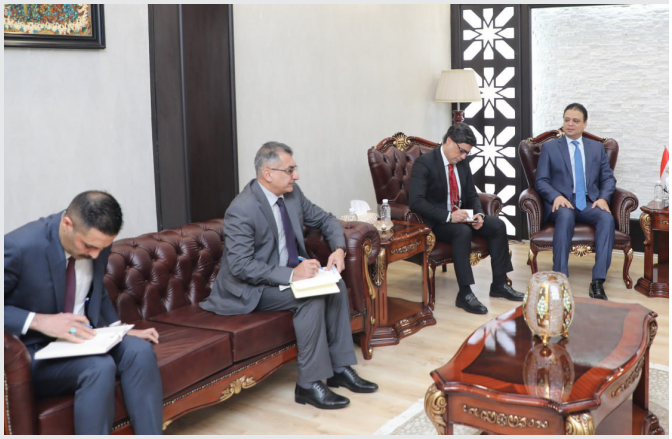

بغداد - اعلام التجارة

التقى وزير التجارة «الاستاذ اثير داود الغريري سفير مصر العربية لدى العراق السيد وليد محمد اسماعيل لبحث آليات توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في العديد القطاعات .

واكد الوزير الغريري «خلال اللقاء حرص الحكومة وضمن برنامجها الحكومي على فتح قنوات جديدة للتعاون المشترك مع دول العالم وفي مختلف الاصعدة الاقتصادية والتجارية والتي تخدم تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي «. مؤكدا على أهمية تعزيز العمل المشترك بين العراق ومصر لتذليل كل التحديات التي تعترض حركة التبادل التجاري بين البلدين والسعي لتفعيل الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الموقعة بينهما وذلك انطلاقًا من العلاقات الأخوية التي تربطها . لافتا « إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات والمقومات الاقتصادية الكبيرة لكل من العراق ومصر وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين وتدعم معدلات نمو الاقتصادي لكلا البلدين الشقيقين .

من جانبه «أعرب السفير المصري عن «سعادته» لمستوى العلاقات الثنائية التي تميز البلدين في كل المجالات، مبديا استعداد بلاده لتبادل الخبرات والتجارب في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

هذا واتفق الجانبان «خلال اللقاء إلى أن هناك توافقًا كبيرًا في الرؤى بين الحكومتين لأهمية زيادة معدلات التبادل التجاري بين العراق ومصر ولمستويات متميزة تعكس العلاقات الثنائية الاستراتيجية التي تربط البلدين.

هذا وحضر اللقاء مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ومدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص وممثل عن وزارة الخارجية.

دائرة تطوير القطاع الخاص تعلن انطلاق برنامج تدريب وتنمية قدرات العاملين في وزارة التجارة

بغداد- إعلام دائرة تطوير القطاع الخاص

اعلنت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، عن انطلاق برنامج تدريب وتنمية قدرات العاملين في دوائر وشركات الوزارة والقطاع الخاص العراقي لعام ٢٠٢٣. وقال محمد حنون مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة خلال افتتاحية دورة السلامة المهنية والحفاظ على الخزين التي شارك فيها فاحصي السيطرة النوعية والفنيين باختصاصات مختلفة، ان الدائرة ستباشر بعملية تأهيل وتدريب لموظفي وزارة التجارة والعاملين في اختصاصات مختلفة وكذلك الدخول في برامج تدريبية مكثفة لقضايا لم يتم التطرق اليها سابقا. واشار الى، ان هناك تعاون كبير بين الدائرة والجامعات العراقية في تنفيذ البرنامج التدريبي، فضلا عن ان الفترة المقبلة ستتضمن اقامة مؤتمرات علمية بالتعاون مع جامعات عراقية والهيئات والوزارات».

ولفت الى، ان قسم التدريب التجاري في دائرة تطوير القطاع الخاص نظم ورشة عمل تدريبية حول السلامة المهنية والحفاظ على الخزين الاستراتيجي للمواد الغذائية وبالتعاون مع الشركة العامة التجارة المواد الغذائية»، مبينا ان» الورشة تضمنت (تعريف المشاركين في كيفية حماية الخزين والسلامة المهنية ، حماية الخزين من الحشرات وحمايته من الظروف البيئة والتأكيد على المساحة المخزون.

وتابع، ان»الورشة اقيمت بمشاركة مجموعة من موظفي دوائر وشركات الوزارة وعلى قاعة قسم التدريب التجاري في مقر الوزارة.

خلال اجتماع مشترك

إدارة القطاع الخاص واتحاد الصناعات العراقي يبحثان ورقة عمل لتطوير وتنمية القطاع الخاص العراقي ودعم المصدرين

بغداد - اعلام التجارة

بحثت دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة، مع مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي ورقة عمل لتطوير وتنمية القطاع الخاص العراقي ودعم المصدرين.

وذكرت وزارة التجارة في بيان نقلا عن الناطق الرسمي، أنه»عقد في اتحاد الصناعات العراقي اجتماعا مشتركا لا دارة القطاع الخاص بوزارة التجارة مع مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي، لمناقشة آليات العمل المستقبلية والمساهمة في تنمية وتطوير القطاع الخاص من خلال حل المشاكل العالقة وابداء المساعدة الكاملة للقطاع الخاص العراقي في تحقيق اهدافه».

وأكد مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة محمد حنون ، ان»الفترة المقبلة ستشهد اهتمام كبير لدعم القطاع الخاص العراقي وفق البرنامج الحكومي من خلال تنمية القابليات وتطوير القدرات فضلا عن المشاركة مع القطاع الخاص الدولي في العديد من المشاريع الاستثمارية وكذلك المساهمة في تذليل العقبات والصعوبات التي تعترض هذا القطاع كي يشارك في التنمية الاقتصادية التي تشهدها البلاد».

وأشار إلى، ان»الاجتماع الذي عقد اليوم هو جزء من آليات خطة الدائرة للتعاون مع الاتحادات المعنية في القطاع الخاص والاستماع الى مشكلات العمل ومعوقاته وبغية اتخاذ اجراءات عاجلة من خلال اعداد آليات تقدم للحكومة في معالجة مشاكل هذا القطاع».

ولفت الى، ان»مناقشات هذا اليوم استندت الى ايجاد آليات وممارسات للتعاون والتنسيق بين دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة واتحاد الصناعات العراقي وهو جزء من برنامج الوزارة للتعاون بما يحقق اهداف القطاع الخاص العراقي ودعم فعاليات المصدرين والصناعيين العراقيين».

وتابع، اننا»بحاجة الى مناقشة سبل تطوير سياسات التصدير بما يضمن دعم استراتيجية تطوير القطاع الخاص ومن خلال عدة مقترحات ابرزها اقرار تشريع خاص يجبر المؤسسات الحكومية الى شراء المنتجات المصنعة محلياً والبحث في سبل معالجة المنافسة غير المتكافئة المستورد المنتوج الوطني تعديل النظم والقوانين الخاصة بذلك والبحث في فرض ضرائب على المشتقات المستوردة في جميع انواعها لتصبح المنافسة عادلة خصوصاً عند عدم وجود فرق سعر كبير يحفز المواطن على اقتناء المنتج المحلي الرخيص».

ومن جهته اكد السيد عادل عكاب رئيس اتحاد الصناعات العراقي على أهمية هذه الاجتماعات لتذليل العقبات والمساهمة في اعداد مقترحات تدعم عمل المصدر العراقي والصناعي الذي يعاني من مشاكل كثيرة واهمال امتد لسنوات طويلة ، نتيجة عدم الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي».

واتفق الطرفان على تجديد اللقاءات المشتركة وايجاد ارضية عمل تساعد القطاع الخاص العراقي على تحقيق اهدافه، فضلا عن ايجاد اليات جديدة تدعم المصدرين العراقيين وامكانية الاستفادة من صندوق دعم المصدرين العراقيين على تصدير البضائع العراقية التي اكدت نجاحها اخرها ما عرض في معرض بغداد الدولي من بضائع متميزة تنافس البضائع الاجنبية.

تزامناً مع يوم التراث العربي

دائرة تطوير القطاع الخاص تنظم معرضا لأصحاب المهن والحرف اليدوية في منطقة القشلة ببغداد

افتتحت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة معرض الحرف اليدوية على الساحات الخضراء في منطقة القشلة بمشاركة عشرات الشباب والشابات ممن يجيدون الحرف اليدوية على اختلاف أنواعها.

وقال مدير عام الدائرة محمد حنون للمربد إن الهدف من هذا المعرض هو لتنمية المواهب واستقطاب واحتواء أصحاب المهن والحرف اليدوية بغية إيجاد وسائل الدعم المادي والمعنوي لها والاستعداد لإقامة معرض وطني كبير على ساحات معرض بغداد الدولي والاستفادة القصوى من آليات البرنامج الحكومي لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن المعرض شمل نتاجات متميزة لنساء ورجال يمثلون جميع محافظات العراق.

وبين أن الفترة المقبلة نعمل على تطوير وتنمية هذا النوع من الصناعات الوطنية والإبداعية التي تمثل المنتج الوطني من خلال تقديم التسهيلات الممكنة من الدعم الحكومي على هيئة سلف أو قروض لهذا النوع من النشاط اليدوي الحرفي، لما له تأثير في دعم اسر عراقية كثيرة تعتمد كليا على هذا النوع من العمل الإبداعي ويمثل الاهتمام بالتراث العراقي وإعطاء صورة متميزة عن المنتج الوطني في مجال الصناعات أو الحرف اليدوية.

وأشار حنون إلى الدعم الكبير الذي يوليه رئيس مجلس الوزراء لأصحاب الأعمال والحرف اليدوية حيث نسعى في وزارة التجارة إلى شمولهم بقرارات الحكومة لتقديم الدعم المادي والمبالغ التي خصصت في الموازنة المقبلة للمشاريع الوسطى والصغيرة وإعطائهم دور كبير في عمليات الصناعة والمهن اليدوية التي تحظى باهتمام شعبي وجماهيري كبير، مشيرا إلى أن دائرته وزعت استمارة يدوية على جميع المشاركين في المعرض بغية إدخال بيانات خاصة لكل مشارك بهدف الترويج للبضاعة الخاصة به من خلال نقطة التجارة الدولية التي ستكون وسيطا.

وعلى هامش فعاليات المعرض ويوم التراث افتتح مدير عام دائرة القطاع الخاص معرض للصور الفوتوغرافية شملت العديد من الصور التي تمثل حضارة العراق في شتى مجالات الحياة كذلك تم افتتاح بازار خاص لعدد كبير من المبدعين في مجال الصناعات اليومية وتعلم الكتابة على الطين ومدرسة لتعلم الخط العربي.

التعاون مع اتحاد رجال الأعمال العراقيين

دائر تطوير القطاع الخاص تنظم ورشة نقاشية بشأن تعزيز مسيرة انضمام العراق لمنظمة « WTO»

بغداد- إعلام تطوير القطاع الخاص

نظمت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العراقيين ورشة نقاشية بشأن تعزيز مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وقال مدير عام الدائرة الحقوقي محمد حنون في بيان، إن»الورشة اقيمت على مدى يومين في مبنى اتحاد رجال الأعمال العراقيين وبحضور رئيس الاتحاد واعضاء الاتحاد وشخصيات اقتصادية بارزة في مجالات مختلفة يمثلون القطاع الخاص وأديرت من قبل دائرة تطوير القطاع الخاص».

وأضاف، أن»الورشة تناولت تقديم محاضرة عن مبادئ منظمة التجارة العالمية وابرز المنجزات والانعكاسات عن انضمام العراق الى منظمة WTO ، فضلا عن محاضرات عن نقطة تجارة العراق ، والأغراق السلعي والإطار القانوني «.

وأشار إلى، أنه» جرى خلال الورشة فتح باب النقاش لطرح الملاحظات والمداخلات التي تتعلق بسوق العراقي وأهمية تفعيل دور القطاع الخاص ودوره واثره الكبير في تنمية اقتصاد البلد، كما قدم مدير قسم منظمة التجارة العالمية في دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة محاضرة بعنوان مسيرة الانضمام».

وأكد رئيس الاتحاد لرجال الأعمال العراقيين راغب رضا بليبل خلال الجلسة، على»أهمية القطاع الخاص واهمية اشراكه في المفاوضات التي يجريها العراق للانضمام للمنظمة العالمية».

وأضاف، أن»هذه الورشة تأتي تتويجا لعدد من الندوات التي اقمها الاتحاد»، مثمنا»دور دائرة تطوير القطاع الخاص لاقامتها للورشة والتي وضح خلالها عدد من القضايا التي تخص ارتباط العراق في السوق العالمية وتنظيم التجارة».

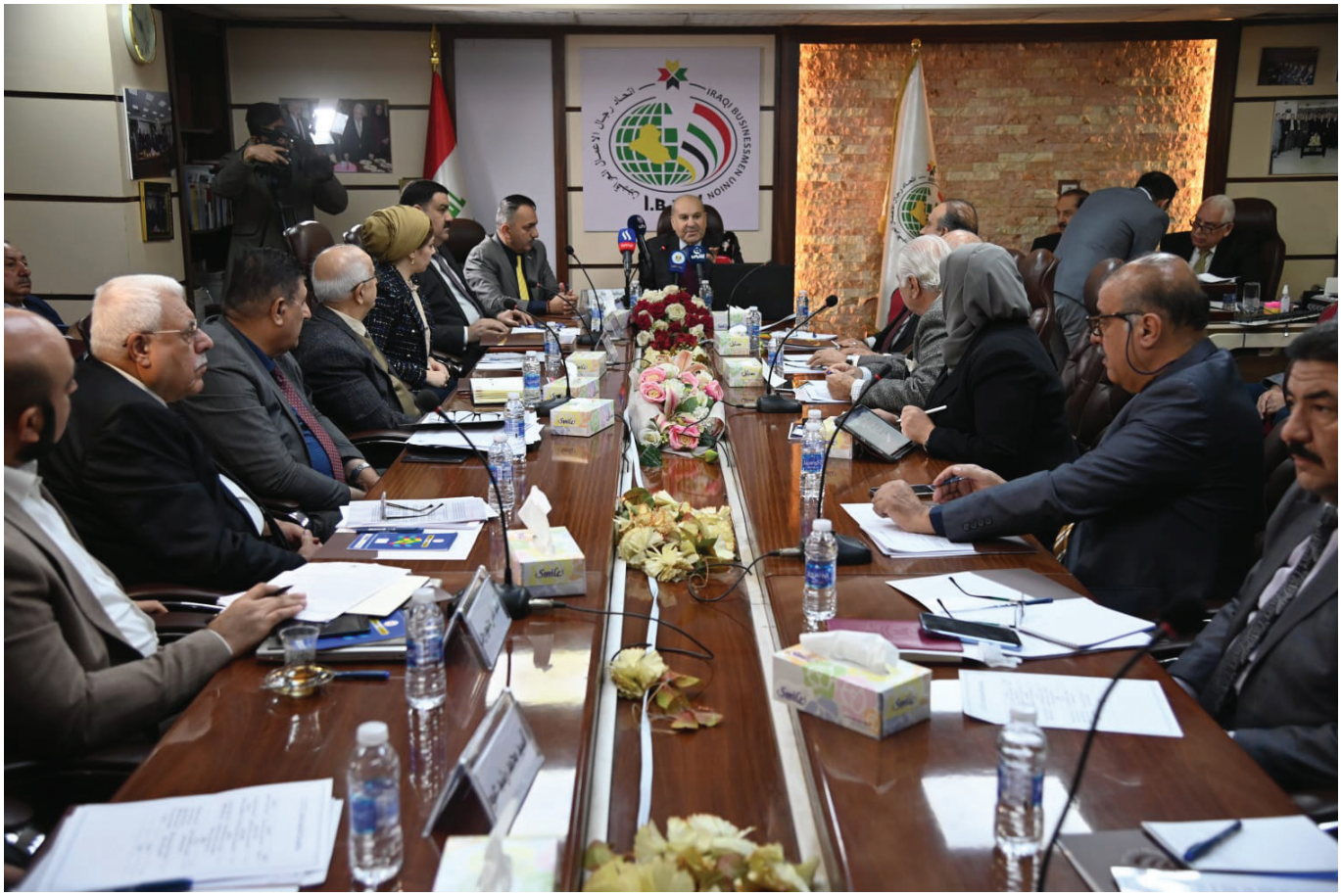

المشاريع الخاصة في العراق

واقعها .. تحدياتها الرئيسة

د : دالية عمر نظمي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تواجه المشاريع الصغيرة في العراق مشاكل هامة يتعلق بعض منها بالبيئة التجارية التي لا تشجع تنمية أو إقامة هذه المشاريع ، بينما يتعلق بعضها الآخر بالهياكل الداخلية والمؤسسية لها . وكان القطاع العام يضطلع بالجزء الأكبر من الاستثمار في الصناعات التحويلية . ومع ظهور عدد من المتغيرات الاقتصادية الدولية وخاصة تلك الموجهة نحو تحرير التجارة وإزالة القيود التنظيمية الاقتصادية وهيمنة قوى السوق تأتي أهمية ودور إقامة المشاريع الصغيرة المسندة الى القطاع الخاص في زيادة فرص العمل والحاجة الماسة إلى تشجيع المزيد من المبادرات في المشاريع الإنتاجية وتشجيع الصناعات الصغيرة وزيادة إنتاجيتها وضرورة تقديم خدمات الدعم والمساعدة الى المشاريع الاقتصادية القائمة إلا إن مؤسسات القطاع الخاص القائمة لم تستعد بعد لمواجهة التغييرات الإقليمية والعالمية وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه المشاريع وذلك يتبين من خلال المشاكل والصعوبات التي ما تزال تعترض تنمية المشروعات الصغيرة سواء بسبب البيئة الخارجية المحيطة بالمشروع او الداخلية المتمثلة أصلا بعدم وجود فكر مؤسسي قائم على أساس تنمية اصحاب الكفاءات والقدرات لادارة المشاريع الخاصة:-

١ .التغير المتسارع في بيئة الأعمال :هذا التغير يظهر بجلاء اكثر في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم وفي تطور التكنولوجيا وبالذات التقنيات المتطورة لأجهزة الاتصال والبرمجيات المعقدة . وهنا يظهر دور الإدارة الاستراتيجية في تحليل البيئة الخارجية لتشخيص الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع وإمداد مراكز القرار بالمعلومات الدقيقة لتمكينهم من اختيار الاستراتيجية الملائمة على مستوى المشروع .

٢ .المنافسة الاقتصادية . اصبحت المنافسة الدولية حقيقة واقعة في إطار تكنولوجيا المعلومات ،

اذ غيرت العولمة الاقتصادية من حيث الانفتاح والمنافسة حدود المنافسة بصورة أشد . وتتضح هذه الصورة في ظهور منافسين جدد باستمرار وزيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية مما يفرض على صانعي الستراتيجية تحدي صياغة وتطوير خطط ستراتيجية كفوءة وبعيدة المدى لمعالجة وضع منظماتهم في الأسواق ذات النمو البطيء من خلال تجزئة السوق ودراسة القطاعات السوقية لتحديد الاستراتيجية الأنسب ، فإذا كان القطاع السوقي ذا قدرة اقتصادية محدودة يتخذ هنا المشروع ستراتيجية خفض الكلفة بينما اذا كان القطاع السوقي ذا قدرة اقتصادية عالية يعتمد المشروع استراتيجية التميز ، وخلاصة القول الادارة الستراتيجية منهج لتدعيم المنافسة في الأسواق للتحسين المستمر للمنتجات والخدمات وأساليب الانتاج وانشطة التسويق والترويج والتوزيع وخدمات البيع وذلك باعتبارها عوامل جوهرية حاسمة تحدد

> سرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية : لتحقيق ميزة تنافسية للبقاء في عالم الأعمال ، ولان التكنولوجيا تتغير بصورة سريعة في كل الصناعات فان عدم مواكبة هذا التغير يضع المنظمات في مواجهة تهديد حقيقي بالضعف او الفشل

نجاح أو فشل المنظمة من خلال اعتماد أدوات جديدة في تحليل وتخطيط أنشطة الأعمال ، كأعادة هندسة الأعمال وادارة الجودة الشاملة وادارة أنظمة دعم القرارات وادارة العمليات .

٣ . سرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية : لتحقيق ميزة تنافسية للبقاء في عالم الأعمال ، ولان التكنولوجيا تتغير بصورة سريعة في كل الصناعات فان عدم مواكبة هذا التغير يضع المنظمات في مواجهة تهديد حقيقي بالضعف او الفشل .

وعادة تهئ ادارة المنظمات نفسها لمواجهة المنافسين في السوق من خلال تطوير طرق جديدة للمنافسة والاستفادة قدر الإمكان من المميزات التقنية الجديدة التي تنعكس بالضرورة على نوعية المنتج وتكاليف الانتاج، ويأتي دور الإدارة الستراتيجية عن طريق تحديد الخيارات التكنولوجية الملائمة للمشروع واهمها الاختراق التكنولوجي والاندماج والتحالفات التكنولوجية.

٤ . التحول نحو اقتصاد المعرفة :لقد أصبحت المعرفة قوة استراتيجية كبيرة في العالم الغربي المتقدم بصورة خاصة ويمكن ان تشكل المعرفة ميزة استراتيجية في أي مكان على المدى البعيد في مجال الإدارة والتكنولوجيا ولغرض اكتساب المعرفة المفيدة فلا بد ان تتبع استراتيجية وتخضع لها وتتحدد بها لأنها تظل تعمل كموجة أساس لادارة المعرفة بين دورتي الابتكار الجذري وإنشاء المعرفة الجديدة ، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية والتحول الى مشاريع خلاقة للمعرفة تتنافس على أساس إنشاء المعرفة وليس تقاسم المعرفة او المعلومات فحسب .

٥ . من ناحية البيئة الاقتصادية والتجارية .اذ تعاني المشروعات الصناعية الصغيرة من عدم وجود مناخ تجاري ملائم ، حيث الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التي تعوق البدء في عملها والسير فيه ، ومنها إجراءات التسجيل والترخيص والتأخير في الرد على الطلبات المقدمة للجهات المسؤولة ولوائح الاستيراد والتصدير ونظم الضرائب والرسوم الجمركية .حيث غياب الأطر المؤسسية الداعمة للمشروعات الصغيرة ويترتب على هذا كله ضياع الوقت وزيادة في تكاليف الصفقات التي تتحملها الشركات فتنخفض بالتالي قدرتها التنافسية ، وتثني عزم المستثمرين عن إقامة المشاريع وأدارتها .

٦. من ناحية الحصول على التمويل .حيث تعذر الحصول على التمويل يعد من اهم المعوقات التي تعوق تنفيذ المشاريع الصغيرة ، ولا تقتصر المشكلة في مدى توفير التمويل اللازم فحسب وانما في الشروط العسيرة التي تفترضها المؤسسات المالية لتقديم القروض وخاصة أسعار الفائدة المرتفعة، واهم معيار تفرضه المصارف المتخصصة هو توفير ضمان كبير من جانب المقترض لما يتضمنه المشروع من أفكار جديدة . ومما يزيد المشكلة تعقيد عدم اعتبار الآلات والمعدات جزءا من الضمان . إضافة الى افتقار المستثمرين واصحاب المشاريع الى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة وفي منح الائتمان.

٧ . من الناحية التنظيمية : غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين الصغار للمشروعات الصغيرة التي يمكن أقامتها وفق اعتبارات الميزة النسبية وطبقا لدراسات جدوى اقتصادية وفنية سليمة كما تقوم نيابة عنهم بالدفاع عن مصالحهم وتتولى تقديم الضمانات المطلوبة في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك والأجهزة التمويلية المختلفة حيث تشير تجارب البلدان الصناعية الى وجود هذه التنظيمات على نحو ما رأينا والتي تقدم العون والضمانات المالية للمشروعات الصغيرة وفق معايير تمويلية وفنية محددة .

٨ . من ناحية الحصول على المعلومات التجارية :حيث حاجة اصحاب المصانع الصغيرة إلى معلومات عن الشركات الإقليمية والدولية التي تعرض نقل التكنولوجيا وإصدار تراخيص الانتاج وجداول مواعيد المعارض والأسواق الدولية وإحصاءات السوق والبيانات التفصيلية عن الشركات الموجودة والشركات المنافسة في البلدان التي يعمل فيها معلومات عن التكنولوجيا والمواد الخام والمعدات والمنتجات وعن موردیها وقوائم باسماء المشترين او المستوردين الأجانب اسوة باصحاب المشاريع في بلدان أوروبا وأمريكا واليابان الذين يحصلون على قواعد البيانات عن شتى أنواع المعلومات التجارية .

٩-انخفاض مستويات الانتاجية اذ ان مستوى الجودة او المواصفات النوعية للسلع المصنعة غير قادرة على منافسة المنتجات والسلع المنتجة المستوردة من الخارج وعدم مقدرتها على التصدير والمنافسة في أسواق التصدير الخارجية .

١٠- ضعف فرص التمويل المتاحة وخاصة من البنوك المتخصصة لأسباب عدة أهمها،صغر حجم القروض المطلوبة وارتفاع تكاليف إدارة هذه القروض ومتابعتها من خلال المصارف المتخصصة وعدم توفر ضمانات كافية لتوفير القروض الممنوحة . فضلا عن القيود البيروقراطية والتعقيدات الإدارية حيث الإجراءات التي تزيد من تكاليف المعاملات للمستثمر الذي يبحث عن تمويل مشروعه الصغير .

وعليه حاجتها الى الائتمان المصرفي يضطرها الى البحث عن اموال لدى مصادر من سوق نقدية ومالية غير منتظمة ومستقلة ومكلفة مما يزيد تكاليف الإنتاج لديها ويحد من قدرتها الإنتاجية ويعيق تطورها ونموها وخاصة ان المشروعات الصغيرة بحاجة الى مهارات تقنية او تسويقية او تنظيمية او محاسبية بقدر احتياجها الى الائتمان المصرفي .

١١ . من ناحية الدعم المؤسسي الحكومي حيث الوضع غير المتكافئ للمشروعات الصغيرة مع الوحدات الصناعية للقطاع العام حيث تخضع الثانية لمعاملة تفضيلية في مجال الحصول على الخامات والتشغيل والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان أجور العاملين مقارنة بالصناعات الصغيرة. في حين إن تجارب البلدان الصناعية وجنوب شرق آسيا تشير الى قيام الحكومات بإلزام المشروعات الكبيرة والمتوسطة ووحدات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتكنولوجية والتسويقية اللازمة لنجاح المشروعات الصغيرة . بل ان المشروعات الكبيرة والمتوسطة الحجم ووحدات القطاع العام غالبا ما تلتزم باستخدام منتجات الصناعات الصغيرة لضمان الجانب التسويقي لها ، فضلا عن تقديم امتيازات وإعفاءات ضريبية وجمركية ملموسة من جانب الحكومة .

١٢ . من ناحية البحث والتطويرعدم وجود مراكز للبحث والتدريب والتي لها دور مهم في رفع كفاءة اليد العاملة وتوجيه أصحاب هذه المشروعات الى انسب صور التكنولوجيا المستخدمة وطرق تحسين الإدارة بها ، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية التي تعينها على النهوض بمستوى الجودة والنوعية طبقا للمواصفات العالمية .

١٣ . ضعف الإدارة الاستراتيجية .

مثلت الإدارة الاستراتيجية مدخلاً تحليلياً لدراسة البيئة الداخلية والخارجية لمشروعات الأعمال الصغيرة بهدف صياغة استراتيجيات مناسبة وإمكانية تطبيقها وتقييمها في ضوء تحليل المتغيرات المؤثرة فيها باتجاه خلق مزايا تنافسية للمشروع وتعظيم أرباحه وتحقيق افضل أداء اقتصادي ممكن من خلال التوائم بين الأنشطة المختلفة للمنظمة والعوامل البيئية كالتكنولوجيا والاعتماد على الموارد في ظل عدم التأكد يعد من صميم عمل الإدارة الاستراتيجية وهو ما يتطلب ضرورة استخدام هذا المنهج في تحليل واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بناء على ماسبق تتضح أهمية دعم المنشات الصغيرة من خلال تحليل التحديات التي تواجه الإدارات في العقد الأخير من القرن العشرين وبالنسبة إلى العراق وما يعانيه من مشاكل اقتصادية وتحديات اجتماعية أهمها البطالة وضعف القدرة على توليد الدخل والاستخدام تأتي أهمية الاستفادة من تجارب الدول المختلفة حيث دور الدولة الفاعل في رسم معالم ستراتيجية تعزيز المزايا التنافسية للمشروعات الصغيرة في محاولة من تجاوز المعوقات التي تعاني منها هذه المشروعات سواء من حيث النواحي الإدارية او غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين في العقار للمشروعات الصغيرة أومن حيث الدعم التجاري والفني والمالي وعدم وجود الإطار المؤسسي والبيئة التشريعية الحاضنة ، فضلا عن البنية التحتية باعتبارها مقومات أساسية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة . وفي إطار ذلك نجد إن المصانع الصغيرة في العراق بحاجة الى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في هذا المضمار لتدعيم المزايا التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حوار مع رئيس اتحاد الصناعات العراقي

عادل عكاب حسين

عكاب: بعض المعامل لاتستطيع طرح انتاجها او تسويقه في السوق المحلية حيث المنتوج المطروح في السوق والمشابه لانتاجهم يغطي الأسواق وباسعار رخيصة

في البداية نود ان نرحب بك لتكون ضيف عزيز على قراء مجلة التجارة العراقية ونود ان نستأهل حوارنا معك بالأسئلة الاتية :

س١/يسعى الاتحاد الى تقديم افضل الخدمات للصناعيين وتذليل الصعوبات التي تواجههم ممكن اطلاعنا عن تلك الخدمات.

ج/ يقدم الاتحاد العديد من الخدمات ومنها الحجز التجاري للمشاريع الصناعية للحد من تضارب الأسماء وكذلك متابعة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الصناعيين ومتابعتها مع الوزارات والجهات الحكومية كافة وإيجاد الحلول المناسبة لها وتقديم خدمات استقدام خبراء أجانب الى الشركات والمصانع والمعامل العراقية لتسهيل نصب وصيانة الخطوط الإنتاجية وكذلك تزويد الصناعي بشهادة المنشأ للمنتج الخاص به لتصديره الى خارج العراق مخاطبة السفارات لتسهيل حصولهم على فيزا لغرض السفر لشراء الخطوط الإنتاجية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات المقامة خارج البلد ومن ضمن الخدمات المقدمة للصناعيين دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية المعتمدة من جميع الجهات وبالأخص المصارف الصناعية للحصول على القروض الصناعية ومخاطبة الجهات ذات العلاقة لتسهيل نقل البضائع المنتجة والمواد الأولية وكذلك تزويد الصناعيين بكتاب الى الهيئة العامة للضرائب ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية دائرة الضمان الاجتماعي لتسهيل عمل الصناعيين.

س٢/ ماهي رؤيتكم حول القوانين الخاصة بالقطاع الصناعي ومدى تنفيذها على ارض الواقع.

ج/ هنالك العديد من القوانين التي لها ارتباط بالقطاع الخاص الصناعي منها قوانين صناعية ومنها قوانين مساعدة بالنسبة للقوانين الصناعيى لدينا العديد من الملاحظات والمقترحات التي ثبتناها وقدمت من قبلنا لتذليل العقوبات امام القطاع الصناعي فضل عن وجود قوانين لم تنفذ على ارض الواقع او ان طريقة تنفيذها معقدة للغاية مثل قانون حماية المنتج العراقي إضافة الى تعطيل دور القطاع الخاص وعدم اشراكه في المواضيع التي تمس عمله وأخيرا فان اغلب القوانين التي تعنى بالقطاع الصناعي يجب ان يعاد النظر فيها وتعديلها واشراك ذوي الاختصاص من المؤسسات التي على تماس بالعمل الصناعي مع الجهات المعنية بالتعديل للوصول الى نقطة حل لتذليل العقبات وسهولة تنفيذ القوانين.

س٣/ ماهي خطتكم التي تتماشى مع البرنامج الحكومي ورئيتكم لتطوير القطاع الخاص.

ج/ تم ارسال كتاب الى دولة رئيس الوزراء حول متطلبات تنفيذ البرنامج الحكومي لانعاش القطاع الخاص فيما يتعلق بالمتطلبات اللازمة لتنفيذ الفقرة (عاشرا: الصناعة) من البرنامج الحكومي لانعاش القطاع الصناعي الخاص وتبني (منهج صنع في العراق).

س٤/ ممكن اخبارنا عن (التحديات والمعوقات) للصناعيين في القطاع الصناعي الخاص لغرض النهوض بهذا القطاع.

ج/ توجد بعض المعوقات والمشاكل التي تواجه الصناعي ومنها :

١- بعض المعامل لاتستطيع طرح انتاجها او تسويقه في السوق المحلية حيث المنتوج المطروح في السوق والمشابه لانتاجهم يغطي الأسواق وباسعار رخيصة.

٢- عدم تسهيل مهمة الصناعي في حال مخاطبة الوزارات والدوائر المختصة بنقل منتوجه من مكان الى اخر.

٣- عدم تزويد الصناعي بالمادة التي يحتاجها من قبل الوزارة او الشركة التابعة لها والتي تدخل في عمله وانتاجه.

٤- عدم حصولهم على قروض تساعدهم في انشاء مشاريعهم وتطويرها الابعد مطالبتهم بشروط تعجيزية

٥- اغراق السوق المحلية بالبضائع المختلفة المستوردة .

٦- بعض المشاريع المسجلة لدى الاتحاد فقط يتم مطالبتهم من جهات مختصة امنية يكتب من مديرية التنمية الصناعية.

س٥/ هل من كلمة اخيرة لسيادتكم.

ج/ ان القيام بإصلاح اقتصادي يشترط وجود استراتيجية تنموية شاملة تتضمن تفعيل التعددية الاقتصادية لذا يجب ان تلعب الحكومة دورا متوازنا ومتكاملا مع السوق كذلك يجب ان يتم الاعتراف بالقطاع الخاص كصانع للثروة في الدولة وكرافعة وحيدة للإصلاح الاقتصادي

في نهاية اللقاء نود ان نعرب لكم عن امنياتنا وشكرنا لسعة صدركم متمنين لكم النجاح والموفقية.

اعيد الترحيب بكم واوكد استعداد اتحادنا لتقديم كل ماهو ممكن من أوجه التعاون معكم لاستنهاض صناعتنا وخدمة عراقنا الحبيب شاكرين تعاونكم خدمة للصالح العام.

دور القطاع الخاص في تنشيط قطاع السياحة وتحقيق التنمية المستدامة في العراق

ا. د .نغم حسين نعمة
عميد كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين

يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً. وحيث ان التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية. لذا تسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي. وفي أواخر عام ١٩٩٧م دعت منظمة السياحة العالمية إلى عقد مؤتمر لوزراء السياحة لآسيا والباسفيك عن السياحة والبيئة، وقد غطى المؤتمر بكثافة مواضيع فنية واسعة تتعلق بالسياحة المستدامة، وصدر عن المؤتمر بيان أوضح الاهتمام العالمي الرسمي بمبدأ الاستدامة ، وأشار إلى أن هناك إحساس وإلحاح لبذل الجهود لحماية البيئات الطبيعية في المقاصد السياحية.

إن الاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية.

إن مبادئ الإدارة تؤكد على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية لقطاع السياحة كمصدر مهم للدخل المتزايد باعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد. لذلك يتوجب من أجل استمرار السياحة كمصدر مهم للدخل الالتزام بالفقرات أدناه:

* تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.
* حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
* احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.
* التأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.
* إن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع.
* إن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة الكفؤة من قبل كوادر متخصصة بالسياحة.

ويعبر اصطلاح التنمية السياحية عن مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها

ومتداخلة بعضها مع البعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستثمار الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، وربط ذلك بعناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية.

كما تعني التطور والإضافات وتجميل المناطق أو المدن التي تصلح للتنمية السياحية من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية العامة والمنشآت الإيوائية والخدمية والترويحية بالإضافة إلى الأعمال الهندسية المرتبطة بتنسيق الموقع مع الحفاظ المستمر على البيئة وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمرة للمقومات الطبيعية والسياحية، وأيضاً مراقبة المشروعات السياحية وتأثيرها على البيئة.

وبذلك يمكن القول ان التنمية السياحية يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحي وبوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموع الموارد السياحية المتاحة للدولة.

ويمكن للجغرافيا أن تلعب دوراً مهماً في التنمية السياحية، حيث أن دراسة الموقع الأمثل لأي مشروع سياحي واختياره يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار كونه يعطي أكبر قدر من العائد بأقل التكاليف.

وتعد التنمية السياحية ضرورة ملحة لأنها تساعد على خلق فرص أكثر للعمالة، وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة وتكون معيناً للوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع من تقدم ورُقي. كما ان

التنمية السياحية في أي بلد له مقومات سياحية تتيح له فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته وحسابه الجاري الدال على ثروته من العملات الصعبة.

والتنمية السياحية هي طريق المستقبل وهي مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يستند هذا المفهوم الجديد على عدد من الركائز وهي:

- التخطيط العلمي السليم.
- الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث.
- استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية – لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة – منها:

ـ قيام كل مشروع سياحي بتحديد وتقييم الأثر البيئي (إيجابي أم سلبي).

ـ وضع أصول وحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها.

ـ وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة والتي تعكس أصالتها.

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ويتم ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كل مركز أو (مجمع) سياحي جديد في إطار شركة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المركز أو (المجمع) بحيث تكون الشركة مسؤولة عن:

ـ تنفيذ كافة المشروعات السياحية الأساسية الخاصة بالمركز والمرافق الملحقة بها.

ـ قيام المركز بإدارة وصيانة مشروعاته بصورة شاملة.

ـ توفير العمالة وتدريبها لصالح كافة مشروعات المركز.

ـ التسويق الخارجي للمركز ككل، وكذلك تسويق خدماته السياحية.

- ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال:

ـ إيجاد مراكز حضارية جديدة.

ـ زيادة مساحة العمران.

ـ توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة.

ـ عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين غير الجادين بالإتجار في أراضي المناطق السياحية.

ـ توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الواحدة الداخلية سوياً مع السياحة الخارجية.

المركز أو (المجمع) السياحي هو مجموعة متكاملة من الأنشطة:

* السياحية.
* الثقافية.
* التجارية.
* بالإضافة إلى منطقة إسكان العاملين ومنطقة الخدمات في تجمع عمراني متكامل وظيفياً.

ـ يرتكز المركز السياحي على مفهوم التنمية المتواصلة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية الجاذبة للسياحة وتنوع عناصر الجذب السياحي لتحقيق أفضل استخدام للعرض السياحي المتكامل.

إن من أهم محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحية هي:

- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميّز في عالم اليوم والمستقبل.
- التعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به، ذلك أن قطاع السياحة له علاقة مباشرة (وغير مباشرة أيضاً) بجميع مؤسسات الدولة، ومن ثم لابد من دراسة تأثير مؤسسات الدولة المختلفة على القطاع السياحي وكذلك لابد من تحديد العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والإشراف.

* العمل على رفع كفاءة العنصر البشري من خلال:

ـ التعليم: لابد من تحديد مجالات الدراسة أولاً لتحقيق أهداف العملية التعليمية في المدارس والمعاهد السياحية والفندقية، ويجب على الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة والفندقة وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج الدراسية العالمية المتقدمة.

ـ التدريب: لابد أن يتم تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار.

ـ الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية.

ـ الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) في العمل على زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي.

تداعيات تأسيس المشاريع الخاصة في اقتصاد الظل غير المنظم على الاقتصاد العراقي

الاستاذ الدكتور : ثائر محمود رشيد

افرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي طوال المدة الماضية العديد من الاثار السلبية وتكريس بيئة من شانها التشجيع على اقامة مختلف انواع الورش وبائعي التجزئة والمصانع والمعامل غير المرخصة وغير المجازة صحيا ووضع اليد بحكم القوة على الاراضي الزراعية ووجود مقالع لمواد البناء والتشييد وانتشار المشروعات وبخاصة الصغيرة بشكل عشوائي غير منتظم بعيدا عن الرقابة الحكومية او سيطرة الدولة اذ غالبا ما تعمل في الخفاء وتمارس انشطتها سواء الشرعية او غير الشرعية ذلك انها تتوزع في اتجاهين رئيسيين :

الاول - ان عددا مهما منها يكتسب صفة الشرعية دينيا ولكنه غير قانوني اما الثاني - غير شرعي ولايكتسب اية صفة شرعية ويدخل في باب الحرام من مثل (بيع وشراء الاسلحة – صالات لعب القمار – ممارسات غسيل الاموال – ممارسات الغش الصناعي والتجاري – التهريب بكل انواعه – تزييف العملة – تجارة المخدرات ...الخ) فهي تكتسب طابعا جرميا يعاقب عليه القانون .

وعليه عند دراسة آثار اقتصاد الظل فإنه يجب أن نميز بين الآثار المترتبة على (الاقتصاد الإجرامي) والآثار المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي .

أولاً: آثار الاقتصاد الإجرامي: إن هذا الاقتصاد يؤثر على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وعلى مجموعة القيم الأخلاقية،ففي المجال الاقتصادي تتعدد أوجه الضرر بسبب كون معظم الانشطة الاقتصادية تمارس نشاطها بعيدا عن أعين الرقابة الرسمية ، وسعيها إلى تحقيق موازنة نسبية تسمح لها بالاستمرار في البقاء ولعدم قدرتها على المنافسة مع نظيرتها من المؤسسات الكبيرة الحجم المحلية والأجنبية ، فأنها تكون مضطرة اغلب الأحيان إلى زيادة مستوى الغش في منتجاتها أو خفض مستوى الجودة. فرض رداءة الإنتاج على المستهلك العراقي وعلى نطاق واسع بإعادة تدوير الإنتاج لبعض المواد الأولية مثل البلاستيك والألمنيوم، وانتشار استعمال قطع غيار مستعملة ، مما أصبح ذلك جزء من ثقافة اغلبية القائمين على القطاع الصناعي من أفراد وشركات ، الأمر الذي أدى إلى الاستمرار بهذا النهج ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى الإنتاج ونوعيته وجودته وعد ذلك من ابرز المعوقات التي تحد من تطور ذلك القطاع ومنتجاته .

إن معظم المشاريع القائمة في العراق تعتمد على الآلات والمعدات البسيطة والتي غالبا ما تعتمد على المهارات الفردية والتي تتوزع إلى أعمال حرفية-يدوية الصنع وبائعي التجزئة -ومهارات متوسطة حيث انخفاض مستوى التقنية المستخدمة في الصناعات، إذ لاتزال تعتمد على تقنية لاتتناسب وتغيرات الطلب المحلي فضلا عن أنها غير قادرة على المنافسة للسلع الأجنبية مع انخفاض درجة استخدام التقنيات في تسيير اعمال المشروعات الخاصة فضلا عن ...

- عدم توفر بيانات دقيقة وإحصاءات عن مختلف الأنشطة (الصناعية-الزراعية- السكان - البطالة...الخ) مما يجعل صعوبة معرفة وبدقة الفرص الاستثمارية المتاحة .

- انخفاض مستوى التقنية المستخدمة خاصة في الصناعات ، إذ لاتزال تعتمد على تقنية لاتتناسب وتغيرات الطلب المحلي فضلا عن أنها غير قادرة على المنافسة للسلع الأجنبية .

- هروب وتهريب الأموال يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية ويؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي .

- سوء توزيع الدخل القومي وإلى آثار سلبية على آلية عمل سوق الأوراق المالية وعلى عنصر المنافسة والربح وأسعار الصرف - ويترتب على هذا الاقتصاد إجراءات تؤدي إلى عدم تقدير الكتلة النقدية اللازمة أو قياس معدلات الركود بشكل دقيق .

- يفقد النظام الضريبي اهدافه التمويلية والاقتصادية لتحفيز وتنمية المشاريع .
- كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي الظاهر كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي.
- ازدياد رقعة اقتصاديات الظل تؤدي إلى إفرازات سلبية على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والسلوكية . فكلما زادت مساحة الأعمال والنشاطات التي تتم في الظل بعيداً عن أعين الرقابة، كلما كثرت منابع المفاسد.
- أن اقتصاديات الظل تعطي الأفراد غير النظاميين والمتهربين من دفع الرسوم والضرائب مساحة أكبر للعمل في ظل هذه الدوائر غير المشروعة وبالتالي تفقد الحكومات إيرادات كثيرة في ميزانياتها مما ينعكس سلباً على الإنفاق العام وعلى رفاهية المواطن.
- يلعب الباعة المتجولون ممن يمارسون طرق غير مشروعة ، وكذلك العمالة التي تمارس أعمالاً غير مرخص لها ومهربي العملات الدور الأكبر في اقتصاديات الظل . ويندرج ضمن هذه الظاهرة كافة جرائم غسيل الأموال وتبييضها بهدف إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة مثل الرشوة والغش التجاري والإتجار في المخدرات وغير ذلك من الأنشطة المخالفة .

أن نشاطات القطاع غير الرسمي تشكل أحيانا منافسة غير عادلة ولا تساهم بمفهوم المساواة الاقتصادية ولا تعزز من مفهوم المواطنة فهي تعمل في سوق لا يحكمه أنظمة أو قوانين وتتهرب من دفع الضرائب على عكس المشاريع العاملة بالقطاع الرسمي التي تساهم في النظام السياسي الديمقراطي وتعزز من مفهوم المواطنة والالتزام بالأنظمة والقوانين.

ومن آثار التستر التجاري الشديدة الخطورة تلك المتعلقة بإضعاف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد، وهو ما يحدث على أرض الواقع فعليا بسبب المنافسة غير العادلة بين القوى غير المشروعة لاقتصاد الظل وقوى الاقتصاد الرسمي، حيث تجتذب معاملات اقتصاد الظل والتستر التجاري النصيب الأكبر من الموارد المالية البشرية المتاحة بسبب ضآلة أو انعدام تكاليفها وارتفاع عوائدها، مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي التي ينظر إليها على أنها غير مجدية وغير منافسة، ما يتسبب في اتساع وانتشار معاملات التستر التجاري .

وبناء على ذلك يمكن القول ان الاثار السلبية التي ستنجم باستمرار عن ظاهرة الاقتصاد غيرالمنظم او غير الرسمي ستتمثل في :

غياب جزء ا مهما من المجتمع لا يمكن التخطيط له .

العمال لا يحصلون على ضمانات و لا يعملون في ظروف حسنة وصحية ومستقرة .

فقدان الدولة جزء مهم من مواردها المالية .

عدم الدقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي .

عدم وجود دورات تدريبية للعمال في القطاع غير المنظم وبالتالي عدم مواكبة التطورات التكنولوجية ورفع كفاءة العمال .

- لايمكن القيام باية حسابات خاصة باستهلاك الوقود وصرفيات الكهرباء والماء بسبب التجاوزات القانونية .
- عدم القدرة على حساب الاستهلاك من السلع والخدمات وقياس حجم الاستيرادات المطلوبة اومعرفة مصادرها . و حصول تشوه في تركيبة سوق السلع والخدمات وحصول اضطرابات حادة وتذبذب مستمر في الاسعار .

ويعتبر اقتصاد الظل أحد مظاهر تخلف المجتمعات، لأن من أهم سلبياته هي عملية هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، ما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية وغير سوية لغياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية، لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة ولا تتناسب مع احتياجات الأفراد والمؤسسات والدول.

وقد كشفت حملة أوروبية مشتركة لمكافحة الغش التجاري أن حجم المنتجات التي تحمل ماركات مزورة تتراوح ما بين ٥ - ٩ في المائة من إجمالي التجارة العالمية، بقيمة تعادل ١,٢٥٠ تريليون ريال، وقد تضاعف حجم السلع المزورة خلال السنوات الخمس الماضية، ووجد ان حوالي ٧٠٪ منها مصدرها الصين.

ويمكن القول انه لا يمكن حصر الآثار الخطيرة لاقتصاد الظل والتستر الاقتصادي والتجاري، غير انه ووفقا لنتائج العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال فإن التستر التجاري يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي من دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي من أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشرات غير

واقعية مما سيؤدي إلى وجود سياسات مختلة، واختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق مشكلات وتشوهات اقتصادية جديدة . إضافة إلى أن معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات المنخرطين في جريمة التستر التجاري ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية، بسبب زيادة اعتماد التعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي، والتي تشكل في حقيقتها احتياطيات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية. اما الآثارالاجتماعية فإن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشرة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية - يتم الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل الإنتاجي وبالتالي تزداد البطالة فضلا عن انتشار نوادي القمار والأعمال اللا إنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة .

وتأسيسا على ماتقدم أن الانفتاح الاقتصادي قد كرس ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وتحقيق مصالح العديد من فئات المجتمع وتعاظم أرباحها على حساب الفئات الاخرى متجاوزة القوانين . حيث تدني مستويات الأجورالمادية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، والتعقيد وعدم شفافية الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات الحكومية والفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم وعرض العمل، وظهور الفساد الإداري والمالي والبطالة المقنعة. وتعد طرق الإصلاح والرغبة في الخروج من دائرة الفساد أساساً في رغبة المعنيين في صناعة القرار والمسؤولين عن إدارة البلاد نظر للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفساد وتشوه مشروعات التنمية والتي تؤدي بصورة مباشرة إلى انتهاك قيم العدالة الاجتماعية ومن تشويه لنزاهة المجتمع والمساهمة في قلب المفاهيم الأخلاقية ، فالفساد لا يكتفي بتشويه عمليات السوق ولا يتوقف عند ضياع ملايين او مليارات الدولارات في مشاريع خاسرة بل يسلب الناس المنافع التي يفترض ان تصل إليهم كما يحطم طموحات المجتمع .

وبناء على ذلك نوصي بالاتي :

١- تحديد ملامح ووضع استراتيجية لمعالجة قضايا الاقتصاد غير المنظم أخذين بعين الاعتبار خصوصية التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الآليات وقنوات التنفيذ والمتابعة الفاعلة واقرار القواعدالتي تحكم السوق .

٢- العمل على نشر وتكريس مفاهيم الثقافة العمالية بين العاملين بالقطاع غير المنظم لبيان المزايا من الانخراط بالعملية التنظيمية للنقابات والمؤسسات الحكومية .

٣- التدخل لدى الحكومات ومؤسسات التمويل لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتقديم القروض الصغيرة بشرط تسجيل أعمالهم وعمالهم لدى النقابات والجهات الحكومية المعنية وإعطائها مزايا مقابل ذلك.

٤- تسهيل إجراءات التسجيل والحد من البيروقراطية وتقديم الإعفاءات والمزايا وتخفيض الضرائب على دخول المشاريع الصغيرة .

٥ . تطوير أساليب التأهيل والتدريب للعاملين لمواكبة متطلبات سوق العمل (مايخص الطلب) والذي يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .

٦ - الاهتمام بالمجمعات التجارية والصناعية والتي تعد بيئة حاضنة لكل الاعمال والمشروعات المبعثرة جغرافيا والتي بعيدة عن انظار الدولة وتوفير الحوافز الاستثمارية

٧ - دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تدعم العديد من الاسر الفقيرة وتساهم فيها المرأة نشاطاً ملحوظاً وان مثل هذه المشاريع تعود بالفائدة على اكبر عدد من الشباب والنساء والعاطلين عن العمل بما في ذلك تشجيع التسليف الانمائي الصناعي وزيادة دور الصناديق الاجتماعية في تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية مما يساعد بالتالي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد الرسمي .

٨ - تغير دور الدولة من محرك للنمو الى اداة للتنظيم وذلك من خلال الدور القانوني للدولة والتي لها صلاحية صياغة قانون العمل وتنفيذه فهي الجهة القادرة على استيعاب ضرورات النمو والاستجابة لمتطلبات العصرلبناء القاعدة المادية التكنيكية واقامة الصناعات الرائدة والتي بمجملها تعتبر قواعد امتصاص للعمالة العاطلة. ومن الاجراءات الفعالة بيد الدولة التي تستطيع استخدامها من اجل زيادة استيعاب العمال العاطلين وتوفير فرص عمل لاكبر عدد من السكان خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة، ومنع دفع اجور اقل من الحد الادنى للاجر ومنع استخدام الاحداث في العمل وتنظيم مايعرف بقانون الضمان الاجتماعي لترغيب وتحفيز القطاع غير المنظم للانضمام في القطاع الرسمي .

> **سرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية : لتحقيق ميزة تنافسية للبقاء في عالم الأعمال ، ولان التكنولوجيا تتغير بصورة سريعة في كل الصناعات فان عدم مواكبة هذا التغير يضع المنظمات في مواجهة تهديد حقيقي بالضعف او الفشل**

التجارة: زيارة رئيس الوزراء نقطة تحول كبيرة في عمل الوزارة

بغداد- إعلام التجارة

اعتبرت وزارة التجارة، ان زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني نقطة تحول كبيرة في اداء الوزارة ومحاولة حكومية لدعم المواطنين من خلال دخول الوزارة في الخط التجاري.

وذكرت الوزارة في بيان للمتحدث الرسمي محمد حنون ، أن زيارة رئيس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني نقطة تحول كبيرة في اداء وزارة التجارة، حيث خول السوداني وزارة التجارة صلاحية تحرك شركاتها على مديات مختلفة، لغرض دعم المواطن والقضاء على الاحتكار لما يحفظ الامن الغذائي العراقي».

وجاء في البيان ، أن زيارة رئيس الوزراء الى مخازن وزارة التجارة هي الاولى لرئيس وزراء عراقي منذ ٢٠٠٣ لمخازن وزارة التجارة المخصصة للبطاقة التموينية».

وأشار إلى، أن الزيارة ستسهم في تطوير عمل وزارة التجارة وإدائها المتعلق في القطاع التجاري ودخولها في تعاقدات لشراء مواد غذائية مختلفة والضخ الى السوق العراقية»،

مبينا أن»الوزير اثير الغريري شكل غرفة عمليات برئاسته واعضاء وكلاء الوزارة ومدراء الشركات، لغرض تقييم عمل الشركات في الايام المقبلة واعداد خطة واضحة لغرض توريد المواد الغذائية المهمة والانشائية وكل المواد الداخلة الى المواطن العراقي».

وشدد على، أن»غرفة العمليات عقدت اجتماعها منذ الساعة الاولى لانتهاء زيارة السوداني وناقشت جملة من المقترحات بهدف تطوير إداء الوزارة في الجانب التجاري والدخول على خط توفير المواد الغذائية إلى المواطنين في عموم مناطق العراق، فضلا عن الارتقاء بعمل آليات تجهيز السلة الغذائية للمواطنين والمواد التي قرر مجلس الوزراء منحها الى عوائل الرعاية الاجتماعية».

ولفت إلى، أن»الوزارة ضخت كميات كبيرة من بيض المائدة في منافذها في بغداد والمحافظات والايام المقبلة ستشهد دخول مواد جديدة الحليب والدجاج فضلا عن مادة الطحين والذي تم تحديد ٣٧ الف دينار للكيس الواحد وهو ما يقل عن المعروض في السوق المحلية» وشدد على ان المرحلة المقبلة ستشهد تطورا لافتا في

اداء وزارة التجارة من خلال الاسهام في توفير المواد الغذائية للمواطنين والدخول في الخط التجاري الذي يسهم في ضخ المواد المهمة مثل الحليب والطحين والبيض والدجاج الى المواطنين في عموم المحافظات .

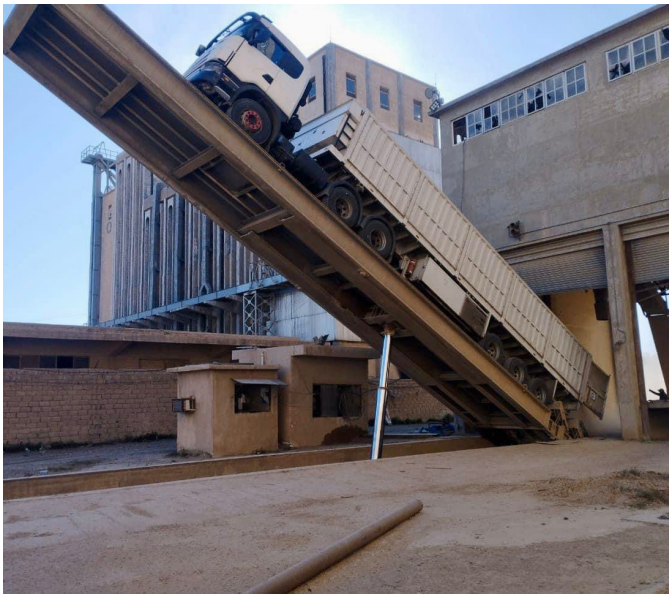

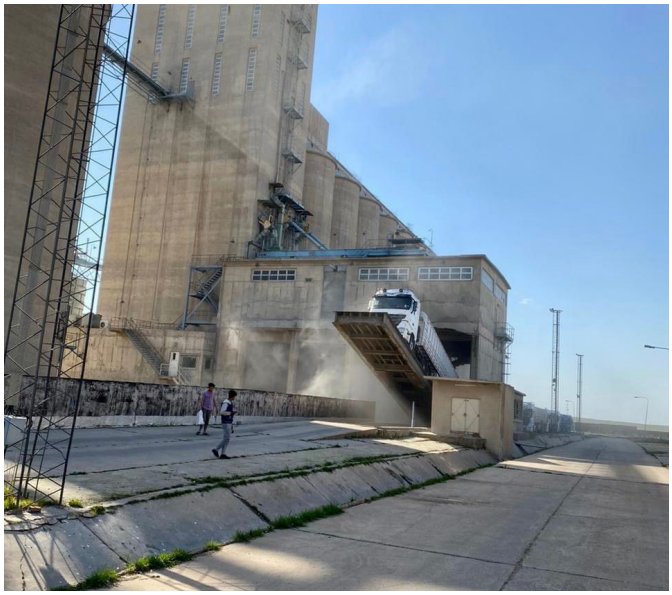

الجزء الاول

تأثير تقنيات الصيرفة الرشيقة في تحسين جودة الخدمات المصرفية

أ.د. ايسر خليل ابراهيم / الجامعة العراقية

مفهوم الخدمة و مكوناتها:

١- مفهوم الخدمة:

«هناك شبه اتفاق بين الكثير من الكتاب حول تعريف الخدمات حيث نجد كل من Kotler وArmstrong و Bennett و أيضاReindenbach يعرفون الخدمات بأنها أنشطة أو منافع يقدمها طرف (البائع) إلى طرف آخر (المشتري) و هي بطبيعتها غير ملموسة، و لا يترتب على بيعها و تقديمها نقل ملكية شيء، و قد يرتبط أو لا يرتبط إنتاجها و تقديمها بمنتج مادي ملموس «١.

كما تعرف على أنها:» نشاط يرافقه عدد من العناصر غير الملموسة، والتي تتضمن بعض التفاعل مع الزبائن أو مع خاصية الحيازة (الامتلاك)،وليس نتيجة لانتقالها للمالك.»

« أما Stantan فقد عرفها بأنها أوجه نشاطات غير ملموسة تهدف إلى إشباع الرغبات و الإحتياجات عندما يتم تسويقها إلى المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي مقابل سداد مبلغ من المال، بحيث لا تقترن هذه الخدمات ببيع منتوج مادي ملموس.

أما Bither, Zeitaml فقد عرفها بأنها الخدمات التي تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية، و هي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها، و تقديم قيمة مضافة و هي بشكل أساسي غير ملموسة .»

فالخدمات إذا تعني المنتجات غير الملموسة و التي تهدف إلى إشباع رغبات و حاجات المستهلك و تحقق له المنفعة.

و يتضح من التعاريف السابقة مايلي:

_ أن الخدمة أداء أو نشاط و ليست شيء ملموس.

_ تتطلب الخدمة وجود طرفين,طرفيقدم الخدمة و طرف يحصل عليها.

_الخدمة غير ملموسة.

_ لا ينتج عن أداء الخدمة نقل ملكية شيء بإعتبارها غير ملموسة.

و يحدث أحيانا الخلط بين السلع المادية و الخدمات, و التفرقة الواضحة بينهما تكمن في أن الخدمة ليست شيئا ماديا ملموسا, و لا يمكن تملكها, فعلى سبيل المثال عندما نستأجر غرفة في الفندق لا نأخذ شيئا ماديا ملموسا عند مغادرتنا الفندق, وإنما نحصل على درجة من الإنطباع و الرضا على مستوى الخدمة المقدمة, كما هو الحال في البنك عندما ترغب في تحويل الأموال إلى أحد الأقارب ,فإننا لا نأخذ شيء مادي ملموس و إنما نتحصل على درجة من الإنطباع و الرضا من خلال إجراء عملية التحويل.

كما أن تقديم الخدمة لا يشترط استخدام الآلات و المعدات كما هو الحال في إنتاج السلع المادية, « فقد نستخدم عدة آلات و معدات مختلفة , لكن يبقى العنصر البشري هو الأساسي الذي يتحتم وجوده و إسهامه في تقديم الخدمة, فالعامل الذي يساهم في إنتاج السلع لا يقدمها بنفسه للمستهلك, بينما موظف البنك هو الذي يتعامل مع الزبون و يقدم له الخدمة بنفسه, حيث يتوقف مستوى جودة الخدمة على مستوى المهارة و الكفاءة المهنية و الصفات السلوكية للموظف عند تقديمه للخدمة «٣.

٢ _مكونات الخدمة:

حـدد الباحثـان Bitner and Zeithaml ١٩٩٦ مكونـات الخدمـة و التـي تؤثـر علـى إدراك العمـلاء لجـودة الخدمـة المقدمـة لهـم فـي ثلاثـة عناصـر أساسـية و هـي: العمليـات، العنصـر البشـري، و المكونـات الماديـة للخدمـة، و فيمـا يلـي توضيـح لـكل عنصـر مـن العناصـر الثلاثـة.

١»_العمليـات: و يشـتمل هـذا العنصـر علـى الأساليب التـي يتـم بهـا الوصـول إلـى المواصفـات أو
الخصائـص التـي يرغبهـا الزبـون فـي الخدمـة و تعكـس العمليـات فـي أداء الخدمـة العناصـر التاليـة:

- تدفق و تتابع العمليات التي تؤدى بها الخدمة.
- خطوات أداء كل عملية من العمليات.
- تفاعـل العنصـر البشـري الـذي يقـدم الخدمة للعمـلاء مـع التكنولوجيا المسـتخدمة فـي أداء الخدمة.»٤

٢_العنصر البشري: و يشمل هذا العنصر على:
- العاملين (الموظفين) مقدمي الخدمة.
- العميل الذي يقيم الخدمة المقدمة له.
- العملاء الآخرون.

ويعتبـر العنصـر البشـري مـن أهـم العناصـر التـي تؤثـر علـى مكونـات الخدمـة و التـي تؤثـر بدورهـا
علـى إدراك العميـل لجـودة الخدمـة،» و المقصـود بالعميـل كل مـن يتأثـر بأهـداف الجـودة أو كل مـن لـه دور فـي تحقيقهـا والعمـلاء إمـا عمـلاء خارجييـن أو عمـلاء داخلييـن (الموظفيـن بالبنـك)، و فيمـا يتعلـق بالعمـلاء الخارجييـن يجـب علـى إدارة البنـك أن تحـدد بدقـة العميـل المسـتهدف و أن تتعـرف علـى مسـتوى الجـودة الـذي يرغبـه ثـم ترجمـة ذلـك إلـى مواصفـات للخدمـة المصرفيـة التـي تشـبع العميـل.

أمـا فيمـا يتعلـق بالعمـلاء الداخلييـن أو العامليـن بالبنـك فيجـب علـى إدارة البنـك الاهتمـام باختيـار أحسـن الكفـاءات و الاهتمـام بتنميـة مهاراتهـم و خاصـة أولئـك الذيـن لهـم اتصـال مباشـر مـع العمـلاء.»٥

٣_المكونـات الماديـة الملموسـة للخدمـة: و هـذا العنصـر يشـتمل علـى:
- الأجهزة و التسهيلات المادية.
- المظهر الداخلي و الخارجي للبنك.
- توافر احتياطيات الأمن.

ويعكـس هـذا العنصـر مـدى ملائمـة المكونـات الماديـة للخدمـة لتوقعـات العمـلاء.

« و تجـدر الإشـارة أنـه و نظـرا لأهميـة هـذه العناصـر الثـلاث (العمليات، العنصـر البشـري، المكونـات الماديـة) و دورهـا فـي تحديـد مسـتوى جـودة الخدمـة، فقـد أعتبـر بعـض الكتـاب أن هـذه العناصـر تمثـل مزيجـا تسـويقيا بالنسـبة للخدمـة ليضـاف إلـى المزيـج التسـويقي المتعـارف عليـه ٤PS LES ،

حيـث أصبـح فـي قطـاع الخدمـات و الخدمـات المصرفيـة المزيـج التسـويقي يتكـون مـن سـبعة عناصـر (٧PS LES).»٦

مفهوم الخدمة المصرفية و أنواعها:

١ _تعريـف الخدمـة المصرفيـة :هـي» مجموعـة مـن الأنشـطة والعمليـات ذات المضمـون المنفعـي الكامـن فـي العناصـر الملموسـة وغيـر الملموسـة والمقدمـة مـن قبـل المصـرف، والتـي يدركهـا المسـتفيدون مـن خـلال ملامحهـا وقيمهـا المنفعيـة والتـي تشـكل مصـدر لإشـباع حاجاتهـم و رغباتهـم الماليـة و الائتمانيـة الحاليـة والمسـتقبلية وفـي الوقـت ذاتـه تشـكل مصـدر لأربـاح المصـرف مـن خـلال العلاقـة التبادليـة بيـن الطرفيـن».٧

و تعـرف أيضـا أنهـا «تمثـل نشـاط أو عمـل يحصـل عليـه المسـتفيد مـن خـلال الأفـراد أو المكائـن التـي تقـدم مـن خلالهـا وأن مسـتوى الإشـباع بالوعـي للمسـتفيد يرتبـط بمسـتوى أداء الأفـراد و المكائـن وذلـك لعـدم ملموسـية هـذا النشـاط أو العمـل وأن هـذه الخدمـات قـد يرتبـط تقديمهـا بمنتـج أو قـد لا يرتبـط.»

فمفهـوم الخدمـة المصرفيـة إذا لا يختلـف عـن مفهـوم الخدمـات بصـورة عامـة, و التـي بيناهـا فـي الفقـرة السـابقة, و تمثـل الخدمـات المصرفيـة و الماليـة مجموعـة الخدمـات التـي تقدمهـا البنـوك لعملائهـا و ترتبـط هـذه الخدمـات بالوظائـف الأساسـية للبنـوك ,كمـا انهـا تحقـق مصـدر أربـاح للبنـك و مسـتوى إشـباع للأفـراد.

٢ _أنواع الخدمة المصرفية:

إنـه لمـن الصعـب حصـر جميـع الخدمـات المصرفيـة التـي أصبحـت تقدمهـا البنـوك نظـراً و كمـا أشـرنا سـلفاً أن الخدمـات المصرفيـة متعـددة و متنوعـة، و أصبحـت خاضعـة لتطـورات مسـتمرة نتيجـة اسـتخدام الوسـائل التكنولوجيـة فـي تقديـم الخدمـات المصرفيـة، و عمومـاً يمكـن تقسـيم أنـواع الخدمـات المصرفيـة علـى النحـو التالـي:

١ -قبول الودائع:

و تتمثـل فـي مختلـف الحسـابات و الودائـع التـي تتـرك لـدى البنـوك و هـي:

- الودائع الجارية (الحسابات الجارية أو حسابات تحت الطلب).
- الودائـع الادخاريـة: و هـي الودائـع لأجـل محـدد، ودائـع التوفيـر، و شـهادات الإيـداع.

٢ -تقديم التسهيلات الائتمانية:

و تتمثـل فـي القـروض بمختلـف أنواعهـا قصيـرة و متوسـطة و

طويلة الأجل، بالإضافة إلى خطابات الضمان و فتح الإعتمادات المستندية.

٣ -الخدمات البنكية التقليدية:

«و هي كل الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية يومياً لزبائنها مقابل حصولها على عمولات مثل:

- صرف الشيكات المسحوبة على البنك بالعملة المحلية و الأجنبية.
- تحصيل الشيكات لصالح زبائن البنك.
- إجراء جميع عمليات التحويلات وفقاً لأوامر الزبائن بالداخل و الخارج.
- إصدار الشيكات للزبائن.
- فتح الحسابات بالعملة المحلية و الأجنبية.

إصدار الشهادات التي تثبت القيام بالعمليات المالية مع الزبائن» ٨.

٤ -الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية:

و تتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية، إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح الزبائن، المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية، خدمات الهندسة المالية، خدمات أمناء الاستثمار لصالح الزبائن، تقديم الاستشارات المالية، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع لصالح العملاء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمات جد محدودة في البنوك الجزائرية نظرا لضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية وضعف السوق المالي أي البورصة.

٥ -الخدمات المصرفية الحديثة:

لقد حدث تطور هام في أسلوب و مجال نشاط البنوك خلال السنوات الأخيرة، فقد تعددت و تنوعت الخدمات التي أصبحت تقدمها البنوك، و بالتالي أسلوب تقديمها للعملاء، و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- الاستفادة من التطورات الهائلة في مجال المعلومات و الحاسبات الآلية.
- التزايد المستمر في احتياجات و رغبات الزبائن.
- التحول في فلسفة العمل المصرفي و التسويق المصرفي حيث أصبحت البنوك تستهدف شريحة واسعة من الزبائن و لا تقتصر على شريحة أو فئة محدودة منهم، و تحول الاهتمام من التركيز على أداء الخدمات المصرفية إلى التركيز على الزبائن و إشباع احتياجاتهم.

و لقد تعددت أشكال تقييم الخدمات المصرفية الحديثة و ذلك بالاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات الائتمان و آلات الصراف الآلي ATM و نظم التحويل الالكتروني للأموال و الخدمات المصرفية عن بعد و الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت.

خصائص و مميزات الخدمة المصرفية:

١» _خصائص الخدمات المصرفية: حسب وجهات نظر بعض الكتاب المختصين في حال التسويق المصرفي, فإن الخدمات المصرفية تتمتع بخصائص ندرجها كالأتي:

_ الخدمات المصرفية ليست مادية ملموسة.

_ الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الإنفصال عند تقديمها.

الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة إختراع و كل خدمة جديدة يوجدها بنك ما يمكن لبنك أخر تقديمها.

_ تعتمد الخدمة المصرفية في تقديمها على التسويق الشخصي و

على مهارة و كفاءة مقدم الخدمة.
_ لا يمكن إنتاج الخدمة المصرفية مقدما و تخزينها, فهي تنتج و تستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العملي لطلبها.
_ لا يمكن لموظف البنك إنتاج عينات من الخدمة و إرسالها للزبون لفحصها و الحصول على موافقته على جودتها قبل الشراء.
_ الخدمات المصرفية غير قابلة للإستدعاء مرة ثانية في حالة وجود عيوب أو أخطاء عند تقديمها, ففي هذه الحالة الإعتذار و ترضية العميل هما البديل الوحيد أمام موظف البنك.
_ جودة الخدمة المصرفية غير قابلة للفحص قبل تقديمها من طرف موظف البنك إلى الزبون.
_ تقديم الخدمات المصرفية لا يأخذ شكلا نمطيا محددا حيث تختلف طريقة تقديم الخدمة و درجة تفاعل موظف البنك من زبون لأخر»٩.
بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى للخدمات المصرفية نوجزها فيما يلي:
- التفتت الجغرافي: حيث يمكن تقديم الخدمات المصرفية داخل حدود الدولة عبر مختلف مناطقها و خارج حدود الدولة بالخارج خاصة خدمات التحويلات المالية، و إصدار البطاقات البنكية و الشيكات السياحية حيث هذه الخدمات تقدم للزبون حيث ما وجد.
- زيادة قدرة عرض الخدمات المصرفية على خلق الطلب عليها.
- ارتفاع مرونة الطلب على الخدمات المصرفية
- تصاعد أهمية العنصر البشري: حيث أن طبيعة التعامل المصرفي و ما يتطلبه من السرعة في الأداء و السرية و الأمانة، و كبر حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك فإن تدريب موظفي البنك و الرفع من كفاءتهم يعتبر أمراً حاسماً.
- ارتباط الخدمات المصرفية باسم البنك مقدم للخدمة و درجة الثقة فيه.

٢ _العناصر المميزة للخدمة المصرفية :
كما سبقت الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية تتميز بمواصفات تختلف عن بقية الخدمات الأخرى يمكن إبرازها فيما يلي:
- تشابه ما تقدمه البنوك من خدمات:
إن الخدمات التي يقدمها أي بنك تقدمها معظم البنوك الأخرى، و هذه أول مشكلة تسويقية تواجه أي بنك حيث يدفعه ذلك إلى محاولة التميز عن المنافسين بمستوى خدمات تتصف بالجودة العالية.
- تعدد و تنوع الخدمات المقدمة:
يقدم البنك الواحد تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية و كل خدمة لها خصوصياتها و لكل خدمة عملاء ذوي خصائص و رغبات معنية، الأمر الذي يحتم على موظفي البنك بذل مجهودات من أجل التعرف على هذه الخصائص و الرغبات و محاولة الاستجابة لها و تحقيقها للعميل في الوقت و المكان المناسبين و بالسعر المناسب و الجودة المطلوبة.
- شدة المنافسة بين البنوك:
تشتد المنافسة بين البنوك في الانفراد بتقديم خدمات متميزة للزبائن و جلب عدد أكبر منهم الأمر الذي يصعب من مهمة البنك في المحافظة على مستوى معين من المنافسة نظراً للظروف البيئية المتغيرة التي ينشط فيها البنك.
- أهمية عنصر الثقة في البنك:
نظراً لحساسية التعامل في الأموال فإن خسارة البنك في أحد العمليات المالية قد تنشئ تخوفاً لدى الزبائن الأمر الذي يؤدي إلى عجز البنك عن توفير السيولة اللازمة لمواجهة حركة السحب غير العادية الناتجة عن تخوف الزبائن و تحولهم إلى بنوك أخرى، كما أن عجز البنك عن تحقيق الإيرادات و الأرباح المناسبة قد يؤدي إلى اهتزاز صورة البنك و نقص الثقة لدى الزبائن.
- الاعتماد على التوزيع المباشر:
لا يستطيع البنك إنتاج الخدمة مركزياً ثم توزيعها بواسطة قنوات توزيع كما هو الحال بالنسبة
للسلع المادية و لكن البنك يقدم خدماته مباشرة عن طريق فروعه المنتشرة لتلبية رغبات الزبائن و يكون قريباً منهم، و لأهمية الناحية الشخصية في تقديم الخدمة يستخدم البنك طريقة حديثة في تقديم بعض الخدمات.
- ارتباط نشاط البنك بالسياسة الاقتصادية و النقدية للدولة:
إن العلاقة الوثيقة بين الجهاز المصرفي و النشاط الاقتصادي تجعل كلاً منهما يؤثر و يتأثر
بالآخر فبناء على الحالة الاقتصادية للدولة يتخذ البنك المركزي قرارات و يستخدم مجموعة من الأدوات النقدية و الائتمانية للتأثير على النواحي الاقتصادية حسب الأهداف الموضوعة، و من خلال ذلك تتأثر البنوك بهذه القرارات و الأدوات و ينعكس ذلك على طبيعة المنتجات و الخدمات المصرفية التي تقدمها .
بيئة و تصميم الخدمة المصرفية:
«أولا: بيئة الخدمة المصرفية ENV
اعترض بيئة الخدمة المصرفية مجموعة من التغيرات التي أثرت على هيكل وطبيعة المنافسة
فيها، وشكلت هذه التغيرات مراحل داخلية وخارجية تركت آثارا هامة على قطاع الخدمات المصرفية بأكمله.

دور الإعلام في مواجهة الفساد

وكالات

تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بجميع أشكاله على اعتبار انها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية.وإذا كانت البطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد والتلاعب بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية تعبر في بعض الأحيان بشكل أو بآخر عن البعد الاقتصادي لظاهرة الفساد من حيث أن معظم الأسباب المؤدية إلى هذه المشاكل تكون وفق تخطيط اقتصادي يستفيد منه بعض الأفراد، إلا أن الإعلام يجب أن يوضح للناس الفرق بين الأسباب المرتبطة بالتطور الاقتصادي والأسباب المرتبطة بالفساد الاقتصادي، كما أنه في المقابل عليها أن لا تهمل الأنواع الأخرى للفساد ومنها الفساد السياسي والاجتماعي والإعلامي.

فالفساد وإن كان يعمل على زيادة الفوارق بين الطبقات في المجتمع عبر زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة وطبقة الأثرياء واضمحلال الطبقة الوسطى، إلا أن خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي هو إباحة هذه الظاهرة اجتماعياً وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسألة طبيعية أو أنها كالقضاء والقدر لا يمكن الوقوف ضدها، لذلك فإن الإعلام عليه أن يلعب دوراً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعياً، وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وأن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

وإلى جانب الخطورة الاجتماعية لهذه الظاهرة فهناك الخطورة السياسية لها وتحويل العطايا والمتاجرة بالعمل السياسي لمصالح خاصة إلى كونها عملاً مشروعاً تعطى له مسميات عديدة تضفي عليه سمات مقبولة ومن هنا فإن وسائل الإعلام عليها عدم إباحة هذا الفساد واستخدام المصطلحات التي ينشرها المفسدون، ومن ثم تحليلها سياسياً بهدف التعايش معها، ولكن يجب فضحها ووضع التسمية الحقيقية لها وهي كونها «رشوة سياسية».

ونحن نتحدث عن تشخيص الفساد فالسؤال هو ما جدوى تشخيص الفساد إذا لم يقترن بالمحاسبة والعقاب؟ فإهمال السلطات التشريعية والتنفيذية لمحاسبة المفسدين يؤدي حتماً إلى انهيار البيئة الاجتماعية على اعتبار أن الردع غير موجود ويتحول التشخيص إلى حالة من التنفيس لا تهدف إلى إصلاح المجتمع والمحافظة عليه.

تقليل كلف الانتاج وتطبيق معايير التصنيع الجيد للمنتج ورفع القدرة التنافسية للاسواق المحلية وتحقيق التميز المؤسسي

د. مروه خليل إبراهيم
دائرة تطوير القطاع الخاص

تعتبر الصناعة الداعم الاساسي لتطوير اقتصاد اي بلد، لذا تولي الدول وبالاخص النامية قطاع الصناعة اهمية كبرى لما لهذا القطاع من اثر على بيئة العمل الاقتصادية، كونه يمثل القلب النابض لبقية القطاعات واحد ركائز التنمية المستدامة.

بالتالي فان الهدف الاساس من ورقة العمل هو دراسة واقع الصناعة في العراق، والوقوف على اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ومن ثم وضع الحلول الناجعة الهادفة الى رفع الانتاجية الصناعية وبما يسهم في تطوير ونمو قطاعات اخرى على سبيل المثال (القطاع الزراعي، القطاع التجاري، قطاع التعليم، قطاع النقل وغيرها) بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

للنهوض بالواقع الصناعي يجب الوقوف على اهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع خاصة في ظل التسارع الكبير للصناعات العالمية والظهور المستمر لصناعات جديدة، ادناه اهم تلك المشاكل والمعوقات:

١. الترهل والتهالك بسبب الحروب والارهاب.
٢. عدم وضوح الاستراتيجيات السابقة التي تخص عمله.
٣. تقادم المعدات الصناعية.
٤. المشاكل التي تسببها الاجراءات الروتينية والمعقدة التي تضر بجودة السلع سواء على الصعيد المحلي او السلع المعدة للتصدير.

وغيرها من العوامل التي ظهرت خلال الفترة المنصرمة والتي اثرت سلباً على الاقتصاد العراقي وكان نتاجها التخلف الصناعي مقارنة بباقي الدول.

لذا فان القطاع الصناعي يحتاج الى دعم حكومي لتمكينه من المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية وتحقيق التميز المؤسسي، وهذا يقودنا الى السعي لوضع الحلول المقترحة الناجعة واهمها:

١.دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأسلوب من اساليب تطوير الصناعة المحلية وبما يسهم في تحقيق المنافسة بين الشركات المصنعة محلياً.
٢.العمل على تطوير البرامج والخطط الهادفة الى تخفيض كلف الانتاج من خلال معالجة نقاط الضعف في المصانع لتحسين انتاجها.
٣.تدريب مندوبي المبيعات حول آليات استخدام الوسائل الالكترونية المساهمة في الترويج للسلع المصنعة.
٤.السعي الى تجديد ما تقادم من المعدات الصناعية.
٥.تشجيع الاستثمار عن طريق دعم المستثمرين على ايجاد صناعات جديدة.
٦.تمكين الانتاج الصناعي على ان يكون انتاج صناعي نوعي وبمواصفات دولية وقادر على منافسة المستورد من السلع المماثلة.
٧.تعزيز عدد الخطوط الانتاجية والعمل على تنويعها وبما يسهم في زيادة الحصة السوقية وتغطية كافة احتياجات الزبائن.
٨.تشكيل لجان متخصصة قادرة على كشف السلع الرديئة التي دخلت الى الاسواق دون خضوعها للفحوصات اللازمة.
٩.توفير وسائل النقل (بري، بحري وجوي) المناسبة والخاضعة لشروط الامان والتي تضمن سلامة المنتجات لحين وصولها للمستهلك.
١٠.التنسيق بين دوائر الدولة فيما يخص: تقليل الاجراءات الروتينية التي تفرضها الجهات الحكومية على اصحاب المصانع قدر المستطاع كونها ترهق كاهلهم وتسبب ضرر بجودة السلع المحلية والسلع المعدة للتصدير، وذلك باتخاذ اجراءات سريعة متمثلة بتعديل القوانين والانظمة التي تخص عمل تلك الجهات وايجاد قانون واحد بديل يضمن الحق للطرفين ويكون مرتبط بجهة حكومية واحدة.
١١.التوجه الفعلي لتنمية الصادرات من خلال تسهيل الاجراءات لاصحاب المصانع في حال رغبتهم تصدير منتجاتهم وبما يساهم في فتح آفاق التعاون مع البلد المصدر اليه ووفقاً لمعايير التصنيع الدولية، (يمكن الاستعانة بالاليات والقوانين التي تتبعها الدول والتي يشكل التصدير المورد الاساسي لها.
١٢.العمل على تفعيل او دعم القوانين التي تحمي المنتج المحلي.
١٣.تطوير الهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي عن طريق استغلال الاموال المتولدة من الصناعة والعمل على تنميتها واستثمارها في مختلف الصناعات على سبيل المثال الصناعات التحويلية.
١٤.اعادة النظر بالبنى التحتية الداعمة للقطاع الصناعي وذلك من خلال رسم الاستراتيجيات المناسبة والممكن تنفيذها في الوقت الحاضر عن طريق وضع الخطط قصيرة الامد والسعي لاعداد الخطط المتوسطة والطويلة الامد التي من شأنها تقليل العبء عن كاهل الحكومة مستقبلاً.
١٥.السعي لوجود مدن ومناطق صناعية مخدومة ومزودة بكافة التجهيزات التي من شأنها ان تسهم في انجاح الصناعة الوطنية النوعية في بلدنا واتاحة الفرصة امام الشباب للعمل وبما يسهم في معالجة مشكلة البطالة.
١٦.الاستعانة بالبنك الدولي حول امكانية مساهمته الفاعلة في دعم مشاريع البنى التحتية الداعمة للقطاع الصناعي من خلال تمويله لتلك المشاريع (بقروض او استثمارات) او تقديمه للمشورة القانونية والتنظيمية حول الآليات المتبعة لجذب القطاع الخاص واتاحة الفرصة امامه للمساهمة بتلك المشاريع.

الدور الفعّال للقطاع الخاص في الوقاية من الفساد

إن الفساد والإحتيال حالة اجتماعية واقتصادية وثقافية معقدة موجودة ما دامت المجتمعات موجودة، لذلك فإنها حالة لا تقتصر فقط على مجتمعات الدول النامية بل تتغلغل في صلب المجتمعات الصناعية المتقدمة . كما أن مقاومتها ومكافحتها عملية معقدة بحجم تعقيد حالة الفساد والإحتيال . إلا أن الدول والمجتمعات أصبحت تدرك بأنها لا تملك خيار عدم المواجهة الشاملة للفساد الذي أضحى يهدد اقتصادها وسمعتها واستقرارها وأمنها وحتى وجودها. كما أن المواجهة الفعّالة للفساد عملية منهجية شاملة تتطلب وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وانخراط كافة مكوّنات المجتمع فيها ولا سيّما القطاع الخاص . فأي دور يلعبه القطاع الخاص لدعم وتعزيز تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟ لا بد أولاً من الإقرار بما يلي:

أولاً: إن مؤسسات وشركات القطاع الخاص هي أعضاء في المجتمع الذي تمارس أعمالها فيه تؤثر فيه وتتأثر به ثانياً: يوجد منظومة من القوانين الحكومية تضبط سلوك مؤسسات وشركات القطاع الخاص .

ثالثاً: إن غالبية مؤسسات وشركات القطاع الخاص تتعامل مع مؤسسات القطاع العام.

إن شمولية وموضوعية الطرح تُلزمنا بمناقشة ما تقدم باستفاضة كافية، إلا أننا سنركز طرحنا في هذا المقال على دور مجلس الإدارة، المالك المدير، أو من في حُكمهم أي أننا سنركز على مُتّخِذ القرار في مؤسسات وشركات القطاع الخاص لما له من أثر جوهري في الوقاية الفعّالة من الفساد والإحتيال. وهذا يقودنا للتساؤل التالي من هو المسؤول في المؤسسة أو الشركة عن أيّة حالة فساد أو احتيال يتم إكتشافها؟ إنّ المسؤول عن ذلك هو كلّ عضو في مجلس الإدارة ، أو المالك المدير، أو من في حُكمهم. كما أنّ هذه المسؤولية قانونية. ومن أجل قيام مجلس الإدارة بواجباته لحماية الشركة من أعمال الإحتيال والفساد، فإنه لا بد من القيام على الأقل بما يلي

أولاً: التأكد والتحقق من وجود أنظمة رقابة داخلية فعّالة

ثانياً: التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لديهم الحد الأدنى من المعرفة والمهارات اللازمة لتمكينهم من لعب دور فعّال في الوقاية من الفساد والإحتيال

ثالثاً: الإشراف المباشر على وضع وتنفيذ سياسات وقاية من الفساد والإحتيال.

رابعاً: الإشراف المباشر على وضع وتنفيذ برامج تدريب سنوية تتمحور موضوعاتها حول الرقابة الداخلية، الإحتيال والفساد، الحوكمة، والنزاهة وتستهدف الإدارة التنفيذية ومتخذي القرار

خامساً: توفير لجنة تدقيق أعضاءها مستقلين ومعظمهم يتمتع بالمعرفة المالية، الرقابية، والإحتيال

ولتمكين مُتّخِذ القرار من القيام بهذه الواجبات، فلا بد في البداية من التأكيد على أهمية توفّر الفهم الكافي والمهارات اللازمة له ذات الصِّلة المباشرة بأفضل السبل للوقاية من الفساد. هذا بالإضافة إلى توفر الفهم الكافي حول تكلفة الفساد والإحتيال على كافة الأطراف بما في ذلك المؤسسة أو الشركة والمجتمع. فمن العبث توقع قِيام مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما تم ذِكره أعلاه إذا لم تتوفر لديهم القناعة الحقيقية بمحاربة الفساد وتقديم النموذج على ذلك وأود هنا أن أوكد على الفرق بين المظهر والجوهر في محاربة الفساد لما في ذلك من أهمية بالغة على النتائج المُتوخاة، فكثيرا ما يقول لنا أحدهم بأن لديه في المؤسسة أو الشركة كل ما يلزم لمحاربة الفساد والإحتيال مثل مدوّنة السلوك المهني وأنظمة الرقابة الداخلية وأدلّة إجراءات العمل ودائرة تدقيق داخلي ومدقق حسابات خارجي أو مستقل ولجان عديدة لمجلس الإدارة بما في ذلك لجنة التدقيق. ويضيف أيضاً بأنه يرسل عدداً من الموظفين سنوياً لدورات تدريبية ذات صلة مباشرة بمحاربة الفساد. ثم يطرح علينا السؤال التالي: ألا يُعتبر هذا برأيكم كافٍ لمحاربة الفساد والوقاية منه؟ إن إجابتنا المباشرة عادة هي "إن هذا يعتمد". لأننا نُفرّق بين التصميم وفعّالية الأداء.

إن وجود مدوّنة السلوك المهني لا تعني بالضرورة التزام الجميع بها هذا على فرض أن محتواها كاف ومناسب، كما أنه وفي معظم الأحيان نجد بأن المقصود بأنظمة الرقابة الداخلية هو ادلة إجراءات العمل، وهذا بحد ذاته له تبعات سلبية جداً، كما أن وجود دائرة تدقيق داخلي غير كاف للإستنتاج بأن الدائرة مؤهلة فنياً ومستقلة، وأما إرسال العديد من الموظفين سنوياً لدورات تدريبية ذات صلة ففاعليته تعتمد على الموظفين والبيئة الداخلية للمؤسسة أو الشركة، أما وجود مدقق خارجي ففاعلية دوره محدودة جداً لأن أقل ما يقال في هذا المقام بأن الهدف من التدقيق الخارجي هو إبداء الرأي على البيانات المالية التي أعدتها الإدارة وليس إكتشاف الفساد والإحتيال. أما وجود اللجان العديدة لمجلس الإدارة ،فإنّ فاعلية هذه اللجان تعتمد على كفاءة أعضائها ومدى وجود سيطرة فرد عضو على مجلس الإدارة إن البداية الفعلية لمحاربة الفساد والإحتيال هي الإقرار بأنه يمكن أن تكون الآن حالة فساد أو إحتيال تجري في المؤسسة أو الشركة، فهذا يطلق العنان لكل الأسئلة التي بالضرورة ستبدأ البحث عن الأجوبة وأفضل السّبُل الإبداعية للوقاية من هذه الآفة الخطيرة. عند ذلك سيجد مُتّخِذ القرار بأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن أبداً إدارته. وعندها أيضاً يتم الربط المباشر بين سياسات الوقاية من الفساد والتخطيط الإستراتيجي، ليُصار بعد ذلك الى بناء بيئة داخلية عِمادها القيادة الإدارية النموذج والموظف المؤهل والمدرب والذي يُلِّم تماماً بدوره في الوقاية من وإكتشاف الفساد.

وأود التأكيد هنا بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، فما يصلح في هذه الشركة ليس بالضرورة أن يصلح في تلك المؤسسة إن مِمّا يثير الإستغراب هو عندما يُخبرك مجلس إدارة ، أو مالك مدير، أو من في حُكمهم ويؤكد (بدون دليل) على أنه لا يوجد لديه فساد أو إحتيال وترى أحد الموظفين لديه لا يعلم لمن يتوجه في داخل المؤسسة أو الشركة للإبلاغ عن شبهة إحتيال أو فساد. لذلك، توصيتنا تكون دائماً بأن القطاع الخاص عليه دورٌ وواجبات في العمل المنهجي الفعّال والمنظم والممأسس والقابل للقياس والمحاسبة للوقاية من الفساد لأن الوقاية دائماً خير من العلاج.

استراتيجيات تطوير القطاع الخاص في الانبار

اعداد: الاستاذ الدكتور/ احمد حسين بتال
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار

المقدمة :

إن التمويل الاستثماري هو التحدي "المادي" الأكبر والأول لعملية إعادة الإعمار، في مرحلة ما بعد التدمير، للاقتصاد والمجتمع، وستترك آثارها عليهما على مدى العقود القادمة وبالتالي فإن مسألة توفر التمويل الكافي من عدمه هي التي ستحدد إلى حد بعيد حدود هذه العملية وسرعة إنجازها ومدى نجاحها .

ان محافظة الانبار تعرضت الى ضرر كبير بسبب العمليات الارهابية وعمليات التحرير من الارهاب ، وكان الضرر الكبير من نصيب مدينة الرمادي بوصفها مركز محافظة الأنبار تُعد من المدن البارزة في العراق لقربها من مدينة بغداد ولما تمتلكه المحافظة من ميزات طبيعية وتاريخية وأثرية وثقافية يمكن استثمارها لإنهاض حياة المدينة وسكانها ، أي بمعنى أنها تستطيع استثمار كل ما تحتفظ به المحافظة من أمكانيات إلى جانب ميزاتها الخاصة، مما تمتلكه من أهمية لاسيما ضمن محيطها الإقليمي ، وذلك بحكم موقعها الجغرافي فضلاً عما تمثله من دور مركزي في محافظة الأنبار، فهي نقطة الانطلاق إلى البادية الغربية الشاسعة الأطراف، التي تحتاج إلى دراسة مكامنها من الثروات الطبيعية مستغلين الواقع التنموي الذي تشهده المدينة. اما على ارض الواقع لمدينة الرمادي فان الجهود الحكومية لا زالت دون مستوى الطموح الى حد كبير ،ولا توجد مشاريع استثمارية استراتيجية في المدينة بسبب محدودية التخصيصات من الحكومة المركزية وتلكؤ لجان التعويض للمواطنين وعدم الاستقرار السياسي يزيد من مخاوف المستثمرين مما يجعلهم يحتفظون بأموالهم والتفكير بإخراجها خارج العراق. فرأس المال يحتاج الى بيئة آمنة ومستقرة. لذلك سعت هذه الدراسة الى ما يلي:

اولا : ملامح وواقع القطاع الخاص في الانبار

الجدول (٥) اعلاه يوكد الاهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخل والقيمة المضافة مقارنة بالمشاريع الكبيرة ، اذا نجد ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم ٨٥٪ من القيمة المضافة لأجمالي المشاريع الصناعية في محافظة الانبار لعا ٢٠١٠. المؤشرات اعلاه تعطي دلالة واضحة على اهمية تنمية ودعم القطاع الخاص في محافظة الانبار او محافظات العراق جميعها ، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخل وتشغيل الايدي العاملة . الجدول (٥) اعلاه يوكد الاهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخل والقيمة المضافة مقارنة بالمشاريع الكبيرة ، اذا نجد ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم ٨٥٪ من القيمة المضافة لأجمالي المشاريع الصناعية في محافظة الانبار لعا ٢٠١٠. المؤشرات اعلاه تعطي دلالة واضحة على اهمية تنمية ودعم القطاع الخاص في محافظة الانبار او محافظات العراق جميعها ، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد الدخل وتشغيل الايدي العاملة .-مؤشر مخاطر الاعمال .على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والسوق الكبير، الا انه يظل من اكثر الدول الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي الخاص ، اذا يعاني البلد من ضعف الامن وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم نفاذية القانون وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في المحافظات وكثرة التشريعات الطاردة للأعمال والبيروقراطية في معظم مفاصل العمل الحكومي ، هذه الامور جعلت من العراق يحصل على مؤشر مخاطر الاعمال مرتفع نسبة الى دول MENA (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، اذ حصل على ٢٧,٣ (علما انه اعلى قيمة للمؤشر ١٠٠ درجة)، وهو بذلك يحقق المرتبة ما قبل الاخيرة من دول المنطقة (المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة) والمرتبة ١٨٩ عالميا من بين ٢٠١ دولة .

٢-مؤشر الجريمة والامن .(حصل العراق على درجة ١١,٥ من ١٠٠) تتميز البيئة الامنية في العراق بالضعف على الرغم من انتصار العراق على عصابات داعش الارهابية ، الا انه من الممكن ان تبقى بعض المناطق من تعاني هجمات بعض العصابات المسلحة هذا من وخصوصا في محافظة الانبار التي تمتاز بسعة المساحة ، ايضا ضعف تطبيق القانون قد يقود الى حصول حالات الابتزاز والخطف للأجانب العاملين في العراق او للتجار العراقيين ،

مما يعني تحمل تكاليف امنية باهظة للعمل داخل العراق .
٣-مؤشر مخاطر سوق العمل . (حصل العراق على درجة ٤٣,٧ من ١٠٠) وترتيبه ١٤ في منطقة دول MENA والمرتبة ١٤٣ عالميا ، اذا يعاني العراق من نقص في العمالة الماهرة الفنية ، كما ان النظام التعليمي يتصف بعدم مواكبته لسوق العمل بالإضافة الى ارتفاع معدلات التسرب للطلبة بشكل عام في جميع المراحل الدراسية، ووجود حجم قوى عاملة كبير في القطاع الحكومي معظمه ضعيف الانتاجية وغير منظم .
٤-مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار . (حصل العراق على درجة ٢٥,٢ من ١٠٠) ، وحصل على المرتبة ١٧ في منطقة MENA والمرتبة ١٨٨ علميا ، وهو دليل على ان بيئة الاستثمار طاردة للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي ، اذ ان الاستثمار الحكومي انخفض بشكل كبير خلال الاعوام الاخيرة بسبب انخفاض اسعار النفط ، اذ ان ٩٠٪ من ايرادات الحكومة تذهب الى الاستهلاك الجاري ، كما ان ضعف القانون وعدم نفاذيته يصعب من القيام بالأعمال التجارية الخاصة ، كذلك تردي قوانين التملك وحقوق الملكية الفكرية وانتشار الفساد والرشى على ابسط معاملات المواطنين ، اصبحت عوامل مثبطة لنمو الاعمال التجارية .

-مؤشر مخاطر الاعمال .على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والسوق الكبير، الا انه يظل من اكثر الدول الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي الخاص ، اذا يعاني البلد من ضعف الامن وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم نفاذية القانون وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في المحافظات وكثرة التشريعات الطاردة للأعمال والبيروقراطية في معظم مفاصل العمل الحكومي ، هذه الامور جعلت من العراق يحصل على مؤشر مخاطر الاعمال مرتفع نسبة الى دول MENA (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، اذ حصل على ٢٧,٣ (علما انه اعلى قيمة للمؤشر ١٠٠ درجة)، وهو بذلك يحقق المرتبة ما قبل الاخيرة من دول المنطقة (المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة) والمرتبة ١٨٩ عالميا من بين ٢٠١ دولة .
٢-مؤشر الجريمة والامن .(حصل العراق على درجة ١١,٥ من ١٠٠) تتميز البيئة الامنية في العراق بالضعف على الرغم من انتصار العراق على عصابات داعش الارهابية ، الا انه من الممكن ان تبقى بعض المناطق من تعاني هجمات بعض العصابات المسلحة هذا من وخصوصا في محافظة الانبار التي تمتاز بسعة المساحة ، ايضا ضعف تطبيق القانون قد يقود الى حصول حالات الابتزاز والخطف للأجانب العاملين في العراق او للتجار العراقيين ، مما يعني تحمل تكاليف امنية باهظة للعمل داخل العراق .
٣-مؤشر مخاطر سوق العمل . (حصل العراق على درجة ٤٣,٧ من ١٠٠) وترتيبه ١٤ في منطقة دول MENA والمرتبة ١٤٣ عالميا ، اذا يعاني العراق من نقص في العمالة الماهرة الفنية ، كما ان النظام التعليمي يتصف بعدم مواكبته لسوق العمل بالإضافة الى ارتفاع معدلات التسرب للطلبة بشكل عام في جميع المراحل الدراسية، ووجود حجم قوى عاملة كبير في القطاع الحكومي معظمه ضعيف الانتاجية وغير منظم .
٤-مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار . (حصل العراق على درجة ٢٥,٢ من ١٠٠) ، وحصل على المرتبة ١٧ في منطقة MENA والمرتبة ١٨٨ علميا ، وهو دليل على ان بيئة الاستثمار طاردة للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي ، اذ ان الاستثمار الحكومي انخفض بشكل كبير خلال الاعوام الاخيرة بسبب انخفاض اسعار النفط ، اذ ان ٩٠٪ من ايرادات الحكومة تذهب الى الاستهلاك الجاري ، كما ان ضعف القانون وعدم نفاذيته يصعب من القيام بالأعمال التجارية الخاصة ، كذلك تردي قوانين التملك وحقوق الملكية الفكرية وانتشار الفساد والرشى على ابسط معاملات المواطنين ، اصبحت عوامل مثبطة لنمو الاعمال التجارية .

-مؤشر مخاطر الاعمال .على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والسوق الكبير، الا انه يظل من اكثر الدول الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي الخاص ، اذا يعاني البلد من ضعف الامن وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم نفاذية القانون وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في المحافظات وكثرة التشريعات الطاردة للأعمال والبيروقراطية في معظم مفاصل العمل الحكومي ، هذه الامور جعلت من العراق يحصل على مؤشر مخاطر الاعمال مرتفع نسبة الى دول MENA (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، اذ حصل على ٢٧,٣ (علما انه اعلى قيمة للمؤشر ١٠٠ درجة)، وهو بذلك يحقق المرتبة ما قبل الاخيرة من دول المنطقة (المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة) والمرتبة ١٨٩ عالميا من بين ٢٠١ دولة .
٢-مؤشر الجريمة والامن .(حصل العراق على درجة ١١,٥ من ١٠٠) تتميز البيئة الامنية في العراق بالضعف على الرغم من انتصار العراق على عصابات داعش الارهابية ، الا انه من الممكن ان تبقى بعض المناطق من تعاني هجمات بعض العصابات المسلحة هذا من وخصوصا في محافظة الانبار التي تمتاز بسعة المساحة ، ايضا ضعف تطبيق القانون قد يقود الى حصول حالات الابتزاز والخطف للأجانب العاملين في العراق او للتجار العراقيين ، مما يعني تحمل تكاليف امنية باهظة للعمل داخل العراق .
٣-مؤشر مخاطر سوق العمل . (حصل العراق على درجة ٤٣,٧ من ١٠٠) وترتيبه ١٤ في منطقة دول MENA والمرتبة ١٤٣ عالميا ، اذا يعاني العراق من نقص في العمالة الماهرة الفنية ، كما ان النظام التعليمي يتصف بعدم مواكبته لسوق العمل بالإضافة الى ارتفاع معدلات التسرب للطلبة بشكل عام في جميع المراحل الدراسية، ووجود حجم قوى عاملة كبير في القطاع الحكومي معظمه ضعيف الانتاجية وغير منظم .
٤-مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار . (حصل العراق على درجة ٢٥,٢ من ١٠٠) ، وحصل على المرتبة ١٧ في منطقة MENA والمرتبة ١٨٨ علميا ، وهو دليل على ان بيئة الاستثمار طاردة للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي ، اذ ان الاستثمار الحكومي انخفض بشكل كبير خلال الاعوام الاخيرة بسبب انخفاض اسعار النفط ، اذ ان ٩٠٪ من ايرادات الحكومة تذهب الى الاستهلاك الجاري ، كما ان ضعف القانون وعدم نفاذيته يصعب من القيام بالأعمال التجارية الخاصة ، كذلك تردي قوانين التملك وحقوق الملكية الفكرية وانتشار الفساد والرشى على ابسط معاملات المواطنين ، اصبحت عوامل مثبطة لنمو الاعمال التجارية .

١-اراء اهل الانبار بخصوص مصادر الدخل والمعيشة بعد التحرير

وزعت استبانة خاصة لتحديد اثار النزوح والتهجير بعد التحرير تحتوي هذه الاستبانة على ثلاثة اصناف من الاسئلة ، الاول يخص المعلومات العامة ، الصنف الثاني يخص تحديد اثار الاقتصادية النزوح ، الصنف الاخير يهتم بالمعالجات الاقتصادية واليات الاستقرار بعد التحرير . بلغ عدد الاستمارات الموزعة ٢٥٠ استبانة بشكل عشوائي ـ بلغ عدد الاستبانات الصالحة ١٨٨ استبانة اي بنسبة ٧٥٪ وهي نسبة جيدة ، ما يخص دراستنا هو المحور الثالث ، ويظهر الشكل (١) استجابات العينة المدروسة بخصوص سبل العيش ومصادر توليد الدخول بعد عودة النازحين من النزوح والتهجير.

١-اراء اهل الانبار بخصوص مصادر الدخل والمعيشة بعد التحرير.

وزعت استبانة خاصة لتحديد اثار النزوح والتهجير بعد التحرير تحتوي هذه الاستبانة على ثلاثة اصناف من الاسئلة ، الاول يخص المعلومات العامة ، الصنف الثاني يخص تحديد اثار الاقتصادية النزوح ، الصنف الاخير يهتم بالمعالجات الاقتصادية واليات الاستقرار بعد التحرير . بلغ عدد الاستمارات الموزعة ٢٥٠ استبانة بشكل عشوائي ـ بلغ عدد الاستبانات الصالحة ١٨٨ استبانة اي بنسبة ٧٥٪ وهي نسبة جيدة ، ما يخص دراستنا هو المحور الثالث ، ويظهر الشكل (١) استجابات العينة المدروسة بخصوص سبل العيش ومصادر توليد الدخول بعد عودة النازحين من النزوح والتهجير.

نجد من الشكل (٢) ان ٦١٪ من مواطني الانبار يرى ان جهود

ثانيا :استجابة القطاع الخاص في الانبار بعد التحرير

والاستقرار (اعادة الخدمات الاساسية) تقوم به المؤسسات العامة ، وهذا انطباع جيد على ثقة المواطنين بالجهد الحكومي ورضاهم بشكل عام عن الحكومة المركزية ، وتأتي المرتبة الثانية لجهود منظمات الامم المتحدة والمنظمات الغير حكومية وبنسبة ٥١٪ ، وجهود هذه المنظمات وضع في اليات الدعم المباشر خصوصا في تامين واصلاح البنى التحتية مثل المساهمة في اعمار بعض الجسور والمدارس ، مراكز الرعاية الصحية ، الجامعات ، محطات الاسالة وحتى المساهمة في اعمار اجزاء من الدور التي تعرضت الى اضرار جزئية . ثم ياتي بالمرتبة الثالثة الجهود المحلية والمتمثلة بالمجتمع المحلي واهالي المناطق وبنسبة ٣٨,٨٪ . ويمكن تفعيل الجهد المجتمعي من خلال مساهمة مواطني المناطق كأفراد ومؤسسات قطاع خاص في تشكيل تجمعات

الشكل (٢) سبل العيش ومصادر توزيع الدخل بعد النزوح

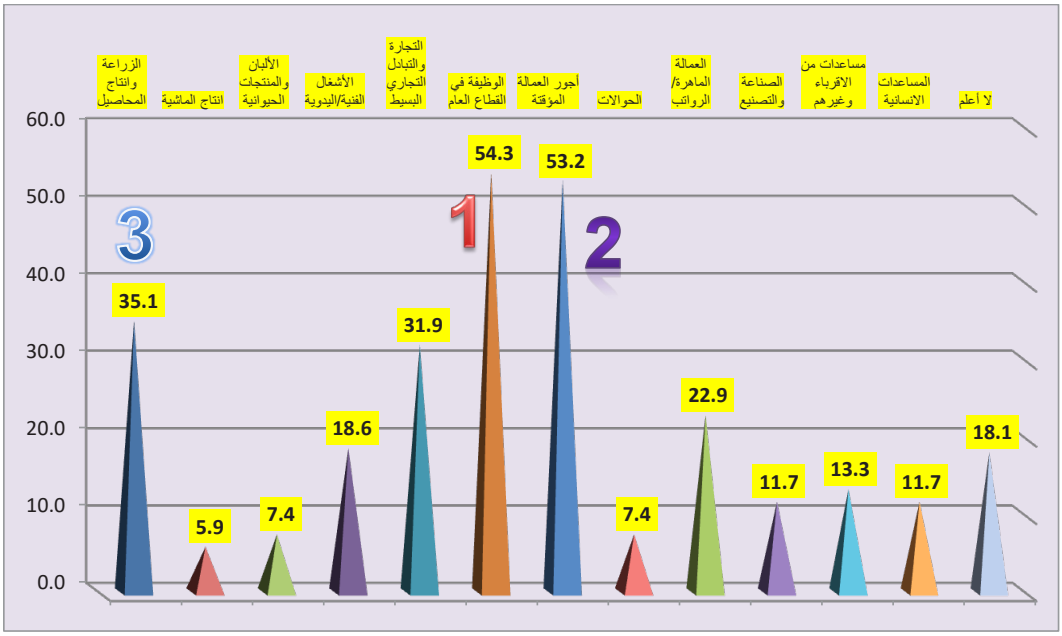

المصدر : نتائج الاستبيان

وشركات صغيرة للمشاركة في أعمال الاعمار وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية والشبابية والنسائية والاعلام لتنفيذ الأعمال بالسرعة والنوعية المطلوبة وضمن حدود الكلف المخططة أو بما يمكن توفيره لتنفيذ أعمال إضافية.

وكذلك تشجيع الرقابة الشعبية على التنفيذ وضمان استفادة المواطن.

ثانيا :استجابة القطاع الخاص في الانبار بعد التحرير

يمكن تبويب هذه المقترحات الى حزمتين هي كما يلي :

- الحزمة الاولى على الصعيد الحكومي

١- تأسيس مجلس أعلى للإعمار والتنمية في محافظة الأنبار يكون موسعا ليضم ممثلين بمستوى وظيفي عالي من كافة

الشكل (٣) اجابات العينة حول الاعمار والاستقرار

المصدر : نتائج الاستبيان

الوزارات في المحافظة ومن الوزارات الاتحادية والمؤسسات الأمنية والثقافية والفنية والرياضية والطب النفسي وممثلي مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العمالية والفلاحية والنسوية والشبابية والاعلام. تكون من مهام هذا المجلس مواجهة أزمة شحة الموارد المالية ومتطلبات تعظيمها وتحسين ادارة اقتصاد المحافظة. يتضمن المقترح تشكيل لجان فرعية قطاعية متخصصة ضمن مجلس الإعمار, لكل محافظة, لتتولى مسؤولية وتفاصيل الأعمال والاجراءات والاعمار والاصلاحات القطاعية وتوفير وتحسين الخدمات وتعتمد الأولويات التي يقررها المجلس والتنسيق مع باقي اللجان القطاعية من خلال مجلس إعمار المحافظة.

٢- تنظيم لقاءات تشاورية مستمرة دورية تضم ممثل عدد واحد من كافة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع خطة عمل وتقديم النصح والمشورة المستمرة الى مجلس الاعمار في كل محافظة, فيما اذا تم تأسيسه, أو الى مجلس المحافظة وصندوق الاعمار, حسب الحالة, وتشجيع تأسيس هكذا مجلس في كل محافظة ولكل شيء بداية. يتضمن ذلك تنسيق فرع كل محافظة لتلك المنظمات فيما بينها...الهدف الموحد للجميع البناء والتنمية والازدهار.

٣- التركيز بأن تقوم الجهات العراقية الاتحادية المسؤولة عن ملف المنح والقروض لتخصيص نسبة من المبالغ لتنفيذ أعمال ذات صلة مباشرة بالتنمية, مشاريع القطاعات الانتاجية وبالأخص الصناعية والزراعية ودعم كافة أنواع وقطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القطاع الخاص, وفق آلية يتم وضعها والاتفاق على السير بموجبها لضمان الفعل والنتائج التي ستؤدي الى تحسن الاقتصاد وتشغيل العمالة وزيادة الاستقرار ودعم

وتطوير نشاطات القطاع الخاص على التوازي مع فعاليات إعادة الاعمار ويمكن ان تحدد سلفا الأعمال المطلوب شمولها وحسب الأولويات بما في ذلك تحديد كل عمل أو مشروع مع أي منحة أو قرض لتفادي التداخل. سواء تكون تلك المشاريع لأغراض القطاع الخاص أو المختلط أو العام ويستدرج اسلوب تمويلي وتنفيذي خاص لكل مشروع ولكل محافظة. على سبيل المثال يمكن تبني عملية تأهيل وتطوير وزيادة طاقات وتنويع المنتجات لشركات ومصانع ومشاريع عامة مختارة في كل محافظة ومعروف حجم سلاسل القيمة المضافة ضمن المدخلات والمخرجات لكل منها.

٤-قيام المحافظة او هيئة الاستثمار بالترويج للفرص الاستثمارية ومنها بشكل خاص:

• الترويج لانشاء مصانع جديدة للزجاج وكافة أنواع السيراميك والصحيات .

• مجمع مصانع الأسمدة الفوسفاتية في القائم / الأنبار مع كافة الحلقات ذات الترابطات كمدخلات ومخرجات لهذه الصناعة والخدمات العديدة التي ترتبط بها ضمن سلاسل القيمة المحلية.

• انشاء المدينة الصناعية في الرمادي التي خصصت لها الأرض باعتبارها ركيزة اساسية للبنية التحتية للقطاع الصناعي مما يرفع سهولة أن ينفذ القطاع الخاص مشاريعه فيها.

• مصانع الاسمنت في الأنبار

٥- التشجيع لجذب الشركات من دول المنح والقروض للتشارك مع شركات عراقية لتنفيذ مشاريع تنموية محددة باسلوب الشراكة سواء بالتنفيذ أو بالتنفيذ والادارة والتشغيل أو بأي اسلوب تتمخض عنه الحوارات وذلك يتحقق من خلال: لقاءات عمل – عمل شرط الاختيار الدقيق للمشاريع الجاذبة وللمستثمر العراقي الرصين الباحث عن شريك اضافة الى ضمان الدعم الحكومي للمشروع ولاستثمارت الشريك الأجنبي المستهدف. Business ٢ Business Meetings

• الحزمة الثانية ، على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني

١-االسعي الى نشاء صندوق تمويلي من المصارف الخاصة العاملة في محافظة الانبار وبدعم واشراف من البنك المركزي العراقي غرضه الاساسي تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مع ضرورة مراعاة وجود نوافذ اسلامية لتمويل المشاريع الانتاجية . او تفعيل دور المصرف المتخصصة (الصناعي الزراعي) في تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة . وبالاستعانة والتنسيق مع «رابطة المصارف الخاصة العراقية» و» الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة « و»الشركة العراقية للكفالات المصرفية» فيما يتعلق بالخطوات التمويلية لمشاريع القطاع الخاص, مع ضرورة إعادة العمل في برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن المبلغ الذي سبق وخصصه البنك المركزي العراقي بآليات وضمانات واسلوب متابعة ورصد عملي لما ينجز.

٢-تشجيع انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالأخص الانتاجية منها, الصناعية والحرفية والزراعية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المختلفة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المعنية ومن خلال تقديم الدعم المالي والفني والقانوني والمؤسسي والتسويقي. وتشجيع وحث المستثمرين من نفس المناطق ومن خلال التنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتحديد الأعمال والمجالات المجدية والمطلوبة في تلك المجتمعات وضمن النشاطات التنموية المختلفة وعرضها ومناقشتها مع المستثمرين والمهتمين بتنفيذ مشاريعهم واعمالهم واستثماراتهم الخاصة مع تحديد وسائل الدعم التي سيمكن تقديمها لهم, مما سينعكس على زيادة فرص العمل والانتاج المحلي المتنوع ضمن النشاط التنموي متوسط وطويل الأمد للمحافظة. بالتأكيد أن نشاط الشركات والمقاولين المحليين والأجانب في فعاليات الاعمار المتوقع ستستغرق فترة المدى القصير ستوفر فرص العمل المتنوع للعمالة المحلية التي يفترض بعضها سيكتسب خبرة لتوسيع مجالات وفرص خبراتهم مستقبلا وهنا دور مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تشجيع وتوجيه وتنظيم هذه التوجهات.

٣- تنظيم حملة اعلامية وتثقيفية وبرامج فنية شاملة ومهنية تتبنى وتحمل شعارا موحدا لتحفيز مساهمة جميع المواطنين بنشاطات الاعمار والبناء وتنمية محافظتهم لكونهم المستفيد النهائي بما سينعكس عليهم وعلى اسلوب معيشتهم حاليا ومستقبلا وعلى الأجيال القادمة بالفوائد والنعم

٤- من الأهمية أن يكون هناك دورا بناءا وفاعلا لمشاركة رجال الأعمال والشركات والخبرات والمنظمات العراقية في الخارج في أعمال إعادة إعمار الأنبار (وعموم العراق) من خلال ترغيبهم بمشاريع تنموية ذات أولوية واعداد دراسات جدوى أولية والسعي لأعداد دراسات جدوى تفصيلية لها لكي يكون الترويج والترغيب والتحاور على اسس عملية وجادة وليس بالعموميات بمعنى نستبعد صيغة « العراق فيه فرص استثمارية واعدة وكبيرة» لأنه شعار عمومي لا يعني شيء للمستثمر, بل من خلال المشاهدات على أرض الواقع سيكون اي اعلان وثيقة طاردة اضافية.

٥- بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني, مطالبة رجال الأعمال والصناعيين ورواد الأعمال الذين يرومون تنفيذ مشاريع تتوفر لها دراسات جدوى رصينة ولديهم مؤشرات على القدرة بالتنفيذ والتسويق ولديهم خطة عمل لمشاريعهم وبعد تاييد منظماتهم والمؤسسات الحكومية الرديفة, يمكن التوصية بدعمها ماليا من خلال القروض الميسرة وفق معايير يتشارك بوضعها الجانبين العراقي (خاص و حكومي) والجانب المانح. بالتاكيد اضافة الى وسائل الدعم الجادة الاخرى لتلك المشاريع من قبل كافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة من خلال التعهدات الحكومية بدعمها.

٦-أهمية التثقيف والترويج من قبل جميع الجهات المنفذة أو المتعاقدة أو المقترضة أو الممنوحة تسهيلات ودعم مالي بالعناية بتنفيذ الأعمال بمنتهى الاخلاص والنوعية والمواصفات الجيدة والتوقيتات المخططة والعمل ضمن نفس الشعار. ذلك مهمة كافة المعنيين في البلد ضمنها الاعلام.

٧- لا مناص من اللجوء الى منهجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (محلي وأجنبي) لتنفيذ المشاريع التنموية وللبنى التحتية رغم الصعوبات الفائقة التي متوقع أن تواجهها في الظرف الحالي للعراق.

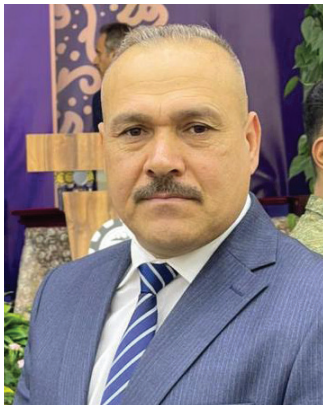

اقتباسات عن الاقتصاد

اعداد / هادي المعموري

الاقتصاد هو احد الركائز المهمة والاساسية التي يقوم عليها النشاط البشري في مختلف المجتمعات وهو يشكل على العديد من العمليات مثلا (العمل على انتاج السلع وتبادل الخدمات وتوفير الاحتياجات ، وقد حرص الكثير من الحكماء على توجيه الانسان بعدم الاسراف والتبذير وكذلك المحافظة على المال :-

١- العديد من الناس لايبدؤون في الحرص على اموالهم ، الا مع قرب نفاذها وهو مايفعله اخرون ايضا ، ولالكن مع اوقاتهم .(يوهان غوته)

٢- النمو الاقتصادي لايعني اي شي ، الا اذا ترك الناس خارج (بنجامين فرانكلين).

٣- ليس صاحب العمل هو من يدفع الرواتب ، دوره فقط هو تسليمها ، من يدفع الرواتب حقا هو العميل .(هنري فورد).

٤- العولمة هي حقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية .(انان).

٥- الاستثمار في المعرفة يحقق أفضل عائد .(بنجامين فرانكلين).

٦- ليس الاقتصاد حفظ المال ، بل انفاقه بحكمة .(توماس هنري هكسلي).

٧- الاقتصاد في كل شي فان ، الاكل فوق المقدار يضيق على الروح ساحتها ويسد مسامها (عبد الحميد جودة السحار).

٨- الاقتصاد بالجهد هو اهم مبادىء العمل المتقن ، وهي ان يتم يتحقيق أفضل النتائج باقل جهد ممكن .(هنري ايزر).

٩- الشيء الاغلى على الاطلاق هو حياتك ذلك هو الذي لاتستطيع شراءه بالاموال ابدا (روبرت دي نيرو).

١٠- ان القيمة الاولى في نجاح اي مشروع اقتصادي هي الانسان ، ليس الاقتصاد انشاء بنك وتشييد مصنع ، بل هو قبل ذلك تشييد انسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركة ارادة حضارية .(مالك بن نبي).

١١- ليس الثراء في كثرة الممتلكات ، بل في قلة الاحتياجات .(الفيلسوف ابكتيتوس).

١٢- النمو الاقتصادي لايعني اي شي ، اذا ترك الناس خارج .(جاك كيمب).

١٣- الحكم الجيد هو احد اهم عوامل النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية .(جولونسديل).

١٤- الدعاية من اهم عوامل الاقتصاد ، لانها ارخص طريقة لبيع البضائع ، خاصة اذا كانت بضائع عديمة القيمة (سنكلير لويس).

قانون اتحاد الصناعات العراقي
(٣٤)لسنة ٢٠٠٢

المادة () : لاهمية دور اتحاد الصناعات العراقي في تنظيم وتنمية النشاط الصناعي في القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني ولاجل تعميق هذا الدور وزيادة فاعليته في عملية التنمية. فقد شرع هذا القانون.

المادة (١) :

اولاً- يؤسس اتحاد يسمى (اتحاد الصناعات العراقي) يكون مقره في بغداد ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري ويمثله رئيس مجلس ادارة الاتحاد او من يخوله. ثانياً- الاتحاد منظمة مهنية اقتصادية تنموية. ثالثاً- الاتحاد تأسيس غرف صناعة في المحافظات.

المادة (٢) :

يهدف الاتحاد الى العناية بتنظيم وتنمية النشاط الصناعي في القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني وتعزيز دور هذا النشاط في عملية التنمية.

المادة (٣) :

يتولى الاتحاد تحقيقاً لاهدافه المهام الاتية: اولاً- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الصناعية عندما يطلب اليه ذلك وله اعداد دراسات فنية واقتصادية من اجل تنمية القطاع الصناعي ومعالجه مشاكله. ثانياً- اعداد المسوحات والدراسات النوعية المتخصصة في مجال النشاط الصناعي وتقديم الخبرة والمشورة للاجهزة المختصة بما يحقق تطور الصناعة. ثالثاً- اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية والاوضاع التصديرية والتسويقية لمنتجاتها. رابعاً- تأسيس شركات صناعية مساهمة بما ينسجم وخطط الدولة في ارساء القاعدة الصناعية. خامساً- رعاية المناطق الصناعية في العراق والتنسيق مع الجهات المختصة لايصال الخدمات اللازمة لهذه المناطق. سادساً- رعاية الصناعات الحرفية. سابعاً- الاسهام في وضع المواصفات الفنية للمنتجات الوطنية والتعاون في تنفيذها. ثامناً- عقد المؤتمرات والندوات الصناعية المحلية والعربية والدولية والمشاركة فيها. تاسعاً- التعاون مع الاتحادات والتنظيمات الاقتصادية والمهنية والغرف التجارية والصناعية العربية والدولية المماثلة بغية العمل على تنمية الانتاج الصناعي العربي والاسهام في ارساء قواعد الوحدة الاقتصادية العربية. عاشراً- اصدار شهادات المنشأ للمنتجات الصناعية العراقية واصدار البيانات المتعلقة بها وتأييدها بما يساعد على تصدير تلك المنتجات. حادي عشر- القيام بتسجيل العلامات التجارية وفق الاحكام التي تنظمها ومسك السجلات الخاصة بها وتزويد الجهات ذات العلاقة بالبيانات والشهادات اللازمة لها. ثاني عشر- تقديم الخدمات الاستشارية والفنية وخدمات فحص المنتجات والمواد للصناعيين والتنسيق مع مختبرات الفحص والسيطرة النوعية الاهلية والجهات الاخرى في مجال خدمات السيطرة النوعية لمشاريع القطاع الخاص. ثالث عشر- تنمية الممارسات والوعي الصناعي بين الاعضاء والعمل على رفع المستوى المهني لهم واصدار المطبوعات التي تعنى بنشر المعرفة الصناعية والاقتصادية. رابع عشر- اقامة المعارض للصناعات الوطنية او المشاركة فيها داخل العراق وخارجه بالتنسيق مع الجهات المختصة. خامس عشر- المشاركة في نشاطات الهيئات والمجالس واللجان التي تعنى بالنشاط الصناعي. سادس عشر- تحديد العرف والعادة في الشؤون الصناعية والعمل على جمعهما وتبويبهما. سابع عشر- حسم المنازعات التي تقع بين مالكي المشاريع الصناعية او مع الغير بصفته حكماً او مشاركاً في التحكيم بناءً على الطلب الوارد اليه ، وله تأليف اللجان المقتضاة لذلك وتسمية الخبراء او الممثلين لهذا الغرض وابداء الرأي في كل ما له صلة بالموضوع. ثامن عشر- تحديد الكفاية المالية للاعضاء وتنظيم الكفالات لهم. تاسع عشر- دراسة سبل استثمارات رؤوس الاموال والمشاركة مع الجهات المختصة في وضع الخطط والبرامج الاستثمارية للنشاط الصناعي.

المادة (٤) :

يتكون الاتحاد من: اولاً- المؤتمر العام. ثانياً- الهيئة العامة للاتحاد. ثالثاً- مجلس ادارة الاتحاد. رابعاً- الهيئات العامة لغرف الصناعة في المحافظات. خامساً- مجالس غرف صناعة المحافظات.

المادة (٥) :

اولاً- المؤتمر العام هو الهيئة العليا للاتحاد ويتكون من رئيس مجلس ادارة الاتحاد ونائبه واعضاء مجلس الادارة ورؤساء ونواب رؤساء واعضاء مجالس غرف الصناعة في المحافظات. ثانياً- يتولى المؤتمر العام ما يأتي: أ- انتخاب رئيس مجلس ادارة الاتحاد ونائبه واعضاء مجلس الادارة للدورة الانتخابية. ب- سحب الثقة من رئيس مجلس الادارة او نائبه او اعضاء المجلس او جميعهم او اقالتهم او اي منهم عند الضرورة وانتخاب من يحل محلهم للمدة المتبقية من الدورة الانتخابية بطلب يقدم من ثلث اعضاء المؤتمر العام وحصول موافقة اغلبية عدد اعضاء المؤتمر العام. ج- اقتراح تعديل قانون الاتحاد. د- اقرار النظام الداخلي للاتحاد وتعديله باغلبية ثلثي عدد الاعضاء الحاضرين. هـ- اقرار قواعد خدمة وانضباط العاملين في الاتحاد. و- اقرار الهيكل التنظيمي تشكيلات الجهاز الاداري للاتحاد. ز- تعديل الاصناف الصناعية المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بما يؤدي الى زيادة عددها او انقاصه وفق متطلبات التطور الاقتصادي .

المادة (٦) :
تتألف الهيئة العامة للاتحاد من جميع اعضاء اتحاد الصناعات العراقي الذي اوفوا بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب احكام هذا القانون . وتتولى انتخاب مجلس ادارة الاتحاد.

المادة (٧) :
اولاً- يدير الاتحاد مجلس ادارة يتولى الاشراف على جميع نشاطاته الفنية والادارية والمالية ويكون المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة العامة للاتحاد لتحقيق اهدافه المنصوص عليها في هذا القانون. ثانياً-أ- يتألف مجلس ادارة الاتحاد من ممثل ينتخب من اصحاب الصنف من الهيئة العامة للاتحاد عن كل من الاصناف الصناعية الاتية:
١- الصناعات الغذائية (الالبان والمشروبات الغازية والكحولية والمرطبات).
٢- الصناعات الغذائية الاخرى.
٣- الصناعات النسيجية (الالبسة الجاهزة والخياطة والمنتجات الجلدية وصناعة الجلود والاحذية والفراء).
٤- الصناعات النسيجية الاخرى.
٥- الصناعات الانشائية (الرمل والحصى والمقالع والطابوق والجص).
٦- الصناعات الانشائية الاخرى.
٧- الصناعات الخشبية. ٨- صناعة المنتجات الورقية والمطابع.
٩- الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية.
١٠- الصناعات المعدنية والميكانيكية.
١١- الصناعات الهندسية والالكترونية.
١٢- الصناعات الاخرى. ب-لمجلس الادارة اعضاء احتياط بقدر عدد الاعضاء الاصليين يجري انتخابهم بالطريقة ذاتها التي يجري بها انتخاب الاعضاء الاصليين.

المادة (٨) :
اولاً- يجتمع مجلس الادارة مرة واحدة في الشهر في الاقل بدعوة من رئيسه او نائبه عند غياب الرئيس يوجهها قبل (٧ سبعة ايام في الاقل من الموعد المحدد معززة بجدول اعمال الجلسة ويجوز لاربعة من الاعضاء طلب عقد الاجتماع ، وعلى الرئيس ان يوجه الدعوة خلال (١٠ عشرة ايام من تاريخ تقديم الطلب. ثانياً- ينعقد المجلس برئاسة المجلس او نائبه عند غيابه ويكون النصاب مكتملاً بحضور اكثر من نصف عدد الاعضاء وعند عدم حصول النصاب يؤجل الاجتماع الى موعد لاحق لا يتجاوز (٧) سبعة ايام ويكون النصاب مكتملاً بحضور نصف عدد الاعضاء. ثالثاً- تصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت فيه الرئيس. رابعاً- تعد قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها منه ما لم يرد نص بخلاف ذلك في القرار.
خامساً- لرئيس المجلس توجيه الدعوة لعدد من الاختصاصيين من الصناعيين والمختصين في الشؤون الصناعية والاقتصادية لحضور اجتماعات المجلس للاستئناس بارائهم والاستفادة من خبرتهم في مجال اختصاصهم دون ان يكون لهم حق التصويت.

المادة (٩) :
اولاً- للمجلس تأليف عدد من اللجان الاستشارية بقدر عدد الاصناف الصناعية التي يتشكل منها يرأس كلاً منها عضو المجلس المختص ويكون احد موظفي الاتحاد سكرتيراً لها على ان لا يقل عدد اعضاء هذه اللجان عن (٥) خمسة وتختص بدراسة الموضوعات والمقترحات التي تتعلق بمجال صناعة الصنف. ثانياً- تجتمع كل لجنة من اللجان المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة بدعوة من رئيسها او رئيس المجلس حسب متطلبات الحال وترفع توصياتها ونتائج اعمالها الى المجلس.

المادة (١٠) :
تتألف الهيئة العامة لغرفة الصناعة في المحافظة من جميع الاعضاء المسجلين في الغرفة اللذين اوفوا بالتزاماتهم بموجب احكام هذا القانون ، وتتولى انتخاب مجلس غرفة الصناعة في المحافظة.

المادة (١١) :
للاتحاد تأسيس غرفة صناعة في المحافظة اذا كان عدد المشاريع الصناعية المسجلة في المحافظة لا يقل عن (١٠٠) مئة مشروع.

المادة (١٢) :
اولاً- يتألف مجلس الغرفة من عدد من الاعضاء يساوي عدد الاصناف الصناعية الموجودة في الغرفة ويضم رئيساً ونائباً للرئيس وعدداً من الاعضاء الاحتياط مساوياً لعدد الاعضاء الاصليين. ثانياً- ينتخب مجلس الغرفة في اول اجتماع له من بين اعضائه رئيساً ونائباً للرئيس. ثالثاً- يتولى مجلس الغرفة اعماله التي تحدد في النظام الداخلي.

المادة (١٣) :
تشكل لجنة في كل غرفة صناعة تمثل كل صنف من الاصناف الصناعية يرأسها عضو مختص في مجلس الغرفة اذا كان عدد المشاريع المسجلة في ذلك الاختصاص في المحافظة لا يقل عن (٢٥) خمسة وعشرين مشروعاً ، اما الاختصاصات التي يقل فيها العدد عن ذلك فيجوز دمجها مع اقرب اختصاص لها في لجنة قائمة كما يجوز فصل اي من هذه الاختصاصات لتكوين لجنة قائمة بذاتها عندما يكتمل العدد المطلوب لتشكيل اللجنة.

المادة (١٤) :
يكون انتماء المشروع الصناعي الى الاتحاد اختيارياً.

المادة (١٥) :
يقبل انتماء المشاريع الصناعية الاتية: اولاً- المشروع الصناعي

الفردي الذي ينطبق عليه تعريف المشروع الصناعي بما في ذلك المشاريع الصغيرة والحرفية. ثانياً- الشركات الصناعية المساهمة. ثالثاً- الشركات الصناعية الاخرى.

المادة (١٦) :
يقدم طلب الانتماء الى مجلس ادارة الاتحاد او من يخوله من الشخص الطبيعي اذا كان مالكاً لمشروع صناعي فردي قائم او من ممثل الشركة الصناعية المساهمة المخول بقرار من مجلس ادارتها او بقرار من الهيئة العامة او من احد المالكين في الانواع الاخرى من الشركات الصناعية.

المادة (١٧) :
يشترط لتقديم طلب الانتماء ان يكون للمشروع الصناعي اسم تجاري مسجل بالسجل التجاري لدى غرفة الصناعة التي يقع المشروع ضمن دائرة اختصاصها ، واذا لم يكن في المحافظة غرفة صناعة فيسجل الاسم التجاري لدى اقرب غرفة صناعة.

المادة (١٨) :
لمجلس الاتحاد قبول انتماء الصناعي المقيم في العراق الذي يحمل جنسية احدى الدول العربية.

المادة (١٩) :
اذا رفض مجلس ادارة الاتحاد او من يخوله طلب الانتماء فيجوز الاعتراض على قرار الرفض لدى محكمة البداءة المختصة خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ التبلغ بالرفض ويكون قرار المحكمة باتاً.

المادة (٢٠) :
يشترط في من يرشح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد ومجلس ادارة غرفة الصناعة في المحافظة ان يكون: اولاً- عراقياً ومن ابوين عراقيي الجنسية. ثانياً- كامل الاهلية واتم الخامسة والعشرين من العمر. ثالثاً- حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولية في الاقل. رابعاً- مؤمناً بمبادئ واهداف ثورة (١٧-٣٠) تموز العظيمة وقادسية صدام المجيدة وام المعارك الخالدة. خامساً- ذا موقف سليم من الخدمة العسكرية.
سادساً- سدد بدل الاشتراك السنوي في الاتحاد.
سابعاً- مكتسباً صفة الصناعي مدة لا تقل عن (٥) خمس سنوات ، ويقصد بالصناعي لاغراض هذا القانون الشخص الطبيعي الذي اتخذ من الصناعة مهنة له وكان مالكاً لمشروع صناعي فردي قائم او ممثلاً عن شركة مساهمة بقرار من مجلس ادارتها او بقرار من الهيئة العامة او احد المالكين في بقية انواع الشركات. ثامناً- من ذوي السمعة الجيدة ومعروفاً بخبرته وكفايته المالية في الوسط الصناعي.

المادة (٢١) :
اولاً- على الراغب في الترشيح ان يقدم طلباً تحريرياً الى الاتحاد يعلن فيه عن رغبته في الترشيح وفق القانون ، وله ان يعدل عن ذلك تحريرياً بكتاب الى الاتحاد خلال مدة اقصاها (٥) خمسة ايام قبل الموعد الاول للانتخابات. ثانياً- يدفع الراغب في الترشيح تأمينات مقدارها (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار لصندوق الاتحاد وتسجل ايراداً نهائياً للاتحاد اذا لم يحصل المرشح على (١٠٪) عشر من المئة من الاصوات.

المادة (٢٢) :
يؤلف رئيس المجلس لجنة لتدقيق طلبات الترشيح والتثبت من توفر شروط الترشيح ويكون قرارها قطعياً.

المادة (٢٣) :
يتولى رئيس المجلس الاعلان بطرق النشر المعتادة عن موعد ومكان انعقاد الهيئة العامة للاتحاد والهيئة العامة لغرفة الصناعة في المحافظة لاجراء انتخابات ممثلي الاصناف الصناعية قبل (٣٠) ثلاثين يوماً في الاقل من الموعد الاول المقرر للانتخابات.

المادة (٢٤) :
اولاً- يدعو رئيس المجلس الهيئة العامة للاتحاد لاجراء انتخابات ممثلي الاصناف الصناعية في مجلس الادارة خلال النصف الثاني من شهر كانون الاول من العام الذي تجري فيه الانتخابات.
ثانياً- يدعو رئيس المجلس الهيئة العامة لغرفة الصناعة في المحافظة الى اجراء انتخابات ممثلي الاصناف الصناعية في مجلس الغرفة خلال النصف الثاني من شهر كانون الثاني من العام الذي تجري فيه الانتخابات.
ثالثاً- يكون انعقاد الهيئة العامة للاتحاد والهيئة العامة لغرفة الصناعة في المحافظة صحيحاً اذا حضره اغلبية الاعضاء ، وفي حالة عدم حصول النصاب في الموعد المقرر للانعقاد يؤجل الاجتماع الى اليوم المقابل من الاسبوع التالي ويكون النصاب عندئذ حاصلاً مهما بلغ عدد الحاضرين.

المادة (٢٥) :
تعد قوائم باسماء المشاريع الصناعية التي يضمها كل صنف من الاصناف المحددة بموجب هذا القانون لغرض الانتخاب وتعلن هذه القوائم قبل (٧) سبعة ايام في الاقل من موعد اجراء الانتخابات.

المادة (٢٦) :
يغلق باب الانتماء الى الاتحاد قبل (١٠) عشرة ايام من اليوم المحدد للانتخابات.

المادة (٢٧) :
اولاً- يكون انتخاب ممثلي الاصناف الصناعية من اعضاء الهيئة العامة الذين يحق لهم الانتخاب ممن اوفوا بالتزاماتهم بموجب القانون. ثانياً- لا يجوز للشخص الواحد ان يكون نائباً عن اكثر من شركة واحدة.

المادة (٢٨) :

يكون الادلاء بالتصوت الانتخابي من:
اولاً- مالك المشروع الفردي.
ثانياً- المدير المفوض او من احد الشركاء المخولين من الشركة في ما يتعلق بانواع الشركات الصناعية كافة عدا المساهمة. ثالثاً- المدير المفوض او من يخوله في ما يتعلق بالشركات المساهمة.

المادة (٢٩) :
اولاً- يتم الاشراف على انتخابات مجلس ادارة الاتحاد ومجالس الغرف من لجنة انتخابية برئاسة قاض ترشحه محكمة استئناف المنطقة وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الصناعة والمعادن والاتحاد يعاونها عدد من اللجان الضرورية من منتسبي الاتحاد.
ثانياً- يكون الطعن بصحة الانتخابات امام محكمة التمييز خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب.

المادة (٣٠) :
اولاً- لا يجوز انتخاب رئيس المجلس ونائبه لاكثر من دورتين انتخابيتين. ثانياً- لا يجوز انتخاب اعضاء المجلس لاكثر من دورتين متتاليتين.

المادة (٣١) :
اولاً- مدة العضوية في مجلس ادارة الاتحاد ومجلس ادارة الغرفة (٤) اربع سنوات قابلة للتجديد. ثانياً- تزول صفة العضوية من العضو المنتخب بقرار من مجلس ادارة الاتحاد في احدى الحالتين الاتيتين:
أ- اذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون.
ب- اذا شغل وظيفة او عضوية مجلس هيئة يمنع الجمع بينها وبين عضوية المجلس والغرفة. ثالثاً- يعد عضو المجلس او مجلس الغرفة مستقيلاً اذا لم يحضر (٣) ثلاثة اجتماعات متتالية دون عذر مشروع او (٦) ستة اجتماعات متتالية لاي سبب كان.

المادة (٣٢) :
تتمتع المشاريع الصناعية المنتمية للاتحاد بالحقوق والمزايا الاتية: اولاً- حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد ومجالس غرف الصناعة في المحافظات وفق احكام هذا القانون.
ثانياً- الحصول على مشورة الاتحاد الفنية والاقتصادية والمهنية والادارية بقصد المساعدة لتقويم الاسس التي تبنى عليها المشاريع الصناعية او تشغيلها او تطويرها او توسيعها.
ثالثاً- الاستعانة بخبرة الاتحاد وامكاناته في حل المشاكل التي تنشأ بين الاعضاء المنتمين والاستفادة من حق طلب قيام الاتحاد باعمال التحكيم الرضائي في حسم المنازعات التي تحصل بين الاعضاء وحل المشاكل التي تنشأ بين اصحاب العمل والعاملين معهم بما يضمن تحقيق توازن عادل وكفوء بين حقوق والتزامات الطرفين المتخاصمين وفق الاحكام النافذة.
رابعاً- الحصول على الخدمات والافادة من جميع الفعاليات التي تقع ضمن الاهداف التي يسعى الاتحاد الى تحقيقها.
خامساً- الحصول على تصديق الاتحاد على تواقيع واختام وعقود الاعضاء.

المادة (٣٣) :
تلتزم المشاريع الصناعية المنتمية للاتحاد بالقيام بالواجبات الاتية:
اولاً- مراعاة ما ورد في هذا القانون والقوانين والانظمة والتعليمات وكل ما له علاقة بالشؤون الصناعية والانتاجية.
ثانياً- تسديد بدلات الانتماء واجور الخدمات والديون المترتبة بذمتها.
ثالثاً- ابداء التسهيلات لمنتسبي الاتحاد والمكلفين بزيارة المشاريع والمعامل التابعة لها سواء للكشف عليها ، ام الاطلاع على سجلاتها او على العمليات المهنية والانتاجية وفحص النوعية. رابعاً- ابداء المساعدة للمحكمين المعينين من الاتحاد لحسم المنازعات التي تكون طرفاً فيها والالتزام بتنفيذ قرارات التحكيم.
خامساً- الاسهام في الفعاليات التي يقوم بها الاتحاد او يدعو للمشاركة فيها كالمؤتمرات والحلقات الدراسية او التدريبية والمعارض والاكتتابات.
سادساً- الالتزام باحكام تنظيم الشؤون الصناعية او المهنية المتعلقة باعمالها ومراعاة العرف والعادة المعتمدين من الاتحاد في المجال الصناعي.
سابعاً- احترام حقوق الزمالة في جميع العلاقات والمعاملات الصناعية والتجارية والمهنية واعلاء سمعة الصناعة الوطنية والصناعيين العراقيين داخل العراق وخارجه.

المادة (٣٤) :
تتكون الموارد المالية للاتحاد مما يأتي:
اولاً- بدلات انتماء المشاريع الصناعية السنوية وتكون بنسبة (٠,٠٠٢) اثنتين من الالف من رأس مال المشروع على ان لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار.
ثانياً- الاجور التي يستوفيها لقاء ما يقدمه من خدمات وفق الجدول الملحق بهذا القانون.
ثالثاً- الامانات والتبرعات والوصايا وفق القانون.
رابعاً- الايرادات المتأتية من استثمار امواله المنقولة وغير المنقولة.
خامساً- القروض الداخلية.
سادساً- اية ايرادات يحصل عليها قانوناً.

المادة (٣٥) :
اولاً- لا يجوز لعضو مجلس الادارة او عضو مجلس الغرفة:
أ- ان يشترك في مداولات فيها مصلحة له او لاحد اصهاره او

اقاربه حتى الدرجة الثانية لو لمن هم تحت ولايته او وصايته او قيمومته لو لموكليه او وكلائه.
ب- ان يقوم بالذات او بالوساطة بعقد مقاولة او استيراد لحساب الاتحاد ولا ان يكون طرفاً معه في بيع او اجارة او اقتراض.
ثانياً-أ- يحال عضو مجلس الادارة او عضو مجلس الغرفة الى لجنة تحقيقية تؤلف في مركز الاتحاد بقرار من رئيس المجلس في حالة تصرفه تصرفاً من شأنه ان يلحق ضرراً مادياً او معنوياً بالاتحاد او اذا تصرف باموال الاتحاد بشكل يؤدي الى خسارة مادية او يعود بالنفع المادي له او لاحد اقاربه حتى الدرجة الثانية او لمن هم تحت ولايته او وصايته او قيمومته او لموكليه او وكلائه او منتسبيه الخاصين بشكل مخالف لهذا القانون او قام بعمل يسيء الى سمعة الاتحاد او اي عضو فيه.
ب-اذا ثبت للجنة التحقيقية ارتكاب العضو اياً من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند يحال مجلس ادارة الاتحاد بقرار من رئيسه شخصياً ويكون للمجلس الحق في ازالة العضوية عنه بموافقة اغلبية الاعضاء مع مراعاة ما تنص عليه احكام القوانين. ج- يكون القرار الصادر من المجلس قابلاً للطعن امام محكمة التمييز خلال مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة (٣٦) :
تخضع حسابات الاتحاد الى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

المادة (٣٧) :
يعتبر جزء الستة ستة لاغراض استيفاء بدل الانتماء

المادة (٣٨) :
يجوز اعفاء المشروع الصناعي المتوقف بموجب وثائق رسمية عن العمل من الالتزامات المالية المترتبة عليه تجاه الاتحاد عن مدة التوقف وفق نظام داخلي يصدره مجلس ادارة الاتحاد.

المادة (٣٩) :
تعتمد لاغراض هذا القانون اجازة التأسيس الصادرة من وزارة الصناعة والمعادن في تحديد رأس مال المشاريع الصناعية المجازة وكل ما يطرأ عليه من تغيير، بموجب قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط المرقم ب(٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، اما المشاريع الاخرى غير الحاصلة على اجازة تأسيس فيحدد رأس مالها استناداً الى ما تقدره لجان الاتحاد المختصة وفق نظام داخلي يصدره مجلس ادارة الاتحاد.

المادة (٤٠) :
يستمر العمل بالنظام الداخلي للاتحاد وتستمر تشكيلات الجهاز الاداري وتطبق قواعد الخدمة في الاتحاد الصادرة بموجب قانون اتحاد الصناعات العراقي المرقم ب(٤٤) لسنة ١٩٨٩ الى حين اصدار ما يحل محل كل ذلك.

المادة (٤١) :
لمجلس الادارة اصدار تعليمات وانظمة داخلية لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٤٢) :
يلغى قانون اتحاد الصناعات العراقي المرقم ب(٤٤) لسنة ١٩٨٩.

المادة (٤٣) :
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعاد تنظيم الاتحاد وفق احكام هذا القانون خلال مدة اقصاها (١٨٠) مئة وثمانون يوماً من تاريخ نفاذه.

دور السياسات التجارية في تحفيز نمو القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية في العراق

أ.م.د.صباح نعمة علي
كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

لم تساهم السياسات التجارية في تحفيز القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وتشجيع القطاع الخاص المحلي, والتي تعد من القطاعات القائدة في تنشيط وتفعيل حيوية الاقتصاد العراقي وذلك لعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة وكذلك تأثير نمو القطاعات الإنتاجية على حركة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بصورة مباشرة . وستظل هذه القطاعات الإنتاجية هي الأساس لاستقرار الاقتصاد, ولا سيما أن الاعتماد على النفط سيجعل الاقتصاد العراقي غير مستقر , التي تتميز بسلعة غير مستقرة , وكثروة ناضبة في المستقبل , وبالتالي غياب السياسة التجارية بعد عام ٢٠٠٣ تهدف إلى التنمية وتحفيز القطاعات الإنتاجية . ان الانفتاح التجاري للأسواق العراقية بشكل فوضوي وغير مدروس ومن دون فرض الرسوم الجمركية وضوابط أو رقابة على الجودة والنوعية بعد عام ٢٠٠٣ أدى إلى توقف العديد من المصانع عن العمل لعدم قدرتها على تصريف منتجاتها في الأسواق المحلية لوجود منافسة شديدة من قبل المنتجات الأجنبية لها . بحيث اصبح نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة , حيث كانت تتراوح نحو ٣٪ من الناتج , مقابل إسهامها في نهاية الثمانينات من القرن العشرين إلى نحو ١٣,٩٪ من الناتج . ويعد سبب هذا التراجع الى دمار البنى التحتية وتأثير العقوبات الاقتصادية وفقدان الاستقرار والأمن .

لقد أدركت الحكومة العراقية ضرورة حماية الصناعة الوطنية في ظل عدم التنظيم للتجارة الخارجية للعراق وكأجراء إصلاحي للاقتصاد وتصحيح الاختلالات الموجودة في الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات , حيث قامت الحكومة العراقية بإصدار عدة قوانين الخاصة بالسياسات الاقتصادية وسياسات التجارية لتعزيز القطاعات الإنتاجية , منها قانون حماية المنتجات العراقية المرقم ١١ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف إلى توفير بيئة ملائمة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية . وحماية المنتجات العراقية من الآثار المترتبة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق , ومعالجة الأضرار الناجمة عنها , من خلال عدة تدابير وقائية منها فرض تعريفة جمركية على المنتج المستورد أو زيادة التعريفة الجمركية المطبقة علية أو إلغاء تعريفة أو تخفيضها على مادة مستوردة تدخل في إنتاج المنتج المماثل مع تحديد الحصص الكمية التي يسمح استيرادها شريطة عدم تعارضها مع المصلحة العامة والتزامات العراق بموجب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة . كما تم سن قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لعام ٢٠١٠ بدلاً من قانون ٧٧ لسنة ١٩٥٥, والأمر رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ ضريبة إعادة إعمار العراق , والأمر رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ سياسة تحرير التجارة. وبموجب هذا القانون تستوفي رسوم الجمركية على المنتجات المستورد وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعريفة الرسوم الجمركية , علماً يفرض تعريفة جمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ من قيمة السلعة المستوردة الغير واردة في الجداول . وكان السبب من وراء إصدار هذا القانون هو لغرض وضع تعريفة جمركية تتماشى وإصلاح الاقتصاد العراقي . بالرغم من سعي الحكومة العراقية لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الموجودة وتقليل الاعتماد على النفط نظرا للمخاطر الناجمة عن عدم استقرار أسعار النفط, ولا إنتاجها بكميات ثابتة , لم تنجح السياسات التجارية بعد عام ٢٠٠٣ في تحفيز القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو في هذه القطاعات وفق البيانات لنسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي بفعل الأحداث الامنية والسياسية أثرت بشكل سلبي على مساعي الإصلاح الاقتصادي والتجاري , وهذا بدورة شكلت جملة من المشاكل للاقتصاد العراقي , منها الفساد المالي والإداري في كافة المرافق الإدارية والاقتصادية للدولة , وجعل من العراق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز القطاع الخاص.

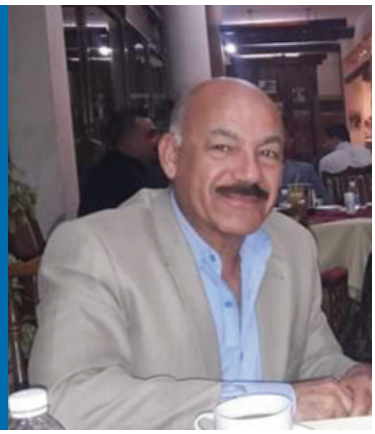

القطاع الخاص قاطرة التنمية المستدامة

أ . د . ستار البياتي
كلية اقتصاديات الأعمال / جامعة النهرين

أفرزت السنوات الماضية الكثير من النقاش والجدل في الشأن الاقتصادي ، لا سيما فيما يتعلق بماهية التوجهات الاقتصادية ، أو النظام الاقتصادي الذي ينبغي أن تتبناه الدولة ، وما اذا كانت هناك حدود فاصلة أو تداخل بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق ، وهل يقر الواقع السياسي والاقتصادي في العراق اليوم التوجه نحو اقتصاد السوق في ظل توجهات وسياسات اقتصادية غير واضحة ، ربما أدت الى هدر الطاقات واستنزاف الموارد وترافقت مع غياب الدور الاقتصادي للقطاع الخاص .

تاريخياً كان للقطاع الخاص في العراق دوراً معروفاً في تنمية الاقتصاد منذ بداية القرن العشرين ، وحتى صدور قرارات التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤ ، وبعد هيمنة الدولة وقطاعها العام على مجمل النشاط الاقتصادي لعدة عقود ، عادت الدولة مرة أخرى وتحت وطأة ما خلفته حرب الثمانينات من القرن الماضي الى محاولة اعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص ، لذلك اعتمد العراق سياسة الخصخصة رسمياً في شباط ١٩٨٧ ، عندما تم تبني برنامجاً للتحرير الاقتصادي كمخرج لمشكلاته الاقتصادية ، ثم تبع ذلك اجراءات تقشفية وتخفيض مستوى الانفاق العام ، حيث تضمن هذا البرنامج بيع المزارع الحكومية ، وعدد من منشآت القطاع العام الى القطاع الخاص ، والاهتمام بضرورة توافر المنافسة في النشاط المصرفي وتحرير أسعار السلع الزراعية والعديد من أسعار السلع الصناعية وإيجاد سوق للأوراق المالية وتقديم الحوافز لنشاطات القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي .

أما في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ، فللتذكير نعتقد أن أول اعلان حكومي رسمي موثق عن القطاع الخاص ودوره التنموي صدر عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ابان تولي المرحوم الدكتور مهدي الحافظ لمسؤوليتها عن طريق استراتيجية التنمية الوطنية للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ ، والتي صدرت في تشرين الأول ٢٠٠٤ ، وأشارت الى أن القطاع الخاص سيلعب دوراً أساسياً في عملية اعادة اعمار العراق والعملية التنموية المستدامة ، وحثت الحكومة على وضع القواعد التنظيمية للسماح للقطاع الخاص بالمساهمة في البنى التحتية المالية ، وأن تضمن الحكومة توفير الخدمات العامة والبنى التحتية اللازمة بأسعار ملائمة تساعد على نمو القطاع الخاص ، وتقوية مركزه التنافسي باعتباره المحرك الأول لتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل في العراق ، وهذه الحقيقة تتطلب احداث تغييرات مؤسسية وقانونية لخلق مناخ ملائم لذلك .

ترافقاً مع ما تقدم فأن التنمية المستدامة بمفهومها الشامل انما هي: هي عملية يمكن أن تحدث مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق نتائج أعلى للإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع ، على أن تراعي حق الأجيال القامة في الثروات الناضبة ، ولذلك فهي نشاط شامل للقطاعات لكافة في الدولة والمنظمات ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص أو حتى لدى الأفراد ، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع وتغييره نحو الأفضل ، والتخطيط الجيد للمستقبل ، وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية بجانبيها (البشرية والمادية) ، مع الحرص على أهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها ، وهنا لا تقتصر التنمية المستدامة على مجال واحد من المجالات الحياتية فحسب ، وانما تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية والنفسية والعقلية والطبية والتعليمية والتقنية وغيرها ، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد ، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة ، بما في ذلك الحياة في بيئة نظيفة ومستوى من الرفاهية بعد الحد من مشكلتي البطالة والفقر . وفي كل هذا لا بد أن يكون القطاع الخاص شريكاً أصيلاً في أحداث جميع التغيرات التي تصب في مصلحة الاقتصاد والمجتمع .

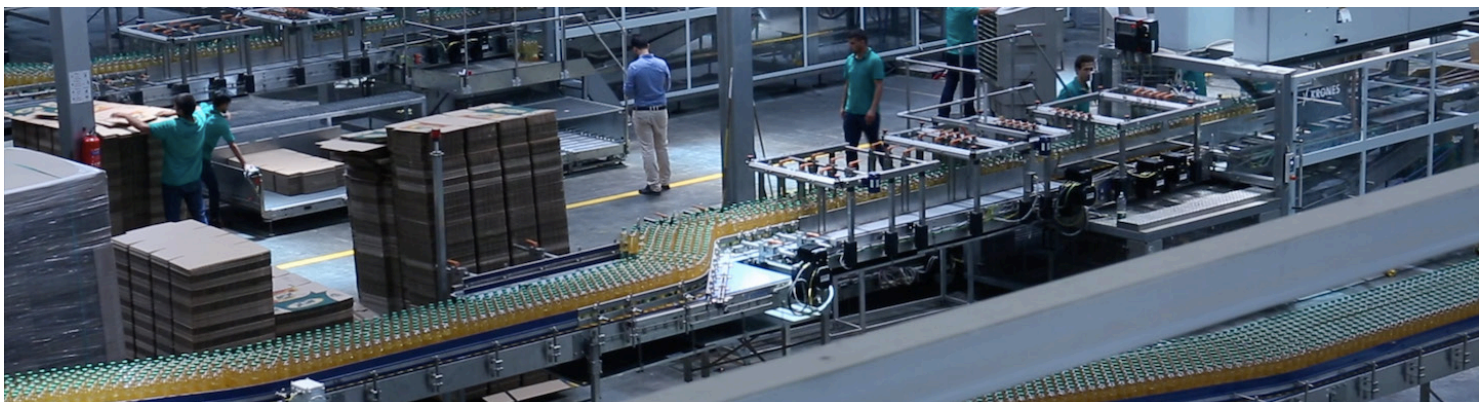

علاوة على ذلك ، فأن من أهم الاهداف الانمائية الدائمة التي حددتها المنظمات الدولية ما يأتي : التخلص من الفقر على مستوى العالم ، تدعيم الصحة الجيدة والرفاه ، ادخار التعليم الجيد للجميع ، ادخار المياه النقية والصرف الصحي ، تشييد بنية تحتية قوية ، ودعم الصناعة ، احتضان الابتكار ، تمكين الوصول إلى الطاقة دون الإضرار بالبيئة ، تمكين المساواة بين الجنسين.

إن الذي يعزز ما تقدم الدور الاقتصادي للقطاع الخاص الذي يحظى بالأهمية القصوى للأسباب الآتية :

١ . يتصف بسمعة متميزة تاريخياً من ناحية جودة منتجاته ، التي تميزت بقدراتها التنافسية من ثم قدرته على تغطية جزء مهم من احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض منها .

٢.إن هذا القطاع يمتلك القدرة على تنويع مصادر الايرادات وتعزيز الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة ، والحد من هيمنة القطاع الاستخراجي الريعي (النفط) كأهم مصدر للإيرادات في الموازنة العامة .

٣. إنه يساهم بشكل فاعل في تعزيز الميزان التجاري ، كأحد مكونات ميزان المدفوعات من خلال صادراته المتنوعة الى الخارج .

٤ . قدرة ادارته ومرونتها في اتخاذ القرارات الادارية والتمويلية والتصديرية ودراسة واقع السوق المحلية واحتياجاتها بموضوعية وواقعية ، نظراً لارتباطه المباشر بالسوق وهدفه تحقيق الأرباح .

٥. إن المنظم (باعتباره أحد عناصر الانتاج) في القطاع الخاص لديه القدرة على المجازفة والمغامرة في استثمار رأس المال ، واستثمار التوليفة المُثلى من عناصر الانتاج المعروفة (العمل ، رأس المال ، الأرض) ولديه المعرفة الكافية بالسوق ومتطلباته ، ويتمتع بالقدرة والكفاءة في اتخاذ القرارات اعتماداً على دراسات الجدوى الاقتصادية والتوقعات المستقبلية .

٦. الرغبة في متابعة التطورات التكنولوجية والانتاجية الحديثة وتكيف العمل والانتاج مع التطورات والحاجات الجديدة في السوق .

ومن أجل أن يكون للقطاع الخاص دوراً تنموياً فاعلاً وداعماً للاقتصاد الوطني نوصي بما يأتي :

١ . تفعيل دور القطاع الخاص ودعمه ، واعادة توصيف الدور الاقتصادي للقطاع العام ، والحد من تدخلاته وهيمنته على مجمل النشاط الاقتصادي .

٢. تشجيع اقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، واعادة تشغيل القديم منها ، من أجل تحقيق ما يأتي : استيعاب أعداد كثيرة من العاطلين عن العمل للحد من مشكلة البطالة ، وتوليد القيمة المضافة في الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي ، ومن ثم تعزيز الايرادات العامة وتنوعها من خلال التصدير الى الخارج .

٣. تفعيل القوانين ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي التي تؤكد تحديداً على القطاع الخاص وتنشيط دوره في الاقتصاد الوطني .

٤. دعم أي مشروع أو مبادرة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كمرحلة تمهيدية أولى للانتقال الى اقتصاد السوق ، الذي سيكون للقطاع الخاص الدور الفاعل في فيه .

مهام دائرة تطوير القطاع الخاص
تنمية وتطوير القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد

نبذة مختصرة عن الدائرة :-
تعنى دائرة تطوير القطاع الخاص بتنمية وتطوير القطـاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد العراقي لما له من دور كبير ومؤثر في دفع عجلـة التنميـة والتقـدم الـى الأمام .
مهام الدائرة :-
- تنمية وتطوير القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد بالتنسيق مع الدوائر والشركات.
- تنظيم دورات تدريبية وفق خطط مدروسة تعد لهذا الغرض.
- إصدار مجلة التجارة العراقية التي تهدف الى توفير المستلزمات المتعلقة بشؤون التجارة والاقتصاد والاستثمار.
- تقديم الدعم المعلوماتي والإسناد الفني لرجال الأعمال والمستثمرين وتفعيل الترابط بينهم وبين شركائهم في العالم اعتماداً على التعاملات الالكترونية وتسهيل الأعمال التجارية باستخدام التقنيات الحديثة .
- تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة.
البريد الالكتروني للدائرة :- ipsdd@yahoo.com ، ipsdd@iraqitic.com

مهام قسم تنمية التجارة والتصدير

• استقطاب المنظمات الاقتصادية المهنية الممثلة للقطاع الخاص من (اتحادات ، غرف ، مراكز ، روابط ، ... الخ) وإحتوائها في لجنة دعم القطاع الخاص المشكلة في الوزارة ضمن دائرة تطوير القطاع الخاص برئاسة معالي السيد وزير التجارة .
• تنمية صادرات القطاع الخاص من خلال إشراكه في كافة الفعاليات الاقتصادية (المعارض ، المؤتمرات ، الندوات ، الملتقيات ، ... الخ) التي تقام داخل وخارج العراق وتسهيل مهمة مشاركته بالتنسيق مع الجهات المعنية في الوزارة .
• تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بين القطاع الخاص العراق ونظرائه من دول العالم الاخرى من خلال إسناده في تشكيل المجالس المشتركة التي تُعقد بين القطاع الخاص العراقي ونظرائه من دول العالم الاخرى بعد تضمينها في جدول اعمال اللجان المشتركة التي توقع بين العراق ودول العالم الاخرى .
• تقديم الرأي والمقترحات بشأن اللجان المشتركة الاقتصادية والتجارية التي توقع بين العراق ودول العالم الاخرى وإشراك القطاع الخاص في تلك اللجان بالاضافة الى إبداء الرأي بشأن مسودات الاتفاقيات المقترحة .
• دراسة القرارات وتحليل مشاريع القوانين الاقتصادية وإبداء الرأي بشأنها بإتجاه تعميق معطياتها .
• إطلاع القطاع الخاص على أخر المستجات الاقتصادية في العالم من خلال التقارير التي ترد الى القسم عن طريق ملحقياتنا التجارية في الخارج .
• إقامة شراكات بين القطاع الخاص العراقي ونظرائه في دول العالم من خلال اعلامهم بالشركات العالمية الراغبة بالتعاون معه وتسهيل إجراءات الاتصال بهم عن طريق ملحقياتنا التجارية في الخارج
• التواصل مع القطاع الخاص من خلال عقد إجتماعات لجنة دعم القطاع الخاص .
• المساهمة في اللجان التي تعنى بالقطاع الخاص .
• تمثيل الوزارة والدائرة في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية وغيرها من الفعاليات الاقتصادية التي تعقد داخل وخارج العراق.
البريد الالكتروني: development@mot.gov.iq

مهام نقطة تجارة العراق الدولية

أُنشئت نقطة تجارة العراق الدولية في دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة لتقديم الدعم المعلوماتي والاسناد الفني لرجال الاعمال والمستثمرين لإيجاد الشريك التجاري وفتح اسواق جديدة امام القطاعات الانتاجية والتصديرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الترويج الالكتروني للمنتجات والخدمات العراقية المتميزة عبر الموقع الالكتروني لنقطة تجارة العراق.

من هي الفئة المستهدفة للتسجيل في الموقع الالكتروني لنقطة التجارة؟

شركات القطاع العام والخاص والمختلط والمنشآت الصناعية.

الخدمات التي تقدمها النقطة

١. توفير البيانات والمعلومات التجارية والاستثمارية والإحصاءات على الموقع الالكتروني للنقطة.
٢. الترويج للشركات المسجلة في الموقع الالكتروني للنقطة ضمن دليل الشركات.
٣. الترويج للمنتجات العراقية والخدمات للشركات المسجلة على

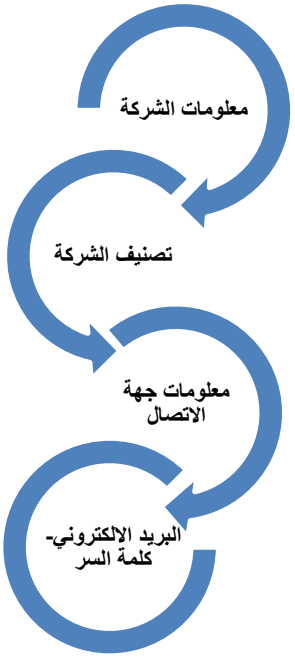

الموقع الالكتروني للنقطة ومن خلال المشاركة في المعارض والمنتديات بهدف تعريف السوق المحلي والعالمي بها.
٤. توفير الفرص التجارية (تصديرية - استيرادية- استثمارية- خدمات) التي ترد للنقطة من جهات مختلفة من خلال نشرها على الموقع الالكتروني للنقطة
٥. خلق صفحة الكترونية خاصة ضمن الموقع الالكتروني للشركة المسجلة لتروج عن منتجاتها وخدماتها وتضيف فرصة تجارية في هذه الصفحة.
٦. توفير مساحة اعلانية في الواجهة الرئيسية للموقع الالكتروني للشركات المسجلة وغير المسجلة.

لتسجيل شركة ضمن دليل الشركات

١. زيارة الموقع الالكتروني للنقطة https://iitp.mot.gov.iq .
٢. الضغط على عبارة تسجيل شركة في الشريط الاسود للموقع اعلى الصفحة.
٣. ادخال البيانات في الخطوات الاربع

٤. لتفعيل حساب الشركة (طباعة وصل التسجيل ودفع رسم الاشتراك البالغ قيمته (٥٠,٠٠٠ دينار) نقداً او بصك معنون الى الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية) ولاحقاً سيتم تفعيل الدفع الالكتروني لتسهيل اجراءات التسجيل.

لنشر فرصة تجارية للشركة المسجلة

١. زيارة الموقع الالكتروني للنقطة https://iitp.mot.gov.iq .
٢. الضغط على عبارة تسجيل الدخول للحساب في الشريط الاسود للموقع الالكتروني اعلى الصفحة.
٣. الضغط على فرصة تجارية وملء البيانات المطلوبة.

لتعديل بيانات الشركة المسجلة

١. زيارة الموقع الالكتروني للنقطة https://iitp.mot.gov.iq .
٢. الضغط على عبارة تسجيل الدخول للحساب في الشريط الاسود للموقع اعلى الصفحة.
٣. الضغط على معلومات الشركة واجراء التعديل المطلوب.

لحجز مساحة إعلانية ضمن الواجهة الرئيسة للموقع الالكتروني للنقطة (للمسجلين وغير المسجلين)

- ارسال الإعلان عبر البريد الالكتروني (info@iitp.mot.gov.iq)

مهام قسم التدريب

الرسالة :

تهتم دائرة تطوير القطاع الخاص بالنشاط التدريبي لقسم التدريب التجاري الذي يعتبر احدى النوافذ المهمة التي تطل بها الدائرة على الوزارات والجامعات كافة لغرض تهيئة ملاكات ادارية وفنية قادرة على اداء مهامها لخدمة شرائح المجتمع من خلال اعداد الخطط التدريبية السنوية التي تلبي احتياجات دوائر وشركات الوزارة فضلاً عن القطاع الخاص ، حيث روعي في اعداد الخطة التدريبية ان تكون شاملة لمختلف الملاكات والاختصاصات . كون عملية التدريب تلعب دوراً فاعلاً في احداث التغيير والتطوير . ويعتبر هذا النشاط احد الاهداف الاساسية التي يسعى اليها القسم لتنفيذها سنوياً لكي يكون في مقدور الموارد البشرية من مواجهة متطلبات التغيير في الظروف والاوضاع الاقتصادية وفي النظم والاساليب والتقنيات .

تعريف قسم التدريب التجاري :-

هو من الاقسام الاساسية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة المسؤول عن تدريب وتطوير العاملين في دوائر واقسام الوزارة كافة فضلاً عن العاملين في الوزارات الاخرى أنضم الى دائرة تطوير القطاع الخاص بعد تأسيس هذه الدائرة في عام ٢٠٠٣ لتضاف الى مهامه تقديم الخدمات التدريبية المختلفة الى القطاع الخاص ايضاً فضلاً عن تدريب الطلبة.

مهام قسم التدريب : _

تنظيم دورات تدريبية وفق خطط مدروسة تعد لهذا الغرض لمنتسبي الوزارة والوزارات الاخرى والقطاع الخاص فضلاً عن تدريب الطلبة .

اهداف القسم:-

تنمية الموارد البشرية وتطوير معارف موظفي الوزارة والقطاع الخاص لمواكبة التطور الحاصل بالعلوم التجارية والتقنية ولغرض تحقيق هذه الاهداف التدريبية يتكون القسم من الشعب التالية :-

- شعبة التخطيط .
- شعبة دورات داخل وخارج الوطن

شعبة التخطيط :- مسؤولة الشعبة شيماء سهيل

اهداف الشعبة :_ وضع خطة تدريبية تهدف الى بناء جهاز اداري قادر على مواكبة التطور الحاصل بالعلوم التجارية والتقنية لتحقيق التنمية المستدامة .

مهام شعبة التخطيط:

تقوم باعداد الخطه التدريبية وتشمل المحاور التدريبية المذكورة في ادناه والتي تلبي الاحتياجات التدريبية العاملة على تطوير واعادة تأهيل الموارد البشرية واضافة الجديد في المعرفة والخبرة والمهارة :-

١. محور البرامج الادارية .
٢. محور البرامج الاقتصادية والتجارية .
٣. محور برامج الرقابة التجارية والمالية .
٤. محور البرامج القانونية .
٥. محور البرامج االلغة .
٦. محور برامج الحاسبة الالكترونية .
٧. البرامج الفنية
٨. برامج الجودة .

- رفع تقارير وانجازات وانشطة القسم المنجزة والغير منجزة بنسب تنفيذية مئوية (شهرية ، فصلية ، سنوية) الى لجنة اعداد التقارير في الدائرة .
- رفع تقارير بالانجازات المنفذة الى ديوان الرقابة المالية .

شعبة دورات داخل وخارج الوطن :- مسؤولة الشعبة ساهرة مزعل

اهداف الشعبة : تنمية الموارد البشرية وتطوير معارف موظفي الوزارة والقطاع الخاص والوزارات الاخرى حيث تكون قادرة على

اداء مهامها الوظيفي على احسن وجة .

مهام شعبة دورات داخل وخارج الوطن :

١. تنفيذ المنهاج التدريبي السنوي للقسم بعد ان تتم مصادقة السيد الوزير عليها .

٢. متابعة تسديد اجور المحاضرين مع قسم الحسابات حسب ما جاء بكتاب وزارة المالية المرقم٢٦٦٧٥ والمؤرخ في٢٠١١/٥/٢٥ وكتاب الدائرة الادارية والمالية المرقم ١٦٧٠٦ في ٢٠١١/٦/٢٠ .

٣. تنفيذ البرامج التدريبية التي تقع خارج الخطة التدريبية وحسب احتياجات دوائر وشركات الوزارة والقطاع الخاص والعام

٤. التعاون والتنسيق مع الوزارات مثل وزارة الشباب وهيئة النزاهة وغيرها في اقامة الدورات والورش (التي تقع خارج الخطة او ضمن الخطة) الخاصة بمواضيع محددة على قاعة قسم التدريب التجاري او على احدى قاعاتهم .

٥. التنسيق بين وزارة التجارة ومراكز التعليم المستمر في الجامعات ومراكز التدريب في الوزارات كافة من خلال اعمام برامجهم التدريبية على منتسبي دوائر الوزارة والشركات التابعة لها لغرض الاشتراك بالدورات التدريبية التي لاتدخل ضمن المنهاج السنوي لقسم التدريب التجاري .

٦. التعاون مع (الجامعات الحكومية والاهلية والمعاهد المهنية والتقنية) كافة بخصوص التدريب الصيفي للطلبة والذي يدخل ضمن المنهاج المقرر لكل طالب في الجامعات سنوياً من خلال تدريبية في مركز الوزارة .

٧. التنسيق والمتابعة مع قسم الحسابات لغرض تسديد اجور الاشتراك في البرامج التدريبية التي تم الاشتراك فيها من قبل موظفي القطاع الخاص والعام .

البريد الالكتروني: training@mot.gov.iq

لماذا لم تتحول البصرة إلى عاصمة العراق الاقتصادية؟

بعد جدال سياسي استمر منذ العام ٢٠١٠ حول قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية، استطاع مجلس النواب تمريره عام ٢٠١٧ إلا أنه لم يتم تطبيقه حتى البصرة تساهم بأكثر من ٩٠٪ من صادرات البترول العراقي البصرة- تُعد البصرة جنوبي العراق من أكثر محافظات البلاد الغنية كونها تطفو على بحيرة من النفط وتمتاز بالقطاعات الاستثمارية المتمثلة بالطاقة والصناعات التحويلية والزراعة والإنتاج الحيواني والثروة البحرية، بالإضافة إلى السياحة وقطاع النقل والتخزين. كما أن البصرة رئة العراق البحرية المطلة على الخليج العربي بساحل يمتد ٥٨ كيلومترا من رأس البيشة وحتى ميناء أم قصر جنوبا، إضافة إلى أنها تصدر أكثر من ٩٠٪ من صادرات الذهب الأسود العراقي. وعلى مدار السنوات الـ ٥٠ الماضية، كانت البصرة من أوائل المحافظات العراقية في زراعة النخيل لامتلاكها ١٣ مليون نخلة، أما فحاليا فقد انحسر العدد إلى ٢,٨ مليون نخلة فقط بسبب المد الملحي والتجريف الحاصل، فضلا عن آثار الحروب وحرب الخليج الثانية، وفق بيانات دائرة زراعة البصرة. يقول مراقبون «قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية» حاله ككثير من القوانين التي تُشرع ولا تُطبق، ويعتقد هؤلاء أن هذ القانون يمكن أن يحدث ثورة تنموية واقتصادية شاملة وينهض بالمستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن البصري والاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية، فضلا عن دوره في تطوير البنى التحتية وتوسيع الموانئ بما يتناسب مع الموقع الإستراتيجي للمحافظة. ويُعنى هذا القانون بوضع الأساس القانوني والإداري لمواكبة تطور مراكز التجارة في المنطقة بإنشاء مركز تجاري عالمي في البصرة وبناء مناطق تجارية حرة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة تطبق عليها الأحكام القانونية الخاصة بالمناطق الحرة وترتبط بأمانة العاصمة ويتطلع البصريون لهذا القانون الذي من شأنه أن ينقل المحافظة لمصاف جديدة. ويصف مواطن القانون بالجيد بعد الاطلاع على بنوده، لكنه توقع في حديثه عدم تطبيقه كونه يتعارض مع صلاحيات المحافظة من جانب والشركات الأجنبية العاملة لديها من جهة أخرى. لم يطبق «قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية» فعليا لعدة عوامل منها غياب المخصصات ضمن الموازنة العامة، «تحرك برلماني لتنفيذ القانون من خلال إدراج مخصصاته ضمن الموازنة المقبلة». ودعت الحكومة إلى المضي في تطبيق القانون ضمن موازنة العام ٢٠٢٣، كما طالبت الحكومة المحلية في البصرة برصد الأموال اللازمة من خلال الميزانية المرصودة للمحافظة لوضع اللبنة الأساسية لتطبيق القانون الذي طال انتظاره. المرسومي: القانون لن يساهم بجذب الاستثمارات النفطية الاجنبية لأن قرار المحكمة الاتحادية يحد من ذلك الأهمية الشعبية من جانبه، قال الباحث الاقتصادي بسام رعد «اعتبار البصرة عاصمة العراق الاقتصادية سيؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة ويوفر الآلاف من فرص العمل عبر المشاريع التي ستنجز على أرض المحافظة». جذب الاستثمار الأجنبي بقطاع النفط في البصرة حول مساهمة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع نفط نحو البصرة، يقول الأكاديمي الاقتصادي بجامعة البصرة الدكتور نبيل المرسومي «القانون لن يستطيع توفيرها كون النفط يعد من الأصول الاتحادية خصوصا بعد قرار المحكمة الاتحادية الأخير الذي وضع التصرف بنفط البلاد من شماله إلى جنوبه تحت إدارة مركزية واحدة». وأضاف المرسومي في حديثه من الممكن أن تتحول البصرة إلى أهم المدن الاقتصادية عالميا في حال استقرت أوضاعها السياسية والأمنية، مما سيؤثر إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الصناعة النفطية والبتروكيمياويات والصناعات التحويلية والتكرير وغيرها» مؤكدا أهمية تفعيل القانون وتوفير المحفزات والدعم لنجاح تطبيق القانون.

أبـــــراج الحـــظ

الحمل

في اعاقة: يريد ان يكون الاول في كل شي
حاجاته الاساسية: الحركة والعشق والمال
مهنته :الحركات الجديدة والمغامرة والمجازفات

الثور

طموحه: الصراع من اجل بلوغ الاهداف الخاصه المادية والمالية
اسلوبه: يسير ببطء لكنه في ثبات يكره الضغوط
حاجاته الاساسية : الطبيعة الحب والمال

الجوزاء

طموحة : ملاحقه هدفين في وقت واحد
في اعاقة : يصبو الى ان يفهم كل شئ ويتصل بكل العالم
اسلوبه : يحب المزاح والبهلوانيه الفكرية ذكي

السرطان

اسلوبه :يحسن العزاء والسلوكي أفضل من يساند مريضا ورعي ضعيفا يتفهم نفسية الاخرين ويتفوق في الاعتناء بهم خير من تستنجد به لدى وقوع مشكلة حاجته الاساسيه: الفن والموسيقى الادب.

الاسد

طموحه: ان يصفق له الاخرون وان يحمي الضعفاء ويكون المرجع في محيطه
في اعاقه: يصبو الي تاكيد الذات اسلوبه: يريد ان يفعل دائما افضل من الاخرين قيادي يتصرف كانه نجم في محيط.

العذراء

في اعاقه:هو انسان ناضج يصبو الي تنفيذ واجباته بدون خطأ اسلوبه: دقيق متين صامت يحسن الاعتناء بالاخرين من بعيد وبدون الضغط حاجاته الاساسية: المال العمل العائله والغذاءالسليم.

الميزان

طموحه: ان يلعب دورا في حقل الاتصالات الانسانيه ان يجمع الناس ويصلح فيما بينهم في اعاقه.
يصبو الى التناغم والسلام والاجتماع والتوحيد.
اسلوبه : لاتطلب منه اتخاذ القرار السريع فهو المتردد الاكبر ولن تجد افضل منه لكي يزن الامور.

العقرب

طموحه:ان يملك ما يريد وان يبني بعد الدمار في اعاقه: يصبو الي الحياه الصاخبه والمتطرفه في كل الشوؤن فهو يكره انصاف الحلول. اسلوبه: من الصعب ان تخفي شيئا على مولود العقرب فهو محقق ناجح.

القوس

طموحه: ان يغامر ويكتشف الجديد يسافر الى البعيد يغوص في الروحانيات والفلسفه.
اسلوبه: لايهدء في مكانه يريد التنقل والسفر ولقاء الناس وتعميق المعارف لاتطلب منه ان يعمل في مكتب مقفل فالامر يخنقه.

الجدي

طموحه: ان يثابر حتى الوصول الى القمة.
في اعاقه: يصبو الي السيطره على النفس والنجاح الاجتماعي. اسلوبه: يعمل بصمت وثبات ولايخاف المشاريع البعيده الامد يسير ببط ويبقى في الظل دون ان يشعر به احد.

الدلو

طموحه: ان يكون صديق العالم باسره ان يعبر من الحاجه الى الحريه وان يحرر الناس من العبوديه. في اعاقه: يصبو الى معرفة المستقبل والى الصداقه الجماعيه. اسلوبه:يهتم بالتقنيات الجديدة وبالرفاهيه الجماعية .

الحوت

طموحه:ان يرضى بكل المفروض عليه وبكل ضربات القدر ان يثبت نفسه ويعيش بواقع. في أعماقه: يصبو الى الروحانيات ويهوى الفلسفة والعيش في مخيلته. اسلوبه : حاضر دائما لكي يسمع ويواسي ان يشعر بفائدته يصغي اليك باهتمام.

مالحكمة في ان ماء الإذن مر ،ماء العين مالح، وماء الفم عذب؟

اقتضت رحمه الله أن :

جعل ماء الأذن مرا في غاية المرارة
لكي يقتل الحشرات والأجزاء الصغيرة التي تدخل الحشرات ولو كان حلواً لدخل لها النمل اثناء النوم مثلاً.

وجعل ماء العين مالحاً
ليحفظها لأن شحمتها قابله للفساد فكانت ملوحتها صيانة لها.

وجعل ماء الفم عذباً
ليدرك طعم الأشياء على ماهي عليه إذ لو كانت على غير هذه الصفة لأحالها إلى غير طبيعتها

معلومات طبية ....

• هل تعلم أن الطفل حديث الولادة يبكي في المتوسط مدة ١١٣ دقيقة يومياً .. و الدموع التي يفرزها تساعد كثيراً على رعاية صحته العامة .
• هل تعلم أن الرجل العادي يمشي بمعدل ٢٠ ألف خطوة يومياً .. أي في خلال ٨٠ سنة يكون قد طاف حول العالم ستة مرات.
• هل تعلم أن سمك جلد الإنسان لا يزيد عن ٢ ملم ، و سمك جلد الفيل يبلغ ٢٥ ملم ، و جلد الإنسان يحتوي على عدة آلاف من الغدد التي تفرز العرق بينما جلد الفيل خال من هذه الغدد باستثناء جفون العينين.
• هل تعلم أن الأظافر إذا أزيلت جراحياً أو فقدت لأي سبب فإنها تأخذ مائة يوم لكي تعود كما كانت مرة أخرى.
• هل تعلم أن المخ يحتاج إلى سدس كمية الدم التي يضخها القلب و خمس الأوكسجين الذي يدخل الجسم .. رغم أن المخ لا يزن أكثر من واحد على خمسين من الجسم كله.
• هل تعلم أن الأذن اليسرى أضعف سمعاً من الأذن اليمنى.

• هل تعلم أن الكبد هو العضو الوحيد الذي يمكنه أن يحول البروتينات و ما تحويه من أحماض أمينيه إلى مادة الجلوكوز أو السكر.
• عظمة الفخذ لدى الإنسان أصلب وأصلد من الخرسانة .
• هل تعلم أن أهم وظيفة للطحال هي تهشيم الكرات الدموية الحمراء التي أصابها الهرم و العجز و يشاركه في هذه المهمة الكبد.

الدينار اقوى..

مطبعة الشركة العامة للأسواق المركزية

OUR SERVICES

+964 (0) 772 66 333 66

printing.trade22@gmail.com

بغداد - كرادة خارج - شارع المسبح

على عينك يا تاجر!

طـه جـزّاع

للفنانـة والمطربـة السـورية الشـابة هبـة مسـعود أغنيـة عاطفيـة تقـول فيهـا : علـى عينـك يـا تاجـر .. واللّه لبيـع قليبـي .. بعـد العشـرة الطويلـة .. يطلـع خايـن حبيبـي!. وقـد اسـتخدَمت فيهـا مثـلاً شـائعاً يقـول: علـى عينـك يـا تاجـر، ومعنـاه أن هنـاك مـن يفعـل افعـالاً فـي العلـن غيـر مسـتحبة أو مرفوضـة أو شـاذة أو يخلـف وعـداً مـن دون أن يشـعر بالخجـل أو يخشـى محاسـبة مـن أحـد. ولتسـمح هبـة الجميلـة بتحويـر بعـض الكلمـات فـي اغنيتهـا لتصبـح : علـى عينـك يـا تاجـر.. بعـد الوعـود الكثيـرة .. صرنـا نسـكن المقابـر!.

والأمـر يتعلـق بأزمـة السـكن فـي العـراق، وبالأخـص فـي بغـداد والمـدن الكبيـرة التـي تعانـي مـن انفجـار سـكاني هائـل مـن دون حلـول جـادة لهـذه الأزمـة المتفاقمـة يومـاً بعـد آخـر، أمـا التاجـر فـلا نقصـد بـه التاجـر البسـيط المُحتـرم والملتـزم بأخلاقيـات عملـه، والـذي يخـاف اللّه فـي السـر والعلـن، فـلا يغـش ولا يرفـع الأسـعار ولا يحتكـر البضاعـة ولا يسـبب الأذى والضـرر للمواطـن، ولا يزيـد مـن معانـاة الفقـراء بـل يعينهـم ويؤثرهـم علـى نفسـه ولـو كان بـه خَصاصـة، إنمـا المقصـود أولئـك الذيـن يُطلـق عليهـم تسـمية « الحيتـان الكبيـرة « وهـم الذيـن يعملـون تحـت خيمـة القطـاع الخـاص، ويمتلكـون السـلطة والثـروة والنفـوذ، ولا تشـبع بطونهـم مـن أمـوال السـحت الحـرام، ولا يسـتثمرون أموالهـم المكدسـة إلا بضمانـة حصولهـم علـى أربـاح خياليـة تزيـد مـن ثرواتهـم بأقصـر الطـرق وأكثرهـا أمانـاً وضمانـاً، ولـو أنهـم كانـوا يعملـون فعـلاً ضمـن خيمـة القطـاع الوطنـي الخـاص لمـا تمـادوا فـي طغيانهـم يعمهـون، ولأدركـوا أن أثمـن مـا يملكـه المـرء علـى وجـه الأرض هـو رضـا اللّه والضميـر والنـاس والوطـن، وإن مـا جنـوه مـن أمـوال وأربـاح السـحت الحـرام زائلـة لا محـال.

لقـد أصبحـت أزمـة السـكن مـن المعضـلات الكبيـرة فـي العـراق والتـي تراكمـت آثارهـا السـلبية فـي غيـاب الحلـول الحقيقيـة، علـى الرغـم مـن الوعـود المتكـررة التـي تطلقهـا الحكومـات المتعاقبـة والتـي هـي فـي حقيقتهـا ليسـت أكثـر مـن حقـن تخديـر للمواطنيـن الذيـن ضاقـت بهـم الأرض، فتقسـمت البيـوت الكبيـرة إلـى عُلـب صغيـرة لاسـتيعاب عوائلهـم المنشـطرة مـن الأولاد والأحفـاد، واختفـت الحدائـق الغّنـاء التـي كانـت تعـرف بهـا البيـوت البغداديـة فـي العديـد مـن أحيائهـا الراقيـة وحتـى الشـعبية منهـا، وحلـت محلهـا العشـوائيات التـي شـيدت تجـاوزاً علـى القوانيـن التـي حـل محلهـا قانـون القـوة والاسـتحواذ والبلطجـة، أمـا مـن لـم يـرث وحـدة سـكنية مـن أسـرته أيـام كانـت أراضـي السـكن والبيـوت متاحـة بأسـعار مناسـبة، فضـلاً عـن سـلفة المصـرف العقـاري، فقـد بقـي تحـت رحمـة الإيجـارات المرتفعـة التـي تبتلـع القسـم الأكبـر مـن راتبـه إن كان موظفـاً، أو دخلـه الشـهري إن كان كاسـباً، والموظـف والكاسـب هما عمـود الطبقـة الوسـطى التـي انقرضـت للأسـف الشـديد في السـنوات الأخيـرة، وبـات مجتمعنـا هجينـاً بيـن مجتمـع اشـتراكي كان يتحكـم بـه نظـام مركـزي، ومجتمـع رأسـمالي يتحكـم بـه حاليـاً سـوق العـرض والطلـب وفيـه كل البضائـع غاليـة الثمـن باسـتثناء الأنسـان، لذلـك فـإن المواطـن الـذي يبحـث عـن سـكن مناسـب يشـاهد بـأم عينيـه المجمعـات السـكنية تنبـت حولـه هنـا وهنـاك لكـن الحصـول علـى بيـت أو شـقة سـكنية فيهـا أقـرب إليـه مـن أبعـد الأحـلام، والسـبب لأن القطـاع الخـاص الـذي يسـتثمر أموالـه فـي المشـاريع السـكنية يفـرض شـروطاً تعجيزيـة علـى المواطـن مـن بقايـا الطبقـة الوسـطى، تبـدأ مـن المقدمـة ونظـام الدفعـات الماليـة ولا تنتهـي عنـد سـعر الوحـدة السـكنية الـذي يعـادل أو يزيـد علـى سـعر مـا يماثلهـا فـي أرقـى أحيـاء لنـدن وباريـس ونيويـورك ودبـي وإسـطنبول، مـع أن المقاييـس العالميـة للمـدن الأكثـر ملائمـة للعيـش تعلـن فـي كل عـام أن بغـداد هـي مـن بيـن أسـوء مـدن العالـم ملائمـة للسـكن البشـري!. ولقـد قـدرت بعـض الجهـات المعنيـة ومنهـا لجنـة الخدمـات فـي مجلـس النـواب ان العـراق يحتـاج إلـى خمسـة ملاييـن وحـدة سـكنية لمعالجـة أزمـة السـكن « الحاليـة « وهـذا يعنـي ارتفـاع الرقـم بمـرور الوقـت مـع زيـادة عـدد السـكان وانشـطار الأسـرة، حتـى يصبـح امتـلاك خمسـين متـراً لعائلـة جديـدة حلمـاً صعـب التحقيـق ولـو جمـع رب العائلـة رواتبـه ودخلـه الشـهري لمـدة ربـع قـرن!.

قبـل سـنوات كنتُ فـي زيـارة لعاصمـة عربيـة مزدحمـة بالسـكان، وكان سـكني فـي واحـد مـن أكبـر فنادقهـا وارقاهـا وفـي غرفـة بخدمـات مرفهـة، وكل مـا فـي الفنـدق يوحـي بالراحـة والرفاهيـة، ومـن نافـذة الغرفـة كنـت أشـاهد الأحيـاء الجديـدة وشـوارعها الجميلـة، وبعـد جولـة فـي بعـض شـوارعها كـدت أن أكـون صـورة وهميـة عـن مسـتوى معيشـة ورفاهيـة أغلـب سـكانها، حتـى قادنـي ذات يـوم صديـق عراقـي مقيـم فيهـا وخبيـر بأسـرارها، وأخذنـي فـي جولـة إلـى أحـد ضواحيهـا القريبـة ليريني الوجـه الآخـر مـن المدينـة حيـث يسـكن النـاس فـي المقابـر، ويجلسـون ويأكلـون ويشـربون ويسـهرون وينامـون ويمارسـون حياتهـم اليوميـة الطبيعيـة إلـى جانـب الأمـوات، وعلـى عينـك يـا تاجـر!.

ومالـم تجـد الحكومـات المتلاحقـة حـلاً حقيقيـاً لأزمـة السـكن فـي بغـداد والمـدن المزدحمـة الأخـرى، ومالـم تبـادر إلـى دعـم القطـاع الوطنـي الخـاص وتشـجيعه علـى الاسـتثمار فـي مجـال مشـاريع الإسـكان مـن أجـل توفيـر الوحـدات السـكنية للمواطنيـن بتسـهيلات وأسـعار وأقسـاط تتناسـب ومداخيلهـم الشـهرية، فإننـا قـد نشـهد يومـاً ليـس بالبعيـد ظاهـرة السـكن فـي المقابـر لاسـتيعاب الأعـداد المتزايـدة مـن السـكان. وعندهـا سـنغني جميعـاً مـع هبـة مسـعود : علـى عينـك يـا تاجـر .. صرنـا نسـكن المقابـر! .

مجلة التجارة العراقية

مجاهدوا التجارة صمام أمان الأمن الغذائي العراقي